A

ويبـــو

WO/PBC/8/5

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٥/٦/١٥

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثامنة

جنيف، من ٢٧ إلى ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥

التقرير

من إعداد الأمانة

١ – عقدت لجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية والمشار إليها في ما بعد بعبارة "اللجنة" دورتها الثامنة في مقر الويبو في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

٢ – وتتألف لجنة البرنامج والميزانية من الدول الأعضاء التالي ذكرهـــا: الجزائـــر والأرجنتيـــن والبرازيل وبلغاريا وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والجمهورية التشيكية وإكوادور ومصر وفرنســـا وألمانيا وهنغاريا والهند وإيطاليا واليابان وكينيا وقيرغيزستان والمكسيك والمغرب وهولندا ونيجيريـــا وعمان وباكستان والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسنغال وصربيـــا والجبـــل الأســـود وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا وسويسرا (بحكم الموقع) وتايلند وأوكرانيـــا والمملكـــة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا وزامبيا (٤١). وكانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في هذه الدورة: الجزائر والأرجنتين والبرازيل وكندا وشيلي والصين وكولومبيـــا والجمهوريـــة التشيكية ومصر وفرنسا وألمانيا وهنغاريا والهند وإيطاليا واليابان وكينيا وقيرغيزســـتان والمكســـيك والمغرب وهولندا ونيجيريا والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسنغال وصربيـــا والجبـــل الأسود وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسويسرا (بحكم الموقـــع) وأوكرانيـــا والمملكـــة المتحـــدة والولايات المتحدة الأمريكية وزامبيا (٣٤). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية الأعضـــاء فـــي الويبو وغير الأعضاء في اللجنة ممثلة بصفة مراقب: أنغولا وأستراليا وبنغلاديش وبربادوس وبنـــن وبيلاروس وبوتان وبوروندي وكوت ديفوار وكرواتيـــا وجمهوريـــة كوريـــا الشـــعبية الديمقراطيـــة والجمهورية الدومينيكية وإيران (جمهوريـــة – الإســـلامية) وإســـرائيل وجامايكـــا والأردن ولاتفيـــا

والجماهيرية العربية الليبية وليتوانيا ولكسمبرغ ومنغوليا وبولندا والبرتغال وجمهورية مولدوفا ورومانيا وسنغافورة وسلوفاكيا وتركيا وفييت نام (٢٩). وترد قائمة بأسماء المشاركين في الاجتماع في مرفق هذه الوثيقة (المرفق الأول).

٣ - واستندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/8/2 ("حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والوضع المالي المرحلي لسنة ٢٠٠٤") والوثيقة WO/PBC/8/3 ("اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧") والوثيقة WO/PBC/8/4 ("ميثاق التدقيق الداخلي") بالإضافة إلى الوثيقة WO/PBC/8/INF/1 ("خيارات بشأن البناء الجديد") والوثيقة WO/PBC/8/INF/2 ("تعليقات الويبو التمهيدية على الوثيقة JIU/REP/2005/1 بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما"").

٤ - وافتتح الدورة نائب المدير العام، السيد فيليب بُتي، ورحب بالمشاركين في الدورة نيابة عن المدير العام وشدد على أهميتها، نظراً إلى أن الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تعتبر منعطفاً في سياسة المنظمة بشأن الميزانية.

٥ - وانتخبت اللجنة بالإجماع السيد أهان إيجاي-هيون (جمهورية كوريا) رئيساً للاجتماع والسيد لي-فنغ شروك (ألمانيا) والسيدة إيفانا ميلوفانوفيتش (صربيا والجبل الأسود) نائبين للرئيس. وقامت السيدة كارلوتا غرافينيا (مراقبة الويبو) بدور أمين الاجتماع.

٦ - وأعرب رئيس الاجتماع عن امتنانه لانتخابه رئيساً للدورة الثامنة للجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية وهنأ نائبي الرئيس على انتخابهما.

٧ - ودعا الرئيس إلى إبداء أية ملاحظات بشأن مشروع جدول الأعمال الوارد في الوثيقة WO/PBC/8/1 Prov. 2 واعتمد المجتمعون جدول الأعمال كما كان مطروحاً.

حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والوضع المالي المرحلي لسنة ٢٠٠٤ (البند ٤ من جدول الأعمال)

٨ - وقدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/8/2 ("حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ والوضع المالي المرحلي لسنة ٢٠٠٤")، وأعلنت أن تقرير الإدارة المالية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ قد أرسل إلى الدول الأعضاء في يوليه/تموز ٢٠٠٤. ولخصت الأمانة النتائج التي خلص إليها مراجع الحسابات الخارجي في تقريره، أي الامتثال للنظام المالي والصلاحيات التي أسندتها الهيئات الرئاسية للمنظمة. ولفتت نظر المجتمعين إلى أربع توصيات وردت في التقرير وأضافت قائلة إن الجزء الثاني من الوثيقة WO/PBC/8/2 هو عبارة عن بيان مالي مؤقت لسنة ٢٠٠٤ يبيّن مبالغ الإيرادات والنفقات ونتيجة المقارنة بالميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٩ - وشكر وفد سويسرا الأمانة وهنأها على الوثائق المطروحة واعتبار تلك الجهود خطوة ملموسة نحو المزيد من الشفافية والفعّالية وسياسة رشيدة بشأن الميزانية. والتفت إلى الوثيقة WO/PBC/8/2 مرحباً بقرارات الأمانة الرامية إلى تنفيذ التوصيتين الأوليين الصادرتين عن مراجع الحسابات. وفي ما يخص التوصيتين الأخريين، دعا الوفد الأمانة إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية للحد من المدفوعات المسبقة وتعزيز التدقيق القانوني في التعديلات التي تُدخل على بعض الالتزامات التعاقدية التي ترتبط الويبو بها في مجال المباني لتفادي أية تكاليف لا طائل فيها. وبخصوص الموافقة على تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، التمس وفد سويسرا توضيح التسوية التي جرت مع المقاول العام لمبنى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية سابقاً والتي أبدى مراجع الحسابات تحفظه عليها.

١٠- وشكر وفد فرنسا الرئيس والأمانة على تعديل جدول الأعمال للنظر في حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ في البداية. وأعرب عن قلقه من تطور أوضاع النفقات والإيرادات عامة ولا سيما تكاليف الموظفين. وأشار إلى تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (FMR/2002-2003) ولفت النظر إلى أن النفقات قد زادت بما يناهز عشرة بالمائة بينما انخفضت الإيرادات بالنسبة ذاتها تقريباً. وفي ما يتعلق بتكاليف الموظفين، أشار الوفد إلى أنها قد استمرت في التفاقم لتربو على ١٦ بالمائة خلال الفترة المالية وقال إن تلك الأرقام ليست كاملة لأنها لا تشمل النفقات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين والخدمات الأخرى. وفي ما يتعلق بالنفقات المخصصة لنهاية الخدمة، استفسر الوفد عن طريقة تعويض الموظفين رفيعي المستوى عند مغادرة المنظمة باتفاق متبادل قبل بلوغ سن التقاعد ودعا الأمانة إلى نشر نظام الموظفين على موقع المنظمة على الإنترنت ليتمكن الجميع من الاطلاع عليه. ووقف الوفد أيضاً على قضية المباني التي تستأجرها الويبو لأغراض الأكاديمية العالمية والتمس بعض المعلومات بشأن موعد انتهاء عقد الإيجار. وقال إن مراجع الحسابات الخارجي قد ذكر في تقريره موعد ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، علماً بأن الويبو قد ذكرت تاريخ ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ لإفراغ المكاتب. وسأل الوفد الأمانة إن كانت متأكدة من إمكانية تغطية الأموال المخصصة لضبط المكاتب وفقاً لاحتياجات الأكاديمية. وبخصوص مبلغ ١,٤ مليون فرنك سويسري الذي تحفظ عليه مراجع الحسابات الخارجي في ما يتعلق بتجديد المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أيد الوفد بيان وفد سويسرا واستفسر عن السبب الذي حال دون رفع التقرير المتعلق بتجديد المبنى المذكور والوارد ذكره في تقرير مراجع الحسابات العامة المرفوع إلى الدول الأعضاء في يوليه/تموز ٢٠٠٤ مع تقرير الإدارة المالية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، إلى الدول الأعضاء إلا في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

١١- وفي ما يتعلق بمبلغ ١,٤ مليون فرنك سويسري الذي ذكره وفد سويسرا، صرحت الأمانة قائلة إنها تؤيد التحفظات التي أدلى بها مراجع الحسابات الخارجي في ذلك الشأن، وشرحت الوضع بأن الويبو قد رفضت مطالب المقاول العام الأصلية (بمبلغ ٢,١ مليون فرنك سويسري في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢ ثم ٢,٧ مليون فرنك سويسري في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢). وأضافت قائلة إن المقاول العام قد عاد النظر في مطلبه لاحقاً وخفضه ليبلغ ١,٤ مليون فرنك سويسري. وأعلنت أن ذلك المبلغ قد حظي بإقرار مهندس المشروع المعماري في يونيه/حزيران ٢٠٠٤، وأن الحسابات قد تمت تصفيتها ومراجعة حسابات أعمال تجديد المبنى المذكور جارية على قدم وساق. ومضت تقول إن المقاول العام كان قد اقترح في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ تخفيض قيمة مطلبه من جديد ليبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري. ورأت الأمانة أن تراجع المقاول العام المتتالي يدل بوضوح على أن مطلبه لا مبرر له. ومضت تقول إن ذلك المطلب لم يُذكر بالتالي أثناء مراجعة الحسابات، وإن المنظمة قد ذكرت المطلب لمراجع الحسابات الخارجي وكانت عملية المراجعة على وشك الانتهاء فلم يستطع مراجع الحسابات من التدقيق في تفاصيل ذلك المطلب وتوثيقه، وهذا ما دفعه إلى التحفظ على مضمون المطلب.

١٢- وفي ما يتعلق بمكاتب "شامبيزي" صرحت الأمانة قائلة إنها قررت عدم تجديد الاستئجار بعد النظر في تعليقات مراجع الحسابات الخارجي ومبلغ الاستئجار. وأضافت قائلة إنها قد أحاطت مالك المبنى علماً بذلك القرار حسب الأصول وتعتزم إخلاء المكاتب في الأيام القادمة. ومضت تقول إن المنظمة قد سددت مبلغ الإيجار حتى نهاية سنة ٢٠٠٥، على أن المفاوضات جارية مع جهات قد ترغب في شراء المبنى ومن المرجح إبرام اتفاق بحيث لا تضطر المنظمة إلى تسديد إيجار عن سنة ٢٠٠٦ وربما تسترد جزءاً من إيجارات ٢٠٠٥. وأضافت الأمانة قائلة إن المفاوضات جارية أيضاً، وفقاً لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، بشأن تحويل مبنى "شامبيزي" الذي تنفذه المنظمة تفادياً لنفقات بسبب إرجاع المكاتب إلى وضعها الأصلي.

١٣- وفي ما يتعلق بتعليقات وفد فرنسا على تكاليف الموظفين، أكدت الأمانة أنها تعتزم تقديم التكاليف في الميزانية بمزيد من الشفافية ابتداء من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بحيث تغطي الموظفين المنتظمين والمؤقتين والخبراء الاستشاريين والموظفين المستعان بهم على أساس اتفاقات الخدمات الخاصة. ومضت تقول إن التكاليف الفعلية لتلك الفئات الأربع من الموظفين (٣٥١,٤ مليون فرنك سويسري في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هي شبه مطابقة للمبلغ المعتمد لها في الميزانية المعتمدة للفترة ذاتها (٣٥١,٣ مليون فرنك سويسري). واستطردت قائلة إن تقرير الإدارة المالي سيكون في المستقبل متماشياً مع تلك البنية الجديدة للميزانية بما يسمح توفير مزيد من المعلومات المالية المنسَّقة للدول الأعضاء.

١٤- وشكر وفد فرنسا الأمانة على الشرح الذي قدمته، وأعرب عن قلقه من تكاليف ترتيب مكاتب الأكاديمية بتكلفة تبلغ ٣ مليون فرنك سويسري، والتمس مزيداً من التوضيح بشأن المبلغ الذي قد تستعيده الويبو من ذلك الاستثمار. وفي ما يخص إعداد ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتطور تكاليف الموظفين، استفسر الوفد عن معدّل التسوية السنوية الفعلية للمرتبات في سنة ٢٠٠٢ ثم سنة ٢٠٠٣ وكذا سنة ٢٠٠٤ إن أمكن لتتيسّر تسوية تكاليف الموظفين في الميزانية المقبلة بأفضل ما يمكن.

١٥- ورداً على سؤال وفد فرنسا بشأن مبنى "شامبيزي"، صرحت الأمانة قائلة إن العادة قد درجت في جنيف على أن يُعيد المستأجر المبنى إلى مالكه بحالته الأصلية. ومضت قائلة إنها تعمل وفقاً لتوصية مراجع الحسابات الخارجي وتنظر في خيارات خلاف ذلك الخيار لتفادي أية تكاليف لا طائل فيها والتفاوض على أفضل الشروط الممكنة للمنظمة.

١٦- *تُوصي اللجنة جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على الوثيقة WO/PBC/8/2 "حسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣" في دورتها المنعقدة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.*

الميزانية المعدَّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ واقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٧- قدمت الأمانة الوثيقة WO/PBC/8/3 ("اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧"). وصرحت قائلة إن المدير العام يقترح ميزانية متوازنة لا عجز فيها ولا فائض ومن غير أية زيادة في المستوى الراهن لرسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، بعد أربع فترات من العجز في الميزانية. ومضت تقول إن الأموال الاحتياطية قد اقتربت جداً من المستوى المطلوب من الدول الأعضاء (١٨ بالمائة من نفقات السنتين). وذكرت أن من الممكن أن يستمر تطبيق هذه السياسة الجديدة على الأجل المتوسط فترة ومن المرتقب أن ترتفع الإيرادات بنسبة ٤,٤ بالمائة مقارنة بالفترة الراهنة خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، منبهة إلى أن ذلك الحساب قائم على منهج حذر. ومضت الأمانة تقول إن الويبو قد استنبطت نظاماً معزز المصداقية لتوقع إيرادات نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وتعمل حالياً على وضع اللامسات الأخيرة، ومن المرتقب أن تستمر إيرادات المعاهدة في النمو وإن كان ذلك بسرعة أدنى بكثير مما كانت عليه في التسعينيات. وقالت الأمانة إن من المرتقب أن تشهد إيرادات نظام مدريد نمواً أيضاً، علماً بأن النظام يكفل أكثر من ١٥ بالمائة من مجموع الإيرادات. وقالت إن اشتراكات الدول الأعضاء قد بلغت أدنى مستوى على الإطلاق (أقل من ٧ بالمائة من مجموع الإيرادات). وأضافت قائلة إن من المعتزم استنباط نماذج لتوقع الإيرادات المتأتية من رسوم مدريد ولاهاي أيضاً. وذكرت أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة (الوثيقة JIU/REP/2005/1 بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما") يحتوي على عدد من التوصيات

بشأن رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. ورحبت الأمانة بتلك التوصيات قائلة إن اعتمادها من شأنه أن يُحسّن قدرتها على توقع إيراداتها ويحد من تعرض الويبو للأخطار المترتبة على تقلب أسعار الصرف. ورأت الأمانة أن ذلك الموضوع يستحق مشاورات موسَّعة مع الدول الأعضاء. ثم ذكرت أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تبلغ ٥٣١ مليون فرنك سويسري مقارنة بالميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي بلغت ٥٢٣ مليون فرنك سويسري. ومضت قائلة إن في الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ انخفاض بما يزيد على ١٨ بالمائة مقارنة بالميزانية المعتمدة أصلاً.

١٨- وأشارت الأمانة إلى أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تراعي توصيتين رئيسيتين صادرتين عن وحدة التفتيش، وهما أن تستند ميزانية الفترة اللاحقة إلى الميزانية المعدّلة للفترة الجارية وأن تتولى المنظمة إجراء تقييم مفصّل للموارد البشرية والمالية للمنظمة وأن تعمد إلى تسوية الميزانية بالاستناد إلى نتائج ذلك التقييم، على أن تقرر ذلك الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٦. واستدركت الأمانة قائلة إنها لا توافق على تحليل مفتشي وحدة التفتيش، إذ ترى أن من غير الممكن الاستمرار في استيعاب عبء العمل الإضافي في قطاعي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد من خلال إعادة توزيع الموظفين العاملين فقط. ورأت أن الأمر لا يقاس بالكم فقط ولكن بالنوع أيضاً. وأشارت إلى أنها بذلت جهوداً جمة في فترة السنتين الراهنة لتستوعب النمو المحقق في نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد من خلال إعادة توزيع الموظفين ولكنها ترى أن من غير الممكن الاستمرار على ذلك النهج في الأجل المتوسط، واقترحت بالتالي ست وظائف جديدة لقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات و١٤ وظيفة جديدة لقطاع مدريد. وذكرت أن القطاعين يقتضيان مهارات رفيعة جداً، بما في ذلك إلمام باللغات الصينية واليابانية والكورية في قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات واللغة الإسبانية في نظام مدريد. وأشارت إلى أن الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ قد خفضت عدد الوظائف من ١٠٠٤ إلى ٩١٥ وإن ذلك ينم عن حذف ٨٩ وظيفة.

١٩- والتفت الأمانة إلى موضوع مقتضيات الأمن قائلة إن تسوية بقيمة مليون فرنك سويسري قد أُجريت لمراعاة معايير الأمم المتحدة، وأُضيف مليون فرنك سويسري لتسويات نظامية امتثالاً لجدول مرتبات الأمم المتحدة. وأشارت إلى توصيات وحدة التفتيش المشتركة قائلة إن الويبو قد أدرجت في ميزانيتها بالاعتماد على تلك التوصيات مبلغاً محدوداً للترقيات وإعادة تصنيف المناصب بموافقة الدول الأعضاء (بمبلغ قدره ٢,٥ مليون فرنك سويسري لفترة السنتين) وإن ذلك المبلغ مستوعب من الوفورات المحققة في مجالات أخرى.

٢٠- وفي ما يتعلق بالموارد المقترح تخصيصها للتعاون مع البلدان النامية، فإن الجدول البياني ٧ الوارد في الوثيقة WO/PBC/8/3 يوضح أن تلك الموارد قد زادت من ٧١,٧ مليون في الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٧٣,٧ مليون فرنك سويسري في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢١- وذكرت الأمانة أن البرنامج ٣١ (البناء الجديد) يستند إلى افتراض بأن المشروع المعدّل للبناء الجديد سيبدأ من جديد سنة ٢٠٠٦ بقرض من مصرف تجاري. ومضت تقول إن الميزانية تشمل أيضاً تكلفة الإدارة الخارجية للمشروع، وإن الويبو يسرها أن ترى أن وحدة التفتيش قد أيدت اقتراح الأمانة ببدء البناء من جديد بقرض مصرفي وساندت الأسباب المالية المؤيدة للبناء بدلاً من الاستمرار في استئجار المكاتب.

٢٢- واستعرضت الأمانة الجوانب المرتبطة بالبرنامج من وثيقة البرنامج والميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وقالت إن أول التحديات التي تواجهها الويبو في الفترة المقبلة هو الاستجابة إلى طلبات المساعدة المرتبطة بالملكية الفكرية والواردة بإلحاح من مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك

حكومات الدول الأعضاء والمنتفعين الفعليين والمحتملين بنظام الملكية الفكرية وعامة الجمهور. وأضافت قائلة إن حكومات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تحتاج إلى مساعدة مكثفة لإدراج الملكية الفكرية في استراتيجياتها وسياساتها الوطنية بشأن التنمية. وقالت إن المنتفعين يلتمسون بشكل متزايد حماية الملكية الفكرية في الأسواق العالمية وخدمات التسجيل ذات النوعية الجيدة والنفاذ المنصف إلى نظام الملكية الفكرية. وأشارت إلى التواصل مع الجمهور قائلة إن عامة الجمهور يحصل بفضل تلك الأنشطة على المزيد من المعلومات حول الأوضاع المتغيّرة المحيطة بالملكية الفكرية وأنظمتها، وإنها قد عمدت إلى ضبط البرامج بما يراعي الأهداف الاستراتيجية الخمسة التي وضعت لخطة العمل على الأجل المتوسط. وذكرت الأمانة أن دور الملكية الفكرية في سبيل التنمية إنما يغطي مجالات متعددة ومن المرتقب أن تندرج الأنشطة المرتبطة بذلك ضمن الأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ و٤. وشددت على أن البرامج الواردة في إطار الهدف الاستراتيجي الرابع (أداء خدمات عالية الجودة في أنظمة حماية الملكية الفكرية العالمية) ينبغي أن يظل أداة فعالة لخدمة المنتفعين بالملكية الفكرية، وأما الهدف الاستراتيجي الثالث (التطوير التدريجي لقانون الملكية الفكرية الدولي) فإنه يرمي إلى ضبط نظام الملكية الفكرية الراهن ليراعي الأنواع التقليدية للملكية الفكرية وكذا الأنواع الناشئة المتعلقة بالمعارف التقليدية والفولكلور والموارد الوراثية، وأما البرامج المندرجة في ظل الهدف الاستراتيجي الأول (النهوض بثقافة الملكية الفكرية) فهي مصمَّمة للاستجابة للاحتياجات الناشئة لدى عامة الجمهور والمجتمع المدني للحصول على معلومات موثوقة تيسّر النقاش الدولي حول قضايا الملكية الفكرية. وصرحت الأمانة قائلة إن الاتجاه العام والاستراتيجية الشاملة المعتمدتين في إطار اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يتماشيان مع منظور الويبو واستراتيجيتها للأجل المتوسط كما وافقت عليهما الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٣. وأشارت إلى أن البرامج قد بلغت مرحلة من النضوج والميزانية قد وصلت إلى التوازن، واقترحت أيضاً تحوُّلاً استراتيجياً من توسيع البرنامج باتجاه التعزيز والتركيز وإمكانية الاستمرار في تنفيذها مع التركيز بصفة خاصة على جودة ما ينفذ منها.

٢٣- وقدمت الأمانة أيضاً الوثيقة WO/PBC/8/INF/1 ("خيارات بشأن البناء الجديد"). وقالت إن تلك الوثيقة عبارة عن صيغة مستكملة ومعدّلة للوثيقة التي رفعتها إلى اللجنة المنعقدة في الدورة غير الرسمية في فبراير/شباط ٢٠٠٥. ومضت تقول إن الوثيقة تحتوي على المعلومات التي طلبتها الدول الأعضاء في الدورة غير الرسمية بشأن إمكانية التمويل من المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI) والأسباب الاقتصادية المؤيدة للمشروع ومقارنة بين صافي القيمة الراهنة لتكلفة مختلف الخيارات المالية. وذكرت أن التكلفة الإجمالية للمشروع المعدّل تبلغ ١٢٥,٤ مليون فرنك سويسري وتنم عن تخفيض بمبلغ ٦٥ مليون فرنك سويسري مقارنة بالمشروع الأصلي. واستناداً إلى توصيات مراجع الحسابات الخارجي التي تسلّمتها المنظمة في ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، قررت الأمانة إيعاز إدارة أعمال تنفيذ المشروع إلى شركة تتولى الإدارة الخارجية. ومضت تقول إنها قد أتاحت معلومات مفصّلة في هذا الشأن للجنة في مذكرة غير رسمية، ويرد نص المذكرة في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٢٤- وأعلنت الأمانة أنها كانت قد دعت وحدة التفتيش إلى تقديم التقرير المعنون "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما" في الدورة الراهنة للجنة البرنامج والميزانية في سياق مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال، وإن وحدة التفتيش قد قبلت الدعوة، وإن الرئيس قد اقترح أن تقدم وحدة التفتيش عرضها بعد عرض الأمانة وقبل إعطاء الكلمة للوفود بشأن البند ٥ من جدول الأعمال. وذكرت الأمانة أن نائبة رئيس وحدة التفتيش، المفتشة ماري وينز، قد تولت تقديم تقرير وحدة التفتيش، وقالت إن التقرير يأتي في المرتبة الثامنة من سلسلة من التقارير التي أعدتها الوحدة لاستعراض الإدارة والتنظيم في وكالات الأمم المتحدة، وإن التقرير الأول بشأن الويبو يغطي شؤون الميزانية والمالية والممارسات المرتبطة بالموظفين وأنشطة الرقابة، أما الجزء الثاني فمن المعتزم إنجازه في

وقت لاحق. وأشارت المفتشة إلى أن التقرير يحتوي على ١٢ توصية ترمي إلى تعزيز مقومات الويبو وضبط ممارساتها وفقاً للممارسات المطبقة في النظام المشترك للأمم المتحدة. وفي ما يتعلق بشؤون الميزانية والمالية، قالت المفتشة إن التوصيات تشمل الاستعانة بخدمات خبراء خارجيين لإجراء تقييم مفصّل لاحتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية وتجميد ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على مستوى الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بانتظام نتائج التقييم. وذكرت المفتشة أن التقرير يتناول أيضاً الصلاحية التي تخوّل الويبو نقل اعتمادات الميزانية وأوصت بالحد من ذلك بما لا يتجاوز خمسة بالمائة من القدر الأصغر من اعتمادات البرامج المعنية. ومضت تقول إن الوحدة قد أوصت في تقريرها أيضاً أن يسدد المنتفعون بمعاهدة التعاون بشأن البراءات رسومهم بالفرنك السويسري بدلاً من أية عملات أخرى، وأن تسدد الرسوم للويبو فور تسليمها للمكاتب الوطنية وإنشاء آلية لتسديد الرسوم عبّر الإنترنت. وفي ما يخص الممارسات المتعلقة بالموظفين، قالت المفتشة إن وحدة التفتيش ترى أن المدير العام ينبغي أن يكون في مقدوره أن يوظّف في المناصب من درجة "D-1" ويرقي إلى ذلك المستوى من غير أن يلتمس مشورة لجنة التنسيق.

٢٥- وقالت المفتشة إن تلك التوصيات لما كانت تؤثر في الميزانية ومواردها وأولوياتها، فإن وحدة التفتيش قد ذكرت في تقريرها أن يرفع المدير العام تقريراً إلى الجمعية العامة بتنفيذ تلك التوصيات التي تتراوح بين تجميد التوظيف التعاقدي حتى استكمال عملية التقييم ووقف الممارسات المتعلقة بنقل الموظفين بمناصبهم ووقف ترقيات الموظفين ووضع استراتيجية شاملة بشأن الموارد البشرية وإقرار علميات إعادة تصنيف الوظائف في إطار الميزانية ووقف التوظيف المباشر بانتظار استعراض لتدابير تعاقدية أخرى. وفي ما يتعلق بقضايا الرقابة، أشارت المفتشة إلى أن التوصيات تشمل إنشاء منصب بدرجة مدير ليترأس الرقابة الداخلية وزيادة عدد الموظفين في شعبة الرقابة وإعداد خطط للتدقيق والتقييم وإنشاء نظام لمتابعة التوصيات المتعلقة بالرقابة.

٢٦- وصرحت ممثلة وحدة التفتيش قائلة إن الوثيقة WO/PBC/8/INF/2 ("تعليقات الويبو التمهيدية على الوثيقة JIU/REP/2005/1 بعنوان "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما"") تدل على أن الويبو توافق على العديد من التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش. واستطردت قائلة إن الوحدة ترى أن التعليقات تجاوزت مضمون تقريرها إذ تناولت في قسم منها الإجراءات الداخلية للوحدة، وقالت إن ذلك الجزء ينبغي ألا يكون في ذلك المكان وإن المعلومات لا تفيد بالوضع الحقيقي، إذ إن تقرير وحدة التفتيش قد وضع على محك الحكمة الجماعية وإنه تقرير صادر عن الوحدة نفسها وقد أرسلته المفتشة وينز إلى الويبو بصفتها نائبة رئيس الوحدة والرئيسة بالنيابة نظراً إلى أن الرئيس نفسه كان غائباً عندئذ. وفي الختام، قالت المفتشة إن وحدة التفتيش ترى أن من المهم أن تمارس الدول الأعضاء في المنظمات الدولية وظيفة مجلس إدارة بأداء دور فاعل ومتين في عملية صياغة البرامج والميزانيات وإنها تعقد الأمل على أن تستمر الدول الأعضاء في الإسهام في مختلف الأنشطة التي تمس الميزانية والرقابة ولا سيما استعراض المقرّ. واختتمت مفتشة وحدة التفتيش كلمتها قائلة إن الوحدة تدعو لجنة البرنامج والميزانية إلى قبول التوصيات الواردة في تقريرها أو تعديلها أو رفضها لأن الإحاطة علماً بها لا معنى له ولا قوى تنفيذ فيه ومضت تقول إن الدول الأعضاء تستطيع من خلال قبول التوصيات أو تعديلها أو رفضها أن ترشد الويبو بوضوح بشأن ما ينبغي فعله أو عدم فعله في المجالات المحددة في تقريرها.

٢٧- وطلب وفد كولومبيا إلى رئيس الاجتماع توضيح الشكل الذي سيتخذه تقرير وحدة التفتيش المشتركة ونوع القرار الذي على الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية أن تتخذه بشأن لاتجاه الذي ستتخذه المناقشات حول التقرير.

٢٨- وطلب رئيس جمعية الموظفين الإدلاء ببيان أمام اللجنة بخصوص تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وأحال الرئيس الالتماس إلى اللجنة التي لم تعترض عليه. ويرد نص بيان رئيس جمعية موظفي الويبو أمام اللجنة في المرفق الثالث لهذا التقرير.

٢٩- ورداً على طلب التوضيح الصادر عن وفد كولومبيا، شرح المستشار القانوني للويبو موقف المنظمة قائلاً إن لجنة البرنامج والميزانية هي هيئة منبثقة عن البنية الرئاسية للويبو، وليست جهازاً مؤسساً بموجب معاهدة أو هيئة رئاسية. واستخلص قائلاً إن بإمكان لجنة البرنامج والميزانية أن تصدر توصيات فقط للهيئة الأم وهي الجمعية العامة. ولفت النظر إلى أن توصيات وحدة التفتيش المشتركة موجهة في جزء منها إلى المدير العام وفي جزء آخر إلى الجمعية العامة وفي جزء ثالث إلى لجنة التنسيق وفي جزء أخير إلى جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات. ومضى يقول إن أية توصية لا تتوجه إلى لجنة البرنامج والميزانية، وعليه فإن كل ما في وسع اللجنة أن تفعله هو أن توصي الجمعية العامة أو أية هيئة أم أخرى، على أنها ليست مختصة باتخاذ قرارات نهائية بشأن تقرير وحدة التفتيش بنفسها.

٣٠- وطلب وفد نيجيريا نسخ من بيان رئيس جمعية موظفي الويبو. وقالت الأمانة إنها لم تتسلم ذلك البيان وليس في وسعها أن توزعه في الوقت الراهن.

٣١- وتحدث وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة ولا سيما المراقبة وفريقها على العمل المنجز والوثائق الشاملة والمقدَّمة في الموعد المناسب، بما في ذلك الوثائق المستكملة مما سبق بحثه في الدورة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وقال الوفد إن المجموعة باء ترحب بتلك الوثائق وتعتبرها خطوة ملموسة نحو مزيداً من الشفافية والفعّالية والترشيد في سياسة الويبو بشأن الميزانية. وأثنى أيضاً على التعاون الذي أقامته الأمانة مع وحدة التفتيش وأعرب عن سروره بتضمين الوثائق بعد توصيات وحدة التفتيش. وحث الوفد الأمانة على مواصلة تعاونها لضمان تنفيذ تلك التوصيات وساند الاستمرار في تلك الجهود المشتركة في المستقبل. وانتقل الوفد إلى الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وقال إن المجموعة باء ترحب بتحسن الأحوال المالية وعدم الاضطرار إلى رفع الرسوم في فترة السنتين الجارية. وقال إن المنظمة قد استطاعت تخفيض قدر أكبر من العجز واتخاذ بعض التدابير التي سمحت بتفادي بعض التكاليف والحفاظ على مستوى مرتفع للأموال الاحتياطية. ورأى أن تأجيل البناء الجديد قد أتاح للأمانة هامشاً واسعاً للتصرف والتصدي للصعوبات المالية الناجمة عن تقدير مفرط للإيرادات.

٣٢- وفي ما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أثنى الوفد على الأمانة سياساتها الجديدة التي تأخذ بمنهج الإدارة القائمة على النتائج. ورحب باقتراح الأمانة ميزانية متوازنة بعد مرور أربع فترات متتالية من العجز، وذلك من غير اقتراح أي زيادة في الرسوم. ولاحظ الوفد أن الاحتياطيات تبلغ المستوى المطلوب وأن المنظمة قد استنبطت نموذجاً دقيقاً للإسقاطات المتعلقة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونموذجاً مشابهاً يجري إعداده لفائدة نظام مدريد. وعلق الوفد أهمية على اعتماد بعض توصيات وحدة التفتيش في الوقت المناسب ولا سيما إجراء تقييم شامل لاحتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية على يد خبير خارجي مستقل كما علق الأهمية على الأولويات السابقة والمستجدة. وصرح قائلاً إن المجموعة باء ترغب في أن تتولى المنظمة إنشاء لجنة للتدقيق عملاً بأفضل الممارسات السائدة في منظمات دولية أخرى. ودعا إلى أن تكون لجنة التدقيق مكوَّنة من مندوبين من الدول الأعضاء وممثلين عن الأمانة ورأى أن من الممكن أن تضم أيضاً خبراء خارجيين مثل مراجع الحسابات الخارجي. وقال إن أكثر الأمور إلحاحاً على هذه اللجنة هو الإشراف على

الاستعراض الشامل وتعزيز وظيفة المدقق الداخلي ومراقبة تحقيق خارجي لحالات الغش المزعومة مؤخراً. ومضى يقول إن المجموعة تعتبر أن بعض جوانب وثيقة الميزانية لا تزال تحتاج إلى النقاش والتوضيح. وفي ما يخص سياسات الموارد البشرية، دعا الوفد إلى تطبيق كل التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في هذا الخصوص قبل تطبيق المرونة التي طلبتها الأمانة بشأن نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد (أي إنشاء ٢٠ وظيفة جديدة).

٣٣- والتمس الوفد توضيحاً بشأن الزيادة بنسبة ٤١ بالمائة في البرنامج المقترح ٢ (التنسيق الخارجي). وطالب باطلاعه على أي تقدم محرز في المحادثات الجارية بين الأمانة ووحدة التفتيش المشتركة لتنفيذ التوصيات. والتمس أيضاً توضيحاً بشأن تطور التكاليف المعيارية للمرتبات. ثم انتقل إلى موضوع البناء الجديد وقال إن المجموعة باء ترحب بالوثيقة WO/PBC/8/INF/1 لتوضيحها مختلف الحلول المالية البديلة باعتماد أساليب لتقييم الاستثمار، كما طلبت ذلك المجموعة في دورة فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأعرب عن الارتياح لأن استئناف مشروع البناء الجديد من شأنه أن يمكّن المنظمة من جمع شمل الموظفين في مكان واحد من غير استئجار مكاتب إضافية. ومضى يقول إن المجموعة قد تلقت تقريري مراجع الحسابات الخارجي بشأن مشروع البناء قبل يوم واحد فقط من الاجتماع ولم تفسح لها الفرصة لاستعراضه بالكامل. وأعرب مع ذلك عن أمل المجموعة باء في أن يتمكّن الخبير المستقل الذي تعتزم الأمانة الاستعانة بخدماته من وضع صيغة نهائية للتقرير بشأن تكاليف العملية وترتيباتها المالية قبل اتخاذ القرار النهائي. وأحاط الوفد علماً بما ذهبت إليه الوحدة من أن الاقتراض من مصرف تجاري هو خير الحلول المطروحة. وطلبت توضيحاً بشأن معدل الفائدة المطبقة على ذلك القرض واستفسر عن عزم الويبو على تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي من عدم تنفيذها في سياق تنفيذ المشروع. ورأى أن التعاون المتين والمتواصل بين الأمانة والدول الأعضاء ضروري أيضاً لضمان تنفيذ ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في المواعيد المناسبة وبالأساليب السليمة ولا سيما في ما يخص توصيات وحدة التفتيش بشأن إجراء تقييم شامل للاحتياجات وتعزيز النشاط الرقابي. ورأى أن من المفيد زيادة عدد اجتماعات اللجنة.

٣٤- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وعبّر عن تقديره الكبير لعمل الأمانة من أجل إعداد الوثائق المطروحة بطريقة شاملة لمختلف جوانب اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومشروع البناء الجديد. وقال إنه يدرك ضخامة العمل المنجز ويقدره. والتفت إلى موضوع البناء الجديد واستند إلى الوثيقة WO/PBC/8/INF/1 والبيانات التي قدمتها الأمانة وخلص من ذلك إلى أن هناك أسباب اقتصادية تبرر بدء مشروع البناء من جديد. ومضى يقول إن الحل التقني الوحيد المطروح، حسب فهمه، هو المشروع المعدّل ورأى أن خير الخيارات المالية المقترحة هو قرض من مصرف تجاري شرط أن تظل شروط القرض على حالها دون تغيير. وأيد رأي الأمانة ووحدة التفتيش المشتركة بأن الاقتراض من مصرف تجاري هو أكثر الحلول حذراً وميزة من الناحية المالية. وأعرب عن تقديره لعمل الأمانة التي استطاعت أن تجد السبيل إلى تخفيض النفقات بالنظر إلى انخفاض الإيرادات. ورحب بالسياسة الجديدة المعتمدة بشأن الميزانية في الوثيقة WO/PBC/8/3 التي أحجمت عن زيادة الرسوم التي يدفعها المنتفعون بأنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي. وأعرب عن تطلعه أيضاً للنموذج الجديد المعلن عنه بشأن توقع مستوى الطلب على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وإيراداته وأعرب عن ثقته في أن ذلك النموذج الجديد من شأنه أن يسهم في استقرار الوضع المالي المقبل للويبو. وفي الختام، قال الوفد إن المجموعة تؤيد جميع الأسس التي تقوم عليها ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي نمو الإيرادات بنسبة ٤,٤ بالمائة وميزانية معدّلة لا عجز فيها ولا زيادة في الرسوم واحتياطيات في المستوى المستهدف وشبه ثبات في مستوى التعيينات مقارنة بفترة السنتين الجارية وفعّالية في الإدارة ومشروع بناء يُنفذ

وفقاً للمشروع المعدّل وممولّ بقرض من مصرف تجاري. واعتبر أن الأمانة قد توخت الدقة والحذر في صياغة جميع البرامج التي أخذت بولاية الويبو ومصلحة الدول الأعضاء فيها. ومضى يقول إن أعضاء المجموعة تقدر البرنامج المقترح ٧ الذي يساهم في تعزيز الوعي بفائدة حماية الملكية الفكرية وتبادل الآراء بين الخبراء والإلمام بالملكية الفكرية بما يُحسّن حمايتها وتنسيقها في المنطقة. ورحب أيضاً ببرامج أخرى من شأنها أن تساهم في النقاش الدولي وأنشطة التثقيف في مجال الملكية الفكرية، مثل برامج مخاطبة الجماهير والتواصل معها والتنسيق الخارجي والسياسة العامة وإنفاذ الملكية الفكرية وأكاديمية الويبو العالمية وبرنامج الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية الذي ينطوي على تحديات كبيرة. ووقف الوفد على هدف التطوير التدريجي لقانون الملكية الفكرية الدولي وقال إن من الممكن تحديد هدف أكثر طموحاً في سياق برنامج قانون البراءات، من أجل إحراز تقدماً ملموساً في المستقبل. وساند أيضاً تبسيط الإجراءات في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وأعرب عن تطلعه لتحسين نوعية الخدمات في ظل المعاهدة من خلال تعزيز فعّالية استخدام تكنولوجيا المعلومات. وأيد فكرة إيجاد حل لتبسيط الاتصالات في إطار نظام مدريد وضمان السرعة في تبادل المعلومات بشأن العلامات التجارية من غير زيادة في التكاليف. وعبّر عن اقتناعه بأن البرامج المقترحة من شأنها أن تحقق أهداف المنظمة الاستراتيجية.

٣٥- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المكتب الدولي على الجهود المبذولة من أجل إعداد الوثائق قيد نظر اللجنة المجتمعة حالياً. وصرح قائلاً إن مجموعة البلدان الأفريقية ترغب في هذه المرحلة أن تسأل الأمانة عن الأسباب الدافعة إلى تخفيض المبالغ المخصصة للبرنامجين ٦ و٨ بشأن البلدان الأفريقية والبلدان العربية وإقليم آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً والأموال المخصصة لتحديث مؤسسات الملكية الفكرية، مقارنة بالميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ورأى أن البرنامج الأخير قد تعرض لتخفيض بنسبة ٤٠ بالمائة علماً بأنه يندرج ضمن مجالات الأولوية بالنسبة إلى معظم البلدان النامية.

٣٦- وصرح وفد الصين قائلاً إنه يقدِّر رد الأمانة الإيجابي على طلب الدول الأعضاء بمواصلة تدابير الحد من التكاليف بعد دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ للجمعية العامة. وأعرب عن سروره الكبير بالنتائج الأولية الناجمة عن تلك المجموعة من التدابير، وعقد الأمل على أن تستمر الأمانة في اتخاذ تدابير مشابهة لتحسين عملها الإداري وضمان فعّالية الإدارة المالية للمنظمة على ذلك الأساس. وأثنى على جهود المنظمة الرامية إلى توضيح البرامج، وأعرب عن قلقه من تخفيض الموارد المالية المخصصة للبرنامج ٦ (البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً) بنسبة ١٢,٩ بالمائة مقارنة بالفترة الراهنة. وعقد الأمل على أن تلتفت اللجنة بمزيد من الاهتمام لاحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتأسف لأن جميع الوثائق لم تتوفر باللغة الصينية للجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال إن ذلك قد أثر في المناقشات ومشاركة أصحاب المصالح، بمَنْ فيهم المنظمات الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وأشار إلى أن وثائق الدورة الراهنة للجنة قد أُتيحت باللغة الصينية وأعرب عن تقديره لجهود الأمانة في هذا الصدد.

٣٧- وتحدث وفد مولدوفا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية وأعرب عن مساندته لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وطلب توضيحاً بشأن البرنامج ٧ (بعض

البلدان في أوروبا وآسيا) وقال إن المجموعة تعرب عن قلقها من توفير الوثائق بالروسية متأخرة مما جعل من الصعب على أعضاء المجموعة الاستعداد للاجتماع.

٣٨- وتحدث وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وشكر المدير العام للويبو على مبادراته لمصلحة البلدان الأقل نمواً وهنأ الأمانة على جودة الوثائق المطروحة. واستدرك قائلاً إن المجموعة ترغب في الحصول على بعض التوضيح في ما يتعلق بمواطن القلق التي ذكرتها مجموعة البلدان الأفريقية.

٣٩- وشكر وفد كولومبيا المكتب الدولي على إعداد الوثيقة WO/PBC/8/3 التي اعتبرها وافية تحتوي على عدد كبير من العناصر المهمة بشأن البرنامج والميزانية. وتبنّى تعليقات مجموعة البلدان الأفريقية وفد الصين، التي جاء فيها طلب لتوضيح أسباب التخفيض بما يقارب ٦ مليون فرنك سويسري في ميزانية البرنامج ٦.

٤٠- ورحب وفد صربيا والجبل الأسود بالمنهج الجديد المعتمد في الوثيقة WO/PBC/8/3 والقائم على جمع البرامج في ظل أهداف استراتيجية. واستفسر عن إمكانية تعزيز فعالية انتفاع بعض البلدان في أوروبا وآسيا ببرامج خلاف البرنامج ٧. وأيد اقتراح المجموعة باء الرامي إلى زيادة الاجتماعات التي تعقدها اللجنة وفي ما يخص البرنامج ٧، أثنى على العمل الذي أنجزته الأمانة بالتعاون مع منظمات ومؤسسات أخرى في أوروبا والإقليم الأوروبي الآسيوي أثناء فترة السنتين السابقة ودعا الأمانة إلى مواصلة ذلك النوع من التعاون. وصرح قائلاً إن تلك المنطقة تتحلى بإطار جيد جداً للملكية الفكرية ولكنها تحتاج إلى مزيد من التركيز على الآثار الاقتصادية المترتبة على نظام الملكية الفكرية. ورحب الوفد بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، على أنه ذكّر اللجنة بأن للويبو مواصفاتها في ظل منظومة الأمم المتحدة، كما ورد التركيز على ذلك في رد الويبو على ذلك التقرير. ورأى أن ذلك السبب يدعو إلى تعديل بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة لتراعي تلك المواصفات. وفي ما يتعلق بمشروع البناء الجديد، ساند الوفد اقتراح الويبو الرامي إلى الاستعانة بقرض من مصرف تجاري لتمويل المشروع المعدّل.

٤١- وأقر وفد أوكرانيا استراتيجية الأمانة الجديدة وسياساتها بشأن الميزانية وأعرب عن قلقه من انخفاض الموارد المخصصة للبرنامج ٧ وأشار إلى استعداده لمساندة الاقتراحات الجديدة إذا ما كان في ذلك فائدة للميزانية والمنظمة. وطلب توضيحاً للتخطيط المرسوم لأنشطة البرنامج ٧ المقبلة.

٤٢- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وشكر المدير العام، الدكتور كامل إدريس، على مبادراته التي أدت إلى توسيع آفاق الملكية الفكرية لفائدة عدد كبير من المنتفعين، ومنهم البلدان النامية ووضع خطة عمل تقوم على النهوض بثقافة الملكية الفكرية باعتبارها عاملاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتشجيع إسهام آليات الملكية الفكرية في تحقيق أهداف الألفية للتنمية بصفة خاصة. وأضاف قائلاً إن المجموعة تشكر الأمانة أيضاً على الجهود المبذولة لإعداد الوثائق قيد النظر. وانتقل إلى موضوع الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قائلاً إن المجموعة لاحظت تخفيضاً كبيراً مقارنة بالبرامج الرئيسية المتعلقة بإدارة الموارد وتكنولوجيا المعلومات، بينما كان التخفيض في سائر البرامج أقل وموزعاً في ما بينها بشكل منصف. وأعرب من جديد عن الأهمية التي تعلقها مجموعة البلدان الأفريقية على برنامج التعاون لأغراض التنمية وأنشطة أكاديمية الويبو العالمية وقال إن المجموعة تود أن تثني على الأمانة فعّاليتها في التزام الصرامة في الميزانية مما سمح بتحقيق وفورات جمة ولا سيما في تكليف التشغيل. ومضى يقول إن المجموعة تساند الاتجاهات الاستراتيجية التي اخترتها الويبو فضلاً عن الأهداف الاستراتيجية الخمس واعتبر جمع ٣١ برنامجاً

بالطريقة المبيّنة في الوثيقة WO/PBC/8/3 بأهدافها الاستراتيجية ومجالات أولوياتها تستجيب لمشاغل الدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية وتكفل النهوض بتلك الأهداف وتعزيز إسهام الجهات المعنية في أعمال المنظمة. واستطرد قائلاً إن مجموعة البلدان الأفريقية تعتبر اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مقبولاً ومتوازناً إذ يقوم على مجموعة من المقاييس المالية التي تبعث على التفاؤل، وهي زيادة إجمالية في الإيرادات بنسبة ٤,٤ بالمائة مقارنة بالفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، علماً بأن ذلك يعزى في معظمه إلى زيادة مرتقبة في عدد الطلبات المودعة بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وانعدام العجز وعدم زيادة الرسوم والاحتفاظ بالأموال الاحتياطية على المستوى الذي أقرته الدول الأعضاء والتزام البرنامج والميزانية بأهداف منظور الويبو وتوجهاتها الاستراتيجية للأجل المتوسط، أي الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. ومضى الوفد يقول إن الوثيقة تستند إلى قيمة الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتأخذ بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها المعنون "استعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما" فضلاً عن ملاحظات الدول الأعضاء وتعليقاتها أثناء الدورة غير الرسمية التي عقدتها لجنة الميزانية في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأشار إلى أن مجموعة البلدان الأفريقية تعرب عن رضاها بمضمون البرنامج ٦ الذي يرمي إلى مساعدة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً، على إدراج اعتبارات الملكية الفكرية في سياساتها واستراتيجياتها وخطط عملها الوطنية والإقليمية في مجال التنمية وتعزيز بنيتها التحتية بشأن الملكية الفكرية بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستدامة.

٤٣- وأعلن الوفد أن المجموعة تود أن تشير إلى الأهمية المعزّزة التي توليها لأنشطة أكاديمية الويبو العالمية والتعاون لأغراض التنمية ولا سيما برنامج المساعدة التقنية والبرنامج المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأضاف الوفد قائلاً إن وضع الميزانية أو العجز الطارئ لا يمكن أن يبرّر تراخي المنظمة في طموحها الخاص بهذه المجالات التي تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية. ومضى يقول إن الدول الأعضاء كانت قد كلفت المنظمة بجدول أعمال بشأن التنمية، وإن المجموعة تود التشديد على ضرورة إيلاء أولوية خاصة للمسائل السابق ذكرها واشتراك خبراء أفارقة في اجتماعات الويبو. وعلق الوفد أهمية على إقامة نظام يسمح بتوقع الإيرادات بحيث لا يتعرّض تنفيذ الميزانية في المستقبل لعائق بسبب عجز طارئ. ورأى أن من الضروري أن تكون الأمانة قادرة على تزويد الدول الأعضاء ببيانات حول التغيرات المحتملة في الإيرادات، عند اعتماد ميزانية فترة السنتين، لكي تتمكّن الدول من مراعاة ذلك أثناء تخصيص الاعتمادات واختيار البرامج. وفي الختام رأى الوفد أن إيلاء الأهمية لتوفير قاعدة مالية صلبة للويبو قد سمح لها بضمان حُسن سير عملها وتأدية خدماتها وتنفيذ برامج عملها وفقاً لتطلعات الدول الأعضاء. ودعا إلى النظر في طريقة تنفيذ تلك البرامج بحيث تتيسر مراعاة نتائج دورات الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ثم انتقل الوفد إلى موضوع مشروع البناء الجديد وقال إن مجموعة البلدان الأفريقية تؤيد الخيار القائم على تمويل المشروع بقرض من مصرف تجاري. ورأى أن ذلك الخيار يستند إلى الاعتبارات التالية: الحجج التي ساقها المكتب الدولي في الوثيقة WO/PBC/8/INF/1 التي تتمحور أساساً حول مجموعة من المزايا المالية، بالإضافة إلى الحجج الاقتصادية العامة المذكورة في إطار البرنامج ٣١ من الوثيقة WO/PBC/8/3 وتماشي ذلك الخيار من الناحية القانونية مع اتفاقية إنشاء الويبو، كما ورد ذكره في الفقرة ١٣ من الوثيقة WO/PBC/IM/05/3 التي تناولتها اللجنة في دورتها غير الرسمية التي انعقدت في فبراير/شباط ٢٠٠٥، وضرورة الاستفادة من الأموال التي سبق استثمارها في المشروع ووجود سابقة مفادها تشييد مبنى اتحاد مدريد سنة ١٩٧٥. واستدرك الوفد قائلاً إن المجموعة ترى أن من المفيد بمكان أن تبحث الويبو إمكانية امتلاك قاعة للمؤتمرات لا سيما وأن

ذلك يندرج في قرار اتخذته الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٢. وأعرب الوفد بوجه عام عن تأييد المجموعة للميزانية المقترحة دون إخلال بإمكانية إجراء نقاش لاحق أثناء الجمعيات العامة. وعقد الأمل على زيادة الاعتمادات في البرنامجين ٦ و٨ مراعاة لانشغالات مجموعة البلدان الأفريقية.

٤٤- وتبنى وفد الاتحاد الروسي بيان منسق مجموعته وأثنى على الأمانة جهودها لإعداد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وأشار إلى تحسّن نوعية الاقتراح. ورأى الوفد أن الميزانية المقترحة تستند إلى أسباب مصيبة وأن من الضروري أن تتاح للمنظمة إمكانية تسويتها أثناء فترة السنتين. ولفت النظر إلى أن بنية الوثيقة تتمحور حول مفهوم الملكية الفكرية كأداة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن شأنها أن تساعد في تحقيق أهداف المنظمة وأولوياتها. وأعرب الوفد عن بعض القلق من أن بعض مؤشرات أداء البرامج لا تسمح بإجراء عمليات قياس دقيق. وأعرب عن قلقه أيضاً بشأن الموارد المخصصة للبرنامج ٧. وطلب الوفد مزيداً من المعلومات بشأن العلاقة بين البرنامج ٧ من جهة والبرامج ٣ و١٠ و١١ من جهة أخرى. والتفت إلى موضوع المشروع المعدّل للبناء الجديد، ورأى أن الاقتراض من مصرف تجاري هو خير الحلول وعبّر في الوقت ذاته عن الرغبة في معرفة موعد إتمام المشروع وطريقة الحصول على القرض المصرفي. وبخصوص تقرير وحدة التفتيش المشتركة، عبّر الوفد عن رضاه بتضمين اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بعض توصيات وحدة التفتيش وطالب باطلاعه على تنفيذ التوصيات.

٤٥- وتحدث وفد بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وأعرب عن رضاه بالوثائق المطروحة. وفي ما يتعلق بالميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ولا سيما برنامج التعاون لأغراض التنمية (البرنامج ٦)، أعرب الوفد عن تأسف المجموعة لتخفيض الموارد المخصصة لذلك البرنامج معتبراً أن من الضروري أن تظل إتاحة الموارد الكافية للبرنامج ضمن أولويات بلدان المجموعة. ومضى يقول إن البلدان الأقل نمواً تأمل في ألا يتعرض البرنامج لأي تخفيض مقارنة بالمبلغ المعتمد أصلاً، وإن البلدان الأقل نمواً تؤكد مرة أخرى مطالبتها بدعم الجهود التي تبذلها من أجل مواجهة تحديات التنمية التي تواجهها. وقال الوفد إن المجموعة تدعو شركائها في التنمية على الصعيد ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف إلى مواصلة دعم الأنشطة والمشروعات والبرامج المستهلّة لفائدة البلدان الأقل نمواً لضمان خير تمويل للأنشطة المنجزة والتي أثبتت جدارتها وحملت قيمة مضافة. ثم تناول الوفد اقتراحات المكتب الدولي لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وقال إن المجموعة ترحب بمبادرة المدير العام إلى اقتراح ميزانية متوازنة، مما يدل على الجهود الجمة التي تبذلها الأمانة لتحقيق الوفورات. ومضى يقول إن المجموعة تساند تلك السياسة القائمة على توازن الميزانية على الأجل المتوسط. وفي ما يتعلق بالموارد المخصصة للتعاون لأعراض التنمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أعرب الوفد عن سرور المجموعة بالزيادة، وإن كانت متواضعة، في الموارد المخصصة للتعاون في إطار ميزانية لم تتغير في مجملها. ثم وقف الوفد على مشروع البناء الجديد وقال إن المجموعة تساند تماماً الاقتراح الرامي إلى استئناف المشروع والخيار القائم على تمويله بقرض من مصرف تجاري. ولفت النظر إلى أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة الصادر في فبراير/شباط ٢٠٠٥ يساند ذلك الاقتراح ويعزّز بالتالي موقف البلدان الأقل نمواً، أي اعتبار اقتراح الأمانة صائباً من الناحية الاقتصادية ومفصّلاً بما فيه الكفاية وأن أي تأخير في استئناف المشروع من شأنه أن يكون على حساب المصلحة المالية للمنظمة. ومضى يقول في هذا الصدد إن مجموعة البلدان الأقل نمواً قد لاحظت أن المدير العام للويبو قد قبل أغلبية التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش بروح من التعاون والانفتاح وإنها تعتزم الإدلاء بموقفها من بعض تلك التوصيات عندما ترفعها الأمانة على الهيئات المختصة لتنظر فيها. وفي الختام، أعلن الوفد أن البلدان الأقل نمواً توصي باعتماد اقتراح

البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ واستئناف مشروع البناء الجديد اعتباراً من بداية سنة ٢٠٠٦.

٤٦- وتبنى وفد زامبيا البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد بنن باسم البلدان الأقل نمواً. وأشار إلى أن من الضروري لجميع الدول الأعضاء في الويبو أن تستنهض جهودها من جديد لتعزيز قدرة البلدان النامية ولا سيما البلدان الأقل نمواً على الاستفادة من الملكية الفكرية في عملية تنميتها ورأى أن ذلك يتمشى مع رؤية الويبو الاستراتيجية. وصرح قائلاً إن البلدان الأفريقية ولا سيما البلدان الأقل نمواً، تحتاج إلى مزيد من المساعدة من المجتمع الدولي لتستخدم الملكية الفكرية بفعّالية كأداة للتنمية. ودعا إلى اعتماد مشروع البرنامج والميزانية أساساً لتنفيذ برامج الويبو الاستراتيجية بتوجيه من الدول الأعضاء خلال فترة السنتين مع مراعاة المناقشات التي دارت حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية في وقت مبكر من الشهر الجاري. وذكر الوفد أن العديد من وفود البلدان المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء قد ساندت أثناء ذلك الاجتماع الاتجاه العام نحو تعزيز برامج الويبو وتوجيهها نحو إقامة علاقة واضحة وذات مغزى بين الملكية الفكرية والتنمية. ودعا إلى تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في البرامج وتوجيهها لها. ورأى أن من الضروري تنفيذها بطريقة شفافة. وأشار إلى تلك المبادئ مرحباً بالاستراتيجية العامة لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الذي يضع الأهداف الإنمائية في المقدمة كدليل على التزام المدير العام المتين والمتواصل بالأهداف الإنمائية. ورأى أن من الضروري أن يستمر تنفيذ البرامج بفعّالية وبطريقة تستند إلى تحقيق النتائج. واستدرك معرباً عن قلقه من تخفيض الموارد المتاحة لبرامج المساعدة التقنية بسبب الانخفاضات المتأتية من الرسوم جزئياً. وذكر الوفد الجهود الصادقة المبذولة لتخصيص المزيد من الموارد للبرامج المتعلقة بالتعاون مع البلدان النامية (الجدول البياني ٧) ودعا إلى إتاحة مزيد من الموارد لتمكين الويبو من إعانة البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية وتسليحها بالموارد المناسبة والكافية من أجل الاستجابة للطلبات المُلحة على تكوين الكفاءات. ودعا أيضاً إلى اعتماد استراتيجيات جديدة تمكّن المنظمة من تشجيع المزيد من البلدان وأصحاب المصالح على تقديم مساهمات مالية للبرامج وتوفير الموارد من خارج الميزانية لأعراض تكوين الكفاءات. ورحب وفد زامبيا بمبدأ الميزانية المتوازنة مصحوبة بنظام موثوق لتقدير الإيرادات. ودعا مع ذلك إلى تفادي اعتماد ميزانية مقلصة لأن الطلب على الملكية الفكرية يتزايد. ورأى أن منهج الميزانية المتوازنة المقترح إذا أدى إلى ميزان إحصائي على الأجل المتوسط بالاستمرار في الاقتطاع من النفقات، فسينشل نشاط الويبو ويستحيل عليها الاستجابة للتحديات العالمية. وفي ذلك الصدد، شدد الوفد على إمكانية زيادة الرسوم على الأجل المتوسط لتعزيز مرونة المنظمة على أن تستمر الأمانة في ما بدأته من مراجعة وترشيد لسياساتها وممارساتها الإدارية. ورحب باعتماد منهج يضبط البرامج على أساس الأهداف الاستراتيجية وأحاط علماً بالبرامج العديدة ولا سيما تلك المندرجة في الهدفين الاستراتيجيين الأول والثاني والتي تستجيب لاحتياجات البلدان في سياق جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وساند الوفد تلك البرامج بدون إخلال بنتائج المناقشات المعتزم إجراؤها بشأن جدول أعمال التنمية في الدورتين المقبلتين للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. ورأى الوفد أن من الضروري إمعان النظر في الميزانية ومراجعتها لتضمينها نتائج جدول أعمال التنمية بعد أخر دورة يعقدها الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات في صيف السنة الجارية. وبخصوص إصلاح الويبو، أثنى الوفد على الأمانة منهجها التطلعي والشفاف وحثها على الاستمرار في برنامج الإصلاح. ومضى الوفد يشدد على أهمية برامج التعاون لأغراض التنمية وأكاديمية الويبو العالمية ورأى أن تلك البرامج تستحق تمويلاً إضافياً لأنها تساعد على فهم الملكية الفكرية وتحسين الانتفاع بها في سبيل التنمية. وذكر أن برامج الأكاديمية للتدريب قد أحرزت تقدماً ملموساً ولكنها تحتاج إلى مزيد من التعزيز والتحسين وأن الأكاديمية، منذ إنشائها، قد حرصت على تثقيف العديد من المحترفين وتدريبهم على الانتفاع بالملكية

الفكرية وكذا عامة الجمهور. وعلَّق أهمية على ذلك بالنسبة إلى البلدان الناميـــة والبلـدان المتقدمـة الأعضاء في الويبو، معتبراً أن إسهام الملكية الفكرية في التنمية لا يكون مقدَّراً من الناس على النحـو السليم إلا إذا أحسن الناس فهم الملكية الفكرية. ورأى أن الويبو قد قطعت شوطاً كبيراً نحـو توسـيع نطاق فهم قيمة الملكية الفكرية في مختلف شرائح المجتمع، مستهدفة واضعي السياسـات والمنتفعيـن الفعليين والمحتملين بنظام الملكية الفكرية فضلاً عن عامة الجمهور. ورأى أيضاً أن المنظمة قد زادت من جهودها لتوعية الشباب بقيمة الملكية الفكرية وضرورة تقديرها من خلال سلسلة من المنشـورات والأفلام ومنتجات الإعلام متعدد الوسائط. واعتبار أن تلك الجهود من شأنها أن تتكثف إلى حدٍّ كبـير مع إصدار سلسلة مواد تدريس الملكية الفكرية في المدارس في وقت لاحق من السنة الجاريـة. ورأى أن الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ قد تكلَّل بنجاح باهر وأقر أيضاً بأهمية الاستجابة بسرعة وفعّالية لضرورات المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة في مجال الإنفـاذ. وأشار الوفد إلى أن ندوة قد انعقدت في ليسوتو للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية وكانت مفيدة للغاية، وشملت دورة تدريبية عملية قانونية ونقاشاً حول صياغة استراتيجيات الإنفاذ الوطنية والإقليمية فـي المنطقة. وقال الوفد إن ذلك النوع من الندوات والاجتماعات قد أتاح معونة مهمة إذ سمح للبلدان الأقل نمواً باستقطاب مواردها ومشاطرة تجاربها. واستدرك داعياً إلى إقامة همـزة وصـل بيـن الإنفـاذ والمصالح الإنمائية في المناطق المعنية، كما سبق ذكره في مناسبات ماضية.

٤٧- وتبنى وفد قيرغيزستان البيان الذي أدلى به وفد جمهورية مولدوفا باسم منطقته وأعرب عـن القلق من تدني مستوى الميزانية المخصصة للبرنامج ٧ وأشار إلى أن بلده قد عمل عن كثب مع الويبو ومن شأن تعزيز ذلك التعاون أن ينهض بالتنمية الاقتصادية في بلدان المنطقة. وعبّر الوفد عن مساندته لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومشروع البناء الجديد.

٤٨- وتبنى وفد مصر البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وعقد الأمل على أن يتحسن وضع المنظمة المالي لكي تتمكن من الاستمرار في إنجاز أنشطتها العديـدة المفيـدة للبلدان النامية.

٤٩- وتبنى وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء ورحب بجـهود الويبو الرامية إلى ضبط الميزانية وفقاً لأهداف استراتيجية وأثنى على الأمانة حُسـن تقديـم الوثيقـة وشكلها واستنادها إلى النتائج بمزيد من الصرامة. ورأى أن الويبو قد استنبطت مبادئ إداريـة عامـة تقوم على النتائج وتطلع لمواصلة صقل مؤشرات الأداء على أساس أهداف معززة من حيث التفصيـل والقياس والإجماع والواقعية والمهل. والتمس من المدير العام أن يبيّن التزامه وقيادته في مـا يتعلـق بتطبيق إدارة تقوم على النتائج للانتقال بالويبو نحو ثقافة معززة الأداء. ورأى أن الإدارة التي تسـتند إلى النتائج تستدعي ضمن جملة أمور تحديد المسؤوليات والصلاحيات لجميع الموظفين بوضوح وتقييم أدائهم وربطه بتطور مسيرتهم المهنية. ورحب باعتماد استراتيجية شاملة للموارد البشرية كما أوصـت به وحدة التفتيش المشتركة معتبراً ذلك تطوراً في الاتجاه المنشود. وفي ما يخـص تعليقـات جمعيـة الموظفين على الموضوع، أعرب الوفد عن تطلعه للإنصات إلى رد وحدة التفتيش على مواطن القلـق التي أشار إليها ممثل الجمعية، ورحب أيضاً بتعزيز علاقة العمل بين الويبو والدول الأعضـاء فيـها معتبراً الاستعراض الجاري للنشاط الرقابي الداخلي في الويبو خطوة أولى في الاتجاه السليم. وأشـار الوفد إلى التوصية ٢ في تقرير وحدة التفتيش المشتركة التي تدعو الدول الأعضاء في الجمعية العامة إلى الموافقة على ميزانية أولية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بمستوى الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ريثما تتبلور نتائج تقييم الاحتياجات وأيد الوفد تلك التوصية في ضـوء تقييـم الاحتياجـات وسـياق المناقشات الجارية في الويبو حول جدول أعمال التنمية. واعتبر فترة السنتين المقبلة مدة مرحلية للويبو

تسمح لها زمناً لضبط تركيزها على الاحتياجات وبرنامج مصمَّم باتجاه التنمية. ورحب أيضاً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن الميزانية والرقابة والمسائل الأخرى التي استعرضتها في إطار الإدارة والتنظيم في الويبو. وأحاطت علماً بالتعليقات التمهيدية الصادرة عن الأمانة وأثنت عليها موقفها البناء إزاء الاستعراض وأعرب عن ثقته في أن الأمانة ستواصل اعتماد الأسلوب نفسه في ما تبقى من عملية الاستعراض.

٥٠- وعبّر الوفد عن تأييده لجميع التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة وأدلى مع ذلك بالتعليقات أو التحفظات التالية. فبخصوص التوصية ١، عقد الوفد الأمل على أن تعمل الويبو مع وحدة التفتيش المشتركة لاختيار أفضل الممارسات لتقييم الاحتياجات، ورأى أن من شأن ذلك أن يضمن توجه أية مناقشة جارية نحو احتياجات الويبو لأغراض التقييم وأن للدول الأعضاء دور إداري واضح في تلك العملية. ورحب الوفد بالمبدأ المقترح في التوصية ٤ مشككاً مع ذلك في تماشيه مع الممارسات السائدة في منظومة الأمم المتحدة وضرورة اشتراط موافقة الهيئات الرئاسية على ذلك النوع من التحويل. ورحب بالتوصية ٥ حسب فهمه بأن القصد منها هو الإسهام في تبسيط عملية تسديد رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وضبطها على غرار نظام مدريد. والتمس من الأمانة توضيح تلك التوصية. ثم انتقل إلى التوصية ٧ وأحاط علماً بتحفظات الأمانة، والتمس في ذلك الشأن رأياً قانونياً في سلامة الاعتماد على المادة ١٣-١ من اتفاقية الويبو لتنفيذ تلك التوصية. وبخصوص الرقابة أيد الوفد بشدة توصية وحدة التفتيش المشتركة التي تدعو الدول الأعضاء إلى أن تمارس وظيفتها باعتبارها "مجلس مديرين" وأن تؤدي دوراً فعالاً وفعلياً في صياغة البرنامج والميزانية على حد سواء ورحب الوفد أيضاً بعقد المزيد من الاجتماعات للهيئات الرئاسية، مثل لجنة البرنامج والميزانية ورأى أن ذلك من شأنه أن يساعد الدول الأعضاء على أداء دور أكثر فعالية في ذلك الصدد. وساند الوفد أيضاً التوصيتين ١١ و١٢.

٥١- أيد وفد كندا تماماً البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء ورحب على وجه الخصوص باقتراح الأمانة ميزانية متوازنة بلا زيادة في الرسوم ومع الاحتفاظ بالمستوى المناسب للاحتياطيات وتحسين حساب التوقعات لإيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ودعم بعض توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتبنى الوفد أيضاً البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة بشأن اعتماد ميزانية تقوم على النتائج واعتبر تقرير وحدة التفتيش المشتركة وتوصياتها أمراً مفيداً ووافق على ما جاء في التقرير من أن الوقت قد حان لتنفيذ التوصيات. وأقر الوفد بأن اللجنة لا تملك صلاحية تنفيذ بعض التوصيات، على أن لها حرية أن توصي الهيئات المعنية باعتمادها، كما أشارت إلى ذلك الأمانة. وعقد الوفد الأمل على أن تتمكن اللجنة من تحقيق توافق في الآراء أثناء الاجتماع الراهن حول توصيات وحدة التفتيش. وأشار أيضاً إلى اقتراح المجموعة باء الرامي إلى إنشاء لجنة تتولى الإشراف على تنفيذ بعض أنشطة التدقيق والرقابة والاستعراض في الويبو. ورأى بصورة خاصة أن بإمكان اللجنة الجديدة أن تحدد المهام المنشودة في سياق التقييم الشامل الذي أوصت به وحدة التفتيش وعلَّق أهمية خاصة على تلك التوصية. ورأى الوفد أيضاً أن بإمكان اللجنة أن تعمل على تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في الويبو وربما تشرف على تحقيق خارجي لحالات الغش المزعومة مؤخراً. وقال إن بإمكانها أيضاً أن تساعد في الإشراف على مشروع البناء الجديد ودعا أن تتولى الدول الأعضاء أمور اللجنة الجديدة التي ينبغي أن تلتزم الشفافية في أعمالها وتقوم بدور استشاري بحت لا يشمل اتخاذ القرارات. وطالب بإمكانية الاستعانة بخدمات الأمانة وخبراء خارجيين، مثل وحدة التفتيش المشتركة أو متخصصين آخرين في المجال المعني. ودعا الدول الأعضاء في الويبو إلى النظر في النماذج المتبعة في لجان أخرى في الأمم المتحدة، مثل لجنة التدقيق في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ). وذكر الوفد بأن وحدة التفتيش قد حثت الدول

الأعضاء في الويبو على ممارسة وظيفتها كمجلس مديرين لإدارة البرنامج والميزانية للويبو. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن موافقته على التوصيات وعقد العزم على أن يتوصل سائر أعضاء اللجنة إلى توافق بشأن تلك المسألة.

٥٢- وعبّر وفد ألمانيا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وساند أيضاً البيان الذي أدلى به وفد كندا وأعرب عن تطلعه لبحث اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ معرباً عن أمله في أن يضطلع بدور بناء في ذلك النقاش. ورحب الوفد بالسياسة الجديدة التي اعتمدتها الأمانة في إعداد الميزانية واعتبرها واضحاً كل الوضوح في الوثائق. وأثنى على الأمانة التزامها الشفافية والوضوح في بداية الوثيقة التي صرحت فيها بأن التوقعات المفرطة في التفاؤل بدلاً من ارتقاب انخفاض في الإيرادات كان السبب المسبب للمشكلات المالية التي تعاني منها الويبو مؤخراً. وعلّق أهمية كبيرة على ذلك ورأى أنه يضفي تغييراً واسعاً في طريقة تقديم مشكلات الويبو المالية. وذكر الوفد أن الويبو تتمتع بصحة جيدة من الناحية المالية وأن الإيرادات لا تزال تزيد بسرعة مرضية لتربو على ٨ بالمائة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وأشاد بالأمانة ما أوردته من عناصر رئيسية في سياستها الجديدة المتعلقة بالميزانية، أي لا زيادة في الرسوم ولا إنفاق مع عجز واستنباط نماذج لتوقع إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات وعمل جار لاستحداث نماذج مشابهة للتوقع في إطار نظامي مدريد ولاهاي.

٥٣- وأعرب الوفد أيضاً عن رضاه بالتعاون الوثيق بين المكتب الدولي ووحدة التفتيش المشتركة ورحب بالتدابير السريعة المتخذة لتنفيذ أهم توصيات وحدة التفتيش حتى الآن. وشدد على أنه يقبل تماماً النتائج التي خلصت إليها وحدة التفتيش وشكرها على تقديمها التقرير. وعلّق أهمية على التقدم الذي حققه المدير العام حتى الآن في تنفيذ التوصيات الموجهة إليه. وصرح قائلاً إنه يود أن يتقدم باقتراح بشأن التوصية الأولى لوحدة التفتيش والتي تدعو المدير العام إلى الاستعانة بخدمات خبير خارجي مستقل لإجراء تقييم شامل ودقيق لاحتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية. وأشار إلى أن استعراض المقرّ ينبغي أن يشمل استعراضاً للشروط المتعلقة بالنفقات والإيرادات، كما جاء في تقرير وحدة التفتيش، بالإضافة إلى رسم استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والموارد الوراثية. وأشار أيضاً إلى ما جاء في ذلك التقرير قائلاً إن الهدف المنشود من ذلك التحليل الشامل ينبغي أن يكون تخفيض الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتقدَّم الوفد باقتراح آخر استجابة لنصيحة وحدة التفتيش ودعا الدول الأعضاء إلى ممارسة وظيفتها كمجلس مديرين بمزيد من العزم وبأداء دور فاعل وفعلي في صياغة البرنامج والميزانية على حد سواء. واقترح إنشاء لجنة تدقيق وتتألف من ممثلين عن الأمانة ومندوبين عن الدول الأعضاء مع إمكانية الاستعانة بخبراء خارجيين، مثل مراجع الحسابات الخارجي. واقترح الوفد أيضاً أن تتولى لجنة التدقيق المهام التالية في إطار التحليل الشامل: الإسهام في تحديد مهمَّات الشركة الخارجية ومتابعة عملية المناقصة الدولية لاختيار الخبراء الخارجيين المستقلين والتعاون مع الشركة الخارجية أثناء عملية التشاور. وشدد الوفد على أن ذلك من شأنه أن يعطي الدول الأعضاء صوتاً في عملية التشاور.

٥٤- وفي الختام، أشار الوفد إلى الصعوبات التي نشأت أثناء السنة السابقة بعدما أتضح الإفراط في تقدير نمو الإيرادات. وعقد الأمل على تفادي وضع من ذلك القبيل في المستقبل. وفي ذلك الصدد، أشار الوفد إلى أن وفد فرنسا قد أعرب عن قلق من النفقات المقيَّدة في اقتراح الميزانية ورأى أن تقدير الإيرادات بما يفوق واقعها أو النفقات بما يقل عن واقعها قد يؤدي إلى عجز في الميزانية ودعا إلى تفادي تلك الأخطاء. وأشار الوفد أيضاً إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة التي تدعو إلى الاحتفاظ بمستوى الميزانية الجديدة على مستوى الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مع إجراء أي تسوية قد

تقتضيها نتائج الاستعراض الشامل للاحتياجات. وعقد العزم على أن تبدي الأمانة انفتاحاً واستجابة لذلك الاقتراح. ورأى أن من الممكن أن تعزز توصيات وحدة التفتيش المشتركة فعّالية المنظمة بما يخدم احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل.

٥٥- وتبنى وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وعبّر عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد كندا وتقدَّم بالشكر إلى الأمانة على عملها ذاكراً أن الوثائق المُعدَّة للاجتماع تتسم بدرجة عالية من حيث الصياغة والتنظيم وتحتوي على معلومات جوهرية. ووافق الوفد مع وفدي الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة بشأن الحاجة إلى الاستمرار في تحسين مؤشرات الأداء. وشكر وحدة التفتيش المشتركة على إجراء استعراضها للإدارة والتنظيم في الويبو وتقديم تقريرها الأول. ورحب بالتوصيات ملاحظاً أن العديد منه قد نفذته الأمانة. وشكر الوفد الأمانة على تعاونها الوثيق مع وحدة التفتيش المشتركة وحثها على الاستمرار في ذلك. وشكر أيضاً رئيس جمعية موظفي الويبو على العرض الذي قدمه وأعرب عن موافقته على العديد من النقاط التي أثارها في ذلك العرض. ودعا إلى العمل على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش دون تأخير وشدد على دعمه لتوصية وحدة التفتيش بإجراء تقييم شامل لاحتياجات الويبو إلى الموارد البشرية والمالية وإصلاح الممارسات المتعلقة بالموظفين وتحجيم التكاليف المتعلقة بهم وإنشاء وظيفة المدقق الداخلي بحيث تكون معزّزة. ورأى أن إجراء تقييم دقيق للاحتياجات من شأنه أن يزود الأمانة والدول الأعضاء بمعلومات دقيقة عن مستوى الموظفين ومسؤوليات جميع فئاتهم، بما في ذلك فئة الموظفين الثابتين والموظفين المؤقتين والموظفين العاملين بدوام غير كامل والخبراء الاستشاريين والمستخدمين بعقود الخدمة الخاصة. وعبّر الوفد عن دعمه لاقتراح وفد كندا بأن توصي لجنة البرنامج والميزانية هيئات الويبو المعنية بأن تعتمد جميع توصيات وحدة التفتيش خلال الأسبوع الجاري. ثم انتقل الوفد إلى موضوع البناء الجديد وقال إن بإمكانه أن يدعم الخيار الداعي إلى الاقتراض من مصرف تجاري لأغراض مشروع البناء المعدّل شريطة أن تسدد تكلفة القرض من إيرادات خلاف اشتراكات الدول الأعضاء في الويبو. وشدد على أن من غير الممكن استعمال حصة حكومته من الاشتراكات لاقتراض أي مبلغ من الخارج.

٥٦- وفي ما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أثنى الوفد على الأمانة استكمالها المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للويبو ورحب بقرارها العزوف عن زيادة الرسوم في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأشاد بالتدابير التي اتخذتها الويبو للحد من التكاليف والتي أدت إلى عجز أقل مما كان متوقعاً للفترة الجارية. ورحب الوفد أيضاً بجهود الويبو الرامية إلى تحسين أساليب التقدير وتقديم ميزانية متوازنة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وحث الوفد المنظمة على الاستمرار في تحسين أساليب تقدير إيراداتها لما تكتسيه من أهمية حاسمة في عملية صياغة البرنامج والميزانية. وأيد الوفد جهود الويبو المتواصلة من أجل تحسين الشفافية وإمكانية المساءلة داخل المنظمة وأعرب عن تطلعه للعمل عن كثب مع الأمانة وسائر الدول الأعضاء لضمان أكبر قدر ممكن من الفعالية في تخصيص موارد المنظمة وتوزيعها.

٥٧- وأعلن وفد سويسرا عن تبنيه تماماً للبيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وأضاف قائلاً إن الأمانة قد عمدت عقب الصعوبات المالية التي واجهتها منذ سنة ٢٠٠٣ إلى بذل جهود جمة لتحقيق الوفورات التي لا بد من الثناء عليها. ومضى يقول إن تلك الجهود قد سمحت بتخفيض الميزانية بنسبة ١٨ بالمائة في الفترة المالية الراهنة بالإضافة إلى تخفيض في العجز المرتقب. ودعا الوفد مواصلة تلك الجهود واستخدام الموارد بمزيد من الترشيد والفعالية في المستقبل حتى ولو كان من المتوقع حدوث نمو في إيرادات المنظمة خلال السنوات المقبلة. ورأى أن اعتماد سياسة مالية شفافة

والتزام الفعالية والترشيد في توظيف الأموال من شأنه أن يخدم المنظمة وكل الدول الأعضاء فيها. ورحب الوفد أيضاً بالتعاون بين وحدة التفتيش المشتركة والويبو وأعرب عن رضاه بعزم الأمانة على تنفيذ بعض توصياتها. وحث المكتب الدولي بشدة على مواصلة تعاونه مع وحدة التفتيش والمضي في تنفيذ سائر التوصيات المعنية الصادرة عن وحدة التفتيش في أقرب وقت ممكن. وضم الوفد صوته إلى الوفود الأخرى التي أيدت تماماً اقتراح وفد إيطاليا باسم المجموعة باء بشأن إنشاء لجنة للتدقيق تتولى إجراء تقييم مدقق لاحتياجات المنظمة إلى الموارد البشرية والمالية. وشدد الوفد على أن الأمانة قد اقترحت بنفسها إنشاء تلك اللجنة بتوصية من وحدة التفتيش المشتركة في أسرع وقت ممكن. وأعرب الوفد عن تأييده لتمكين لجنة التدقيق من أن تبت في إمكانية تعزيز مهمَّات المدقق الداخلي وتنظيم عمله. واقترح أن تنتظر لجنة الميزانية نتائج ذلك التدقيق قبل أن تبت في مشروع ميثاق التدقيق الداخلي. وفي الختام، رأى الوفد أن بإمكانٍ لجنة التدقيق أن تسهم في الإشراف على التحقيق الخارجي الجاري في حالات الغش المزعومة مؤخراً.

٥٨- وفي ما يخص مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أشاد وفد سويسرا بتوازن مشروع الميزانية والحفاظ على مستوى معقول للأموال الاحتياطية من غير زيادة في الرسوم. وقال إن طريقة عرض الميزانية الجديدة تنم أيضاً عن وضوح معزز للأهداف الاستراتيجية وأولويات المنظمة. ودعا مع ذلك الأمانة إلى أن تعزف في المستقبل عن تغيير طريقة عرض البرنامج والميزانية لتضمن للدول الأعضاء إمكانية أفضل لمتابعة تطورات مختلف البرامج من فترة مالية إلى أخرى. وأشار الوفد إلى أن المعلومات المتاحة بشأن كل برنامج تبدو أكثر اقتضاباً من ما كانت عليه في البرامج والميزانيات السابقة ودعا إلى توفير معلومات معززة بالأرقام والتفاصيل. ومضى يقول إن ذلك من الممكن تيسيره في إطار خطة حسابية تسمح بمتابعة تخصيص الموارد وتوزيع التكاليف المتعلقة بمختلف الخدمات مع إتاحة معلومات مفصّلة ولا سيما بشأن توزيع الموظفين على مختلف البرامج وفي مختلف فئات المرتبات. ورأى أن تلك المعلومات ينبغي أن تشمل أيضاً مختلف فئات الموظفين الثابتين. وذكّر بأنه كان قد عبّر أثناء الدورة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة في فبراير/شباط ٢٠٠٥ عن الرغبة في الحصول على ذلك النوع من المعلومات بشكل منتظم بالإضافة إلى هيكل هرمي مفصّل للمنظمة. وأعرب الوفد عن تأسفه إذ لاحظ أن مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لا يحتوي على ذلك الهيكل الهرمي الذي يرى أن من الضروري استكماله بانتظام وربما تضمينه أسماء مختلف الشعبات والدوائر والأشخاص المسؤولين عنها مع عددٍ الأشخاص العاملين فيها. وأشار الوفد أيضاً إلى أن النتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء تفسح مجالاً واسعاً للتصرف في مضمار تقدير النتائج وقال إنه يدرك الصعوبات الناجمة عن إيجاد المؤشرات المفيدة والموثوقة وتحديدها ودعا مع ذلك إلى مواصلة النظر في تحسين إدارة المنظمة بالاستناد إلى النتائج.

٥٩- ورأى الوفد أن توقّع إيرادات الويبو تكتسي أهمية محورية في إعداد الميزانية، وأيد بالتالي الجهود التي بذلتها الأمانة في إطار اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات لتحسين توقعاتها، وأعرب عن الرغبة في أن يتم ذلك في إطار اتحادي مدريد ولاهاي. والتمس الوفد معلومات بشأن تطبيق أساليب التقييم الجديدة. وبعد إمعان النظر في إسقاطات الأمانة بشأن إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات للسنوات المقبلة وبعد مقارنتها مع الأرقام التي أصدرها مؤخراً المكتب الأوروبي للبراءات، أشار الوفد إلى تفاوت كبير نسبياً بين المجموعتين، علماً بأن المكتب الأوروبي للبراءات يتوقع نمواً في معاهدة التعاون بشأن البراءات يفوق النمو الذي تتوقعه الويبو واستفسر من الأمانة عن الأسباب وراء ذلك التفاوت.

٦٠- وفي ما يتعلق بمشروع البناء الجديد، أحاط الوفد علماً بارتياح بأن الأمانة قد قررت تنفيذ توصية مراجع الحسابات الخارجي الرامية إلى إيعاز إدارة أعمال التشييد لجهة خارجية. وحث الأمانة على أن تنفذ أيضاً سائر التوصيات بشأن البناء الجديد.

٦١- وذكَّر وفد سويسرا بأنه كان قد اقترح، أثناء الدورة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة في فبراير/شباط ٢٠٠٥، إمعان النظر في بعض الحلول المالية لإدارة المنظمة. ورأى أن من الممكن إدراج تلك الأفكار في إطار عمليات التدقيق الجارية والرامية إلى تمكين الدول الأعضاء من أداء دور مجلس المديرين بطريقة حاسمة في المستقبل. وأشار إلى أن الوقت ربما قد حان لإعادة النظر في النظام المالي للويبو وتعزيزه بزيادة عدد الاجتماعات النظامية التي تعقدها اللجنة مثلاً للنظر في مدى تنفيذ البرنامج والميزانية خلال السنة المالية الأولى من فترة السنتين مثلاً وتبت في أية تسويات ممكنة بسرعة. وشدد الوفد على ضرورة حصول أعضاء اللجنة على معلومات منتظمة ومستكملة بشأن وضع الويبو المالي والخطط المُعدّة. ورأى أيضاً أن إتاحة معلومات من ذلك القبيل وتعميمها بشكل منتظم حول وضع المنظمة المالي وتنفيذ البرنامج أثناء فترة السنتين بالإضافة إلى عقد اجتماعات إضافية للجنة الميزانية عله يسمح بالتخلي عن تعديل الميزانيات في الواقع ثلاثة أشهر قبل نهاية فترة السنتين والاستعاضة عن ذلك بشروح واضحة للأسباب والمسببات الداعية إلى الانحراف عن الخط الموضوع، في نهاية الفترة. وأضاف قائلاً إن وثيقة البرنامج المطروحة لفترة السنتين المقبلة تدل مرة أخرى على حرص الويبو على الاستجابة بأفضل ما يمكن لاحتياجات الدول الأعضاء فيها. وخص بالذكر في هذا الصدد تعزيز عدة برامج بإعلان العزم على التشديد على العلاقة بين سياسة الملكية الفكرية وما تتخذه السلطات الحكومية من تدابير في ذلك الشأن لتيسير نقاش واضح وبناء بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسياسة التي ينبغي اعتمادها في مجال الملكية الفكرية. وبعد أن رحب الوفد بتلك التدابير، استدرك قائلاً إن من الضروري ألا تغيب عن النظر الأنشطة المحورية التي تنجزها الويبو في مجال التسجيل الدولي لسندات الملكية والتطوير المتناسق والمتوازن لقانون الملكية الفكرية وأنشطة التعاون التقني لتتمكن المنظمة من الاستمرار في الاضطلاع بدورها على الساحة الدولية في كل تلك المجالات. وأشار الوفد إلى أن تلك المجالات ينبغي أن تستفيد من موارد مناسبة وكافية على الصعيد المالي والبشري. وأيد تماماً اقتراح المجموعة باء بشأن عمليات التدقيق التي ينبغي أن تنفذها وحدة التفتيش المشتركة. وختم الوفد كلمته إذ أكد من جديد دعمه لصياغة البرنامج والميزانية والاقتراحات الأخرى المطروحة ومساهمته فيها بفعالية.

٦٢- ورحب وفد البرازيل باقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الذي أعده المكتب الدولي. وصرح قائلا إن فيه مجهودا واضحا من أجل إعادة تنظيم الأمور وتوضيح مواقع تخصيص الموارد في البرامج والأنشطة. ورأى أن الوثيقة تعطي صورة واضحة عن توزيع الموارد بين مختلف أنشطة المنظمة ولا سيما تكاليف الموظفين والأنشطة الجوهرية. وقال إن المنظمة تسير في الاتجاه السليم مستدركةً موقفها السابق القائم على اقتراح زيادة في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات. وساند فكرة اعتماد ميزانية متوازنة واعتبر أن ذلك أتى في حينه. ورحب بتأجيل مشروع البناء واعتبر ذلك قرارا حكيما. وساند فكرة الحفاظ بالاحتياطيات في مستواها الراهن كما ورد صراحة في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ورحب الوفد أيضا بتقرير وحدة التفتيش المشتركة ودعا اللجنة عامّة إلى أن توصي الجمعية العامة باعتماد توصيات وحدة التفتيش. وذكر أن بعضا منها قد أخذت به الأمانة، على أنه دعا إلى مزيد من المناقشات لتحديد التوصيات التي ينبغي أن تحظى بالأولوية على الأجل البعيد. وقال إن اللجنة قد طرحت بعض الاقتراحات المهمة، وخصّ بالذكر الاقتراح الصادر عن المجموعة باء ووفدي كندا وألمانيا وغيرهما من أجل إنشاء لجنة للرقابة تضم عدداً من الدول الأعضاء والخبراء وممثلي الأمانة واعتبر تلك اللجنة بمثابة قناة تستطيع الدول

الأعضاء أن تضطلع من خلالها بمسؤولياتها الإدارية على نحو أشمل وتراقب تنفيذ ميزانية الويبو بانتظام أكبر. وطلب الوفد تزويد الدول الأعضاء بمعلومات إضافية وتقارير متواصلة تعدها الأمانة وترفعها إلى الدول الأعضاء. وطالب بتعزيز إشراك الدول الأعضاء في صياغة البرنامج والميزانية وصقلها. ورأى أن من صعب تحقيق ذلك في اجتماع لا يتجاوز ثلاثة أيام كما هو حال الدورة الراهنة. وأيد الوفد الفكرة التي أثارتها وفود أخرى دعت إلى زيادة عدد اجتماعات اللجنة، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لدول الأعضاء بالاطلاع على دقائق البرنامج والميزانية والتمحيص في كلّ برنامج تقريباً وإعلان مواقفها والحصول على معلومات مفصّلة من الأمانة بشأن وقع تلك المعلومات على القوارات التي تتخذها الجمعية العامة نظراً إلى القضايا الجوهرية التي تناقشها هيئات أخرى في المنظمة. واستطرد قائلا إنه لا يوافق على الفصل بين عملية وضع الميزانية التي تكفل للمنظمة إمكانية تنفيذ أنشطتها وأولويات الدول الأعضاء من جهة بينما تجري مناقشات في بعض الهيئات الأساسية مثل الاجتماع المعني بجدول أعمال التنمية واللجنة المعنية بالموارد الوراثية واللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات، التي من شأنها أن تؤدي إلى قرارات لها بالغ الأثر في الميزانية والشؤون المالية. ومضى يقول إنه لا يرى صلة بين ما يحدث في تلك المنابر ونوع الملاحظات المطروحة بشأن وثيقة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أنه رفع وثيقة جوهرية عن جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو لمناقشتها مع جميع الدول الأعضاء. وقال إن ذلك قد أن يؤدي إلى تعديل ميزانية الويبو وأسلوب عملها وأولوياتها بما يمكّن من تنفيذ تلك البرامج والأنشطة الجديدة والمؤاتية للتنمية التي يأمل الوفد في أن تعتمدها المنظمة.

٦٣- وأشار وفد البرازيل إلى الجزء الأول من الوثيقة والذي يحتوي على عرض للمدير العام بشأن المعالم الرئيسية لدور الملكية الفكرية في التنمية ووصف مقتضب لأفكاره في ذلك الصدد بالإضافة إلى تعليقات على التحديات التي تواجهها الويبو. وقال إن الأهداف الاستراتيجية المذكورة في الوثيقة تستند إلى خطة العمل على الأجل المتوسط ٢٠٠٦-٢٠٠٩ وإنه يعتقد أن تلك الخطة قد رفعت إلى الجمعية العامة التي أحاطت علما بها، وإن كانت الوثيقة قيد النظر أقرب في طبيعتها إلى الصيغة العامة التي يمكن الاسترشاد بها حتى سنة ٢٠٠٩. ورأى أن من غير الممكن أن يضع المدير العام أو الأمانة الميزانية على أساسها. وبالتالي، دعا الوفد إلى إعادة صياغة التعليقات التمهيدية في وثيقة البرنامج والميزانية بحيث تتجه نحو شؤون الميزانية والمالية التي تندرج ضمن ولاية اللجنة. وختم الوفد تعليقه مرحباً بإمكانية إمعان النظر في البرنامج والميزانية قبل إصدار أية توصيات للجمعية العامة. ورأى أن ذلك يستدعي عقد المزيد من الاجتماعات لبحث بعض المسائل الجوهرية وأخرى تتعلق بتخصيص الموارد. واعتبر القلق الذي يساور البلدان النامية مشروعا بالنظر إلى حجم التخفيض في الموارد المخصصة لبرامج التعاون التقني في الويبو، كما يتبلور في الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ التي شهدت أيضا انخفاضا من ذلك القبيل يتبعه انخفاض في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وشدد الوفد على أهمية التعاون التقني وأشار إلى أنه كان قد اقترح في سياق جدول أعمال التنمية إعادة بحث شروط ذلك التعاون التي رأى أنها تركز في الميزانية الجديدة المقترحة على قضايا الإنفاذ في الغالب بدلا من انتفاع البلدان النامية بالملكية الفكرية. وصرّح قائلاً إنه لن يساند ذلك النهج الضيق في طرح التعاون التقني. وذكّر بأنه سبق أن أعلن ذلك في محافل أخرى ودعا إلى الأخذ بمطلبه في البرنامج والميزانية والأنشطة. وشدّد على ضرورة أن ينحو البرنامج والميزانية نحو التنمية ومدّ يد العون إلى البلدان النامية، لا لتنفيذ التزاماتها الدولية فحسب، بل للاستفادة من مواطن المرونة القائمة في النظام أيضا. ورأى أن الاقتطاع من الموارد المخصصة للتعاون التقني لا يمكن معالجته بإعادة توزيع الموارد بين مختلف البرامج من غير أن ينتهي ذلك إلى زيادة في ميزانية الويبو الإجمالية. واعتبر وفد البرازيل أن من القضايا ما يحتاج إلى تمحيص حذر، مثل أكاديمية الويبو العالمية والتمس مزيدا من المعلومات عن ذلك البرنامج ومضمونه. واقترح الوفد أن يعاد توزيع

الموارد بين البرامج بحيث يتيسر توفير المبالغ التي درجت العادة على تخصيصها للتعاون التقني لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

٦٤- وتبنى وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وعبّر عن تقديره لاقتراح البرنامج والميزانية الذي أعدته الويبو لفترة السنتين المقبلة. والتفت إلى شكل الوثيقة مركّزا على عدة نقاط رأى أنها سمحت بتحسين اقتراحات الويبو وتوضيحها. وبخصوص الجدول ٧ الوارد في الوثيقة WO/PBC/8/3 قال إنه قد أشار في عدة مناسبات إلى ضرورة اعتماد أساليب المحاسبة المعمول بها في التجارة والأعمال لتوضيح مدى استخدام موارد معاهدة التعاون بشأن البراءات في مجالات أخرى. وأفاد بأن عدة مشاورات قد جرت مع الأمانة لذلك الغرض ليكون حصيلتها الجدول ٧. وعقد الأمل على إنجاز المزيد من التحسينات في منهجية حساب حصة المعاهدة المذكورة من النفقات. ورحّب الوفد أيضا بالجدول ١٠ الوارد في الوثيقة ذاتها (موارد الصناديق الاستئمانية المحتمل توافرها لميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧) وبشأن الأهداف المنشودة لتحقيق المكاسب في الفعالية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأعرب الوفد عن تقديره لسياسة الميزانية المتوازنة الجديدة وعقد الأمل على أن تستمر في المستقبل. وأبدى الوفد رضاه بقرار الأمانة العزوف عن اقتراح زيادة في الرسوم للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وعبّر عن تقديره لجهود الأمانة الرامية إلى تخفيض نفقات التشغيل في الفترة الراهنة، آملاً أن يستمر ذلك المنحى في الفترة المقبلة. وذكر أن الموارد المتاحة في ظل ميزانية متوازنة قد تكون محدودة أحيانا، وعلى الويبو بالتالي أن ترتب أنشطتها حسب أولوياتها بالاستناد إلى احتياجات الدول الأعضاء. وبخصوص الإيرادات، شدد الوفد على أن الإيرادات المتأتية من معاهدة التعاون بشأن البراءات هي المصدر الرئيسي لإيرادات الويبو، وتبنى في ذلك الصدد موقفي وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بصفة خاصة بشأن أهمية توخي الدقة الشديدة عند توقع أحجام الطلبات المودعة بناء على المعاهدة المذكورة، وأبدى استعداده للاسهام في تحسين تلك العملية. ورأى أن من الضروري أن تستمر الويبو في تيسير إقبال المنتفعين بنظام المعاهدة لما يكفل ذلك من زيادة في الطلبات والإيرادات. وسلّط الضوء على أتمتة النظام باعتباره مجالا يستحق التركيز، وعبر عن اهتمامه الشديد بالاشتراك في إدارة عملية الأتمتة وتنفيذها.

٦٥- وبخصوص تقرير وحدة التفتيش المشتركة، أثنى الوفد على عمل الوحدة وأعرب عن رضاه بتوصياتها التي من شأنها أن تسهم في تحسين الشفافية والفعالية في أعمال المنظمة. وعقد الأمل على أن تنفذ الأمانة لتوصيات وتبقى على اتصال وثيق مع وحدة التفتيش. وأيد الوفد أيضا فكرة إنشاء لجنة للتدقيق كما اقترحتها وساندتها وفود عديدة. وبخصوص مشروع البناء الجديد، التمس الوفد بعض التوضيح والمعلومات بشأن أماكن العمل الضرورية ومدى إمكانية التخفيض من جديد في عدد الموظفين بفضل الأتمتة في إجراءات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومعدلات الفائدة على قرض المصرف التجاري والآثار المترتبة على تقلبات معدل الفائدة وتكاليف الصيانة وما ينشأ من تكاليف باقتناء مبنى إداري جديد مقارنة بالتكاليف المتكبدة في حال استئجار أماكن العمل.

٦٦- وتبنى وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على وثائق العمل وهنّأها على تحسّن الوضع المالي في فترة السنتين الجارية والجهود المبذولة من أجل زيادة الإدارة انضباطاً. ورأى أن ذلك يتجلى في مشروع الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويسمح للويبو بالاستمرار في أداء دورها الأساسي على أكمل وجه ولا سيما في مجال النهوض بالملكية الفكرية في العالم من خلال أنشطة التعاون لأغراض التنمية بصفة خاصة من غير أي تغيير في التوازنات المالية الكبرى. وأشاد الوفد أيضا بجهود الترشيد المتجلية في وثيقة الميزانية ولاسيما من خلال ضبط مقومات الإدارة على أساس النتائج المرجوة وعزم الأمانة على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وعبّر

الوفد عن اقتناعه في أن الجهود الرامية إلى تحسين الإدارة تنحو في الاتجاه السليم وحثّ الأمانة على موصلتها. ورغبةً منه في أن يتيسر استمرار ذلك الوضع المتوازن، لفت الوفد النظر إلى أن بعض عناصر الميزانية قد حظيت بتقييم دون المستوى، وأعرب عن قلقه من أن تكون المبالغ المرصودة لأغراض تسوية المرتبات وفقا لتعليمات اللجنة الدولية للخدمة المدنية غير كافية. وقال إن الردود التي قدمها المكتب الدولي مشكورا عليها كانت مفيدة للغاية ومطمئنة وإنه سيمعن النظر فيها. وذكر في المقام الثاني اقتراح المجموعة باء الداعي إلى البت في مشروع البناء الجديد على أساس رأي خبير سديد ووافٍ بالمعلومات التقنية والمالية بشأن المشروع وتمويله المصرفي. وفي الختام، أيد الوفد اقتراح إنشاءً لجنة لمراقبة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة واقتراح تحديث النظام المالي.

٦٧- وأطرى وفد الهند على الأمانة وثائقها الوافية المطروحة على المجتمعين وشدد على شفافيتها ويسرها. وقال إن الأمانة قد عمدت إلى ترشيد المعلومات وتبسيطها لتمكين الوفود من اتخاذ مواقف مستنيرة من القضايا قيد النقاش. وأشار الاستقرار المالي الذي بدأت المنظمة تشهده وضرورة استخلاص العبر من التجربة الأخيرة. ورأى أن من الحكمة بمكان التخطيط للنفقات بالاستناد إلى إسقاطات حذرة للإيرادات بدلا من قطع تعهدات تستند إلى إسقاطات متفائلة قد يستحيل استمرارها. ومضى يقول إن الواقع إذا لم يكن بالمستوى المتوقع، فمن الأيسر تصويب المسار نحو التوازن مما لو كان العجز هيكليا. وأعرب الوفد عن اطمئنانه لأن مشروع الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يقوم على أساس أقرب إلى الواقعية في توقع الإيرادات مقارنة بالاقتراح السابق. ورأى أن حفاظ الويبو على مستوى الاحتياطيات بنسبة ١٨ بالمائة من النفقات من شأنه أن يمكّن المنظمة من التصدي لأية حالة طارئة في السيولة. وأطرى الوفد على المنظمة تعاونها التام مع وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها بالرغم من أن الويبو لم تكن مشمولة أصلاً في خطة عمل وحدة التفتيش لسنة ٢٠٠٥ ولم يُتح لها الوقت الكافي للاستعداد لعملية الاستعراض. ورأى أن من المنصف القول بأن توصيات وحدة التفتيش تحظى بتأييد واسع من الدول الأعضاء. وأعرب عن سروره لأن المنظمة قد عمدت إلى تضمين وثائقها المرفوعة إلى اللجنة بعض تلك التوصيات. وقال الوفد إن التوصيات تقف على بعض القضايا المهمة ووافق بصفة خاصة على أن تمارس الدول الأعضاء مسؤوليتها الرقابية بمزيد من الفعالية. وذكر على سبيل المثال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (ACABQ) وهي جهاز فرعي تابع للجمعية العامة للأمم المتحدة يتألف من خبراء تنتخبهم الدول الأعضاء وتكلفهم بفحص الميزانيات التي تقترحها الأمانة ورفع تقارير بشأنها. ورأى أن من الممكن إنشاء هيئة مشابهة في الويبو تتولى مهمات لجنة التدقيق التي اقترحتها المجموعة باء وأيدتها عدة دول أعضاء. ورأى أيضا أن بإمكان اللجنة الجديدة أن تقوم بدور ما في عملية التقييم الشامل للاحتياجات ومسائل مهمة أخرى، إلى جانب الخبير الخارجي المستقل باقتراح وحدة التفتيش. وفي ذلك السياق، أشار الوفد الجوانب المرتبطة بالبرنامج من الوثيقة المقترحة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولا سيما حاجة البلدان النامية إلى تغيير اتجاه برامج التعاون التقني وضبطها على نحو يراعي مواطن القوة في كلّ بلد ومزاياه. ورأى أن السياسات وخطط العمل المنبثقة عن تلك الجهود من شأنها أن تعزز مصداقية نظم الملكية الفكرية وينبغي أن تجسد آراء جميع أصحاب المصالح وتوفّق بين مصالح أصحاب الحقوق والمجتمع ككلّ. وأشار الوفد إلى أن من الأيسر بلوغ الأهداف الاستراتيجية بتعزيز التفاعل بين الدول الأعضاء والأمانة في هيئة مصغّرة مشكّلة من خبراء وقادرة على التصدي لمختلف التفاصيل والقضايا التقنية.

٦٨- وأعلن وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) عن قلقه من التأثير السلبي للميزانية المتوازنة في الموارد المتاحة لأنشطة التعاون التقني. وعلّق الأهمية على اعتماد نظام فعال لتقييم الميزانية واعتبر تقرير وحدة التفتيش المشتركة خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه. وبخصوص الرقابة، رأى الوفد أن اتخاذ

مبادرات في ذلك المنحى واشتراك الدول الأعضاء فيها بفعالية لا بدّ أن يودي إلى الشفافية ويمكّن المنظمة من تحقيق أهدافها بمزيد من الفعالية.

٦٩- واستهل وفد الأرجنتين بيانه بتوجيه عبارات الشكر إلى الأمانة على الميزانية المتوازنة التي قدّمتها بالاستناد إلى التوقعات لفترة السنتين المقبلة وخصّ بالذكر جوانب الميزانية المتعلقة بالبرامج في تلك الفترة. وأكّد على أهمية التشديد على أن الويبو منظمة حكومية دولية تعنى أولا وقبل كل شيء بدعم الدول الأعضاء فيها. وأشار إلى الوثيقة A/39/5 التي قدّمت في جمعيات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ وأحاطت الدول الأعضاء بها علما دون أن تتاح أية إمكانية لتعديل النص ولا إلى إضافة التعليقات المستلمة خلال الدورة، فتم تقديم صيغة جديدة لتلك الوثيقة. ولاحظ الوفد بأن محاضر جمعيات سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ تحتوي على مجموعة من الملاحظات التي أدلى بها عدة أعضاء بما في ذلك مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وذكر أن من بين تلك الملاحظات الحاجة إلى رسم توجّه استراتيجي متميّز لعمل المنظمة. وقال إن المنظور الذي عرضه آنذاك عدد من البلدان أدرج لاحقا ضمن اقتراح جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. ولاحظ الوفد ذلك التوجه الجديد في بعض أجزاء الميزانية المتعلقة ببرامج مختلفة، ولا سيما في الأجزاء ١ و٤ و٥ من الوثيقة، وصرح بأنه سيواصل التأكيد على اتباع منهج أكثر تركيزا. واعتبر أن تسهيل اعتماد الميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مرهون بأخذ ملاحظات الوثيقة A/39/5 في الحسبان، والتي لم تعتمدها الجمعيات كما هو مبيّن في الفقرة ٩. واستطرد قائلا إن الجمعية في تلك الدورة أحاطت علما بالوثيقة وبالولاية الكاملة للويبو كما هي نابعة من الاتفاق بين الويبو والأمم المتحدة. وقال إن من المستحسن التركيز في وثيقة قادمة على تلك الجوانب المالية وتفادي اتباع منهج نفعي يستبق موقف أعضاء المنظمة في بعض المجالات، بما في ذلك النتائج الممكن التوصل إليها في الهيئات الفرعية. ثم أشار وفد الأرجنتين إلى الجزء الثالث من الوثيقة (الفقرات من ٦٢ إلى ٦٦) التي تحتوي على شرح لنفقات الموظفين، ولاحظ أن الجدولين ١ و٥ لا يبيّنان عدد الموظفين المؤقتين ولا عدد الخبراء الاستشاريين ولا عدد حاملي عقود الخدمات الخاصة. ولاحظ في الوقت ذاته أن عدد المناصب التي تم ملؤها بالمسابقة في فئة المديرين والفئة المهنية وفئة الخدمات العامة، كلّ ذلك مبيّن بصورة واضحة. وأشار إلى أن تلك الفئات الثلاث لا ترد مفصّلة من حيث العدد رغم أنها تمثل، حسب ما جاء في الجدولين ٥ و١، تكلفة قدرها ٥٩,٧٩٣ مليون فرنك سويسري.

٧٠- وبالنسبة إلى الموارد المخصصة للبرامج، لاحظ وفد الأرجنتين أن الجزء نفسه من الميزانية يشير إلى الفقرة ٧٠ بالتحديد التي تبيّن أن من المتوقع اعتماد موارد للتعاون التقني في مختلف البرامج. والمشكلة في نظر الوفد هي أن من الصعب معرفة المبلغ الفعلي المرتقب تخصيصه للتعاون التقني في كلّ برنامج لأن المعلومات غير الواضحة. ورأى أن من الضروري بيان المبالغ المخصصة للتعاون التقني على حدة وبيان تلك المبالغ حسب الأقاليم لأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا. واقترح اختيار إدارات داخل المنظمة كي تتولى مسؤولية تنفيذ ميزانية التعاون. ولاحظ أن المبلغ المخصص للتعاون التقني حسب الجدول البياني ٧ هو ٧٣,٧ مليون فرنك سويسري، ولكن عند الرجوع إلى الجداول البيانية التي تعرض فيها النفقات حسب كل برنامج، يتضح بأن المبلغ الإجمالي للجدول البياني ٧ يشمل نفقات الموظفين والتشغيل إلى جانب نفقات اللوازم والإمدادات، والاتصالات، والمباني والصيانة. أما بالنسبة إلى البرنامج ٦، وهو البرنامج المخصص للتعاون التقني بميزانية قدرها ٣٧,٦ مليون فرنك سويسري، فأشار الوفد إلى أن أكثر من نصف ذلك المبلغ مخصص لمرتبات الموظفين. ولاحظ أن المعلومات الأخرى عن البرنامج ٦ لا تسمح بتحديد المبلغ المخصص للتعاون التقني. واستطرد قائلا إن من الممكن مع ذلك الاستنتاج من المبالغ المخصصة للبرنامج ٦ أن المبلغ المعتمد للتعاون التقني مع بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا يقل عن ٣٧,٦ مليون فرنك سويسري. وأوضح

الوفد أنه يقتصر في حديثه على المسائل المتعلقة بالتعاون التقني لأنه يرى بأن ذلك العنصر يرد في الوثيقة كسمة مشتركة بين مختلف البرامج والإدارات داخل المنظمة. وصرح الوفد أنه ليس مقتنعا بطريقة عرض الميزانية التي يسبقها شرح مطوّل لمختلف البرامج دون تحديد، في معظم الحالات، الإجراءات الخاصة أو الإجراءات التي يمكن أن تخضع لتدابير مالية محدّدة. ودعا إلى تقديم مزيد من المعلومات والتفاصيل في مشروعات الميزانيات المقبلة. وكمثال على ذلك، ذكر الوفد أن الميزانية تحتوي على البرنامج ٢٩ المخصص لإدارة المباني بيد أن كلّ برنامج يحتوي في الوقت ذاته على باب يحمل عنوان "المباني والصيانة". ولاحظ أن البرامج لا تبيّن بوضوح المبالغ المخصصة للاستئجار ولا تلك المشار إليها كخبراء استشاريين خارجيين أو صيانة. وأشار الوفد أيضا إلى الملحق الذي يحتوي على شرح للمقصود بنفقات المباني والصيانة، وقال إنه لا يستطيع التقدم بتوصية إلى المدير العام ما لم يتم تقديم عرض مسبق للنفقات بشكل واضح والحفاظ على هيكلية الميزانية القائمة على البرامج. وشدّد من جديد على أن ضرورة إجراء تحليل موضوعي ومفصل لجميع البرامج المقدَّمة والبالغ عددها ٣١ برنامجا، إذ لا بدّ أن تستجيب لقرارات الدول الأعضاء ومصالحها. وأعرب عن قلقه بشأن عدد من البرامج بيد أنه لا يريد التطرق إليها في الاجتماع الحالي وإنما في وقت لاحق. أما بالنسبة إلى الموارد الخارجة عن الميزانية، فأشار الوفد إلى الفقرة ٥٢ وقال إن من الضروري معرفة أسباب اللجوء إلى جهات مانحة من غير حكومات الدول الأعضاء وكذلك الأسباب وراء اقتراح اعتماد مبادئ توجيهية فقط فيما يتعلق بالقطاع الخاص دون باقي الجهات الفاعلة مثل تلك المذكورة في الفقرة ٥٢ كالمنظمات غير الحكومية. وقال إنه لا يرى الفرق فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تمنح مصادر للتمويل. واعتبر أيضا أن مسألة توسيع دائرة الجهات المانحة لتشمل جهات غير الحكومات ينبغي أن تطرح على الدول الأعضاء من أجل تقييم إن كانت خيارا مناسبا قبل أن تتخذ الأمانة أية إجراءات إدارية في ذلك الشأن.

٧١- وفي الختام، أعرب الوفد عن تقديره للفحص الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة على إدارة الويبو. وقال إن ذلك خطوة مهمة تمهيدا لاعتماد الميزانية الجديدة. وأضاف قائلا إنه يشاطر بعض التوصيات المقدمة ولاحظ أن بعض التوصيات الأخرى لا تدخل ضمن الاعتبارات التي قدّمتها وحدة التفتيش في وثائقها، وساق التوصية رقم ٨ مثالا على ذلك. وبالنسبة إلى خلاصة الفقرة ٣١ بشأن طلب قرض لتشييد المبنى الجديد، قال الوفد إنه يحتاج إلى مزيد من المعلومات كما طالبت بها وفود أخرى. وأعرب عن تأييده للوفود التي حثّت على توخي الحيطة والحذر في هذا الشأن. وأشار إلى الوثيقة WO/PBC/8/2 المتعلقة بحسابات الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فأبرز بدوره أهمية توصيات مراجع الحسابات في هذا الصدد، ورأى أنه من المهم أن تحصل الدول الأعضاء على جميع المعلومات المتاحة حول الوقائع التي أدت إلى إصدار تلك التوصية، حتى يتسنى تنفيذ التوصيات المقدمة.

٧٢- وشكر فد شيلي الأمانة على الوثيقة المقدمة وأعرب عن ارتياحه لاقتراح ميزانية متوازنة بعد أربع فترات سنتين متتالية ولتحسين عرض الميزانية منذ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤. ورحّب باعتماد الأمانة نظاما جديدا لتوقع مستويات الطلب والإيرادات فيما يتعلق بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وبالعمل الجاري حاليا على تقييم تطبيق أنظمة مماثلة فيما يتعلق بمصادر الإيرادات الأخرى. وبالنسبة إلى النفقات، أعرب الوفد عن ارتياحه للتدابير التي تم اعتمادها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبناء الجديد. أما بالنسبة إلى ميزانية أنشطة التعاون لأغراض التنمية، فقد أبدى الوفد انشغالات سبق وأن أعربت عنها وفود أخرى، وقال إنه يرحّب إذاً بالشروح التي قدمتها الأمانة في ذلك الشأن. وأكّد أن بعض المشاغل التي أبداها وفد بلده قد روعيت عند إعداد البرامج، وخصّ بالذكر الوقع السلبي الذي قد يترتب على تدابير الحماية التكنولوجية التي يستخدمها المؤلفون بالنسبة إلى المنتفعين بالاستثناءات والتقييدات في المحيط الرقمي في البرنامج ٤، وذكر أيضا التأثير السلبي والعواقب الاجتماعية التي قد

تأتي بها التكنولوجيا الجديدة في البرنامج ٥. وفي حديثه عن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، أعرب الوفد عن ارتياحه إذ احتوى التقرير على بعض وجهات النظر المعرب عنها. وقال إنه يلاحظ بارتياح أن المكتب الدولي بدأ يأخذ ببعض الاقتراحات المقدمة. وقال إنه أحاط علما أيضا بتعليقات الأمانة على تقرير وحدة التفتيش واقترح اغتنام فرصة حضور مفتشي وحدة التفتيش كي يعطوا بعض التوضيحات بشأن المسائل التي طرحتها الأمانة، ولا سيما تلك الواردة في الفقرتين ٤ و٥ من الوثيقة WO/PBC/8/INF/2 والمتعلقة بكون الإجراء الذي اتبعته وحدة التفتيش كان استثنائيا بالمقارنة مع أحكام نظامها الأساسي، حيث أن الويبو ما كانت لتستطيع أن ترجع إلى الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لوحدة التفتيش. وعن الفقرة ٧ من الوثيقة ذاتها، قال الوفد إنه يكتفي بالشرح الذي قدّمه ممثل وحدة التفتيش المشتركة.

٧٣- ورحّب وفد الفلبين بالشكل المنقّح لوثيقة اقتراح البرنامج والميزانية. وشكر أيضا وحدة التفتيش المشتركة على عملها وتوصياتها التي أثرت عمل اللجنة. وأعرب عن تقديره للجهود الرائعة التي بذلتها الأمانة في اتباع سياسة الميزانية المتوازنة للويبو نظرا إلى القيود المالية التي واجهتها الويبو مؤخرا. وأعرب الوفد عن أمله في ألا يتحقق ذلك على حساب برامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية مع البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، بل أن تشهد زيادة في التمويل. وأحاط الوفد علما أيضا بالمشاغل التي أبدتها وفود أخرى بألا تؤثر قرارات اللجنة في قرارات مقبلة تجري حاليا مناقشتها في محافل أخرى. وقال إن على اللجنة ألا تؤثر في نتيجة المناقشات في محافل أخرى ولا أن تستبقها، مثل تلك الدائرة في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات. وأعلن الوفد عن تأييده لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ شريطة أن تؤخذ في الحسبان المشاغل المشروعة المبيّنة سلفا.

٧٤- وقال وفد كينيا إنه يساند البيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه يدعم إطار عمل الويبو الاستراتيجي وأهدافه الاستراتيجية ومجالات أولوياته كما جاء في الوثيقة WO/PBC/8/3. وقال إن تلك الأولويات، وفي حال الوفاء بها، سوف تبدّد مشاغل مختلف الدول الأعضاء في مجال الملكية الفكرية. وأضاف قائلا إن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يمكن قبوله بصيغته الحالية إذ أنه يستند إلى الميزانية المعدلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وقال إنها وثيقة تراعي أيضا التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة ومداخلات الدول الأعضاء في الاجتماع غير الرسمي للجنة في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وأعرب الوفد عن انشغاله إزاء اعتمادات البرنامج ٦ إذ انخفضت من ٤٣,١ مليون فرنك سويسري في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ إلى ٣٧,٦ مليون فرنك سويسري في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهو انخفاض بنسبة ١٢,٩ بالمائة. وشدّد الوفد على الأهمية التي يعلقها على أكاديمية الويبو العالمية وبرنامج التعاون لأغراض التنمية وبصورة خاصة المساعدة التقنية، لا سيما في علاقتها بالبرامج الخاصة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وقال إنها كلها برامج يجب أن تظل ضمن المجالات ذات الأولوية.

٧٥- وتحدث وفد جامايكا أصالة عن بلده. وأشار إلى تدابير التوفير التي اتخذتها الأمانة من أجل التصدي إلى التراجع في الإيرادات خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وخفض العجز في الميزانية. ورحّبت بتلك التدابير التي انتقلت بالمنظمة إلى وضع مالي أكثر ثباتا من الحالة التي كانت عليها في سنة ٢٠٠٤. وشاطر الاطمئنان الذي أبدته عدة وفود إذ بدت المنظمة في وضع مالي ثابت لم يعد يدعو إلى الشك. وأعرب عن ارتياحه لاقتراح ميزانية متوازنة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ولاحظ أيضا أن ذلك سيظل هدفا تسعى المنظمة إلى تحقيقه على المدى المتوسط. وتساءل لما لا تسعى المنظمة إلى تحقيقه على المدى الطويل أيضا. وأشار الوفد إلى مبلغ مليوني فرنك سويسري الذي أضيف إلى ميزانية

أنشطة التعاون لأغراض التنمية، إذ ارتفعت اعتماداتها من ٧١,٧ مليون فرنك سويسري إلى ٧٣,٧ مليون فرنك سويسري في فترة السنتين المقبلة. ولاحظ مع ذلك أن بعد تقسيم ذلك المبلغ الإجمالي، يتضح أن فيه انخفاض بنسبة ١٣ في المائة في اعتمادات المكاتب الإقليمية في إطار البرنامج ٦. ولاحظ الوفد أن عددا من وفود البلدان النامية قد أثارت هذه المسألة كإحدى الانشغالات الرئيسية، وقال إنه يشاطرها ذلك القلق. ورأى أن هذا البرنامج يشمل عددا من الأنشطة المهمة وأن تخفيض اعتماداته يدعو إلى القلق لا سيما وأن بلده يسعى إلى إنشاء نظام حديث ومتين للملكية الفكرية. وقال إن دعم الويبو، بما في ذلك أنشطة البرنامج ٦، يكتسي أهمية كبرى بالنسبة إلى بلده. وأشار الوفد أيضا إلى اتفاقات التعاون المبرمة بين الويبو وحكومات منطقة الكاريبي التي تشمل سلسلة من الأنشطة الرامية إلى مساعدة مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة. وأعرب عن أمله في أن يتم تخصيص الموارد اللازمة للبرامج المقررة، أي المكاتب الإقليمية والإدارة الجماعية وجميع مجالات حق المؤلف، حتى يتسنى إنجاز تلك الأنشطة. وأقرّ الوفد بأن إيرادات رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات هي التي تسهم بالقسط الأوفر في دخل الويبو، وقال إنه يشاطر الوفود الأخرى التي أبدت ملاحظاتها وأعربت عن انشغالها إزاء الحاجة إلى توقعات دقيقة وغير اعتباطية للطلب على نظام المعاهدة وإيراداته. وأحاط علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة حول هذه المسألة وقال إن الإسقاطات الدقيقة عنصر أساسي في التخطيط للبرامج وتنفيذها بفعالية لا سيما وأن نظام المعاهدة يمثل ثلاثة أرباع إيرادات الويبو. ورحّب الوفد بالاهتمام الذي توليه الأمانة لهذه المسألة ولاحظ أن العمل جار على إعداد نماذج مماثلة بغية تطبيقها في نظامي مدريد ولاهاي. وقال إنه يتطلع إلى الحصول من الأمانة على أية مستجدات بشأن فعالية تلك النماذج. وفي الختام، رحّب الوفد بالميزانية المتوازنة والتركيز الجديد الذي تم انتهاجه في سياسة الويبو في إعداد الميزانية.

٧٦- وأعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تأييده لاقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ولاحظ أن ميزانية هذه الفترة متوازنة وشكر الأمانة على جهودها من أجل التخفيف من الوقع السلبي للصعوبات المالية على التعاون مع البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره لجهود مكتب آسيا والمحيط الهادئ وأنشطة التعاون لأغراض التنمية في المنطقة.

٧٧- وضمّ وفد بنغلاديش صوته إلى البيان الذي أدلى به وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) فيما يتعلق بتأخر استلام الوثائق. وقال إن ذلك حال دون دراسة الوثائق بعمق. وأشار إلى ضرورة استناد البرنامج والميزانية إلى مبدأي الإنصاف والتوزيع الجغرافي العادل. وأكّد على الحاجة إلى انتهاج الإنصاف والشفافية في ذلك مع التركيز بصورة خاصة على تحديد الأولويات. ورحّب بتوازن الميزانية المقدمة، وقال إن ذلك سيؤدي إلى تخصيص الإنفاق للمجالات ذات الأولوية. وركّز الوفد في حديثه على ثلاثة جوانب. فتطرق أولا إلى ضرورة الحفاظ على مستوى الموارد الحالية دون خفضها وتركيز المساعدة التقنية على تنمية الموارد البشرية وتكوين الكفاءات. وأشار ثانيا إلى مشروع شبكة الويبو العالمية للمعلومات وشدّد على إيلاء الأولوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحدث ثالثا عن أهمية البرنامج ٦ للبلدان النامية معربا عن قلقه من خفض ميزانية البرنامج بنسبة ١٢,٩ في المائة. وقال إن ذلك يدعو إلى القلق وإنه سوف يقدم تعليقاتٍ في ذلك الشأن. وقال إنه لم ينظر بعد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بأكمله وسيقدم تعليقاته كتابةً.

٧٨- واستفسر وفد الهند عن إمكانية الحصول على توضيحات بشأن الفوارق في الوثائق التي أشار إليها سلفا وعن إمكانية إتاحة الفرصة للدول الأعضاء من أجل التطرق لهذه المسألة. وأشار أيضا إلى أن بنية الميزانية قد تغيرت عبر السنين وأن عدد البرامج قد تغير أيضا. فلاحظ أن ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ كانت تحتوى على ١٨ برنامجا وميزانية الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ على ١٣ برنامجا

وميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على ٣١ برنامجا. وقال إن الأسهل هو الجمع وليس التقسيم وربما من الأحسن أن تنظر الأمانة في اعتماد عدد أكبر من البرامج على أن يكون ذلك العدد ثابتا، فاقترح اعتماد ٥٠ برنامجا. وقال إن ذلك سيساعد الدول الأعضاء على مقارنة التغييرات التي تطرأ من فترة سنتين إلى الأخرى وعلى تحديد الأنشطة المتوقعة بدقة.

٧٩- واستهل وفد كولومبيا بيانه بالإشارة إلى تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وعبر عن تقديره للجهود التي بذلتها وحدة التفتيش في إعداد التوصيات وقال إنها توصيات مفيدة جدا وإيجابية ومجزية، وهي ترمي إلى تحسين الفعالية وتعزيزها في أنشطة المنظمة وإدارتها. وأكّد على الانشغال الذي أبداه وفد شيلي إزاء الجزء الثاني من الوثيقة WO/PBC/8/INF/2. وأشار إلى أن نقص المعلومات عن الإجراء المتبع في تقديم التقرير. والتمس بدوره من الأمانة ووحدة التفتيش المشتركة بعض التوضيحات بشأن المسألة التي أثارها وفد شيلي وذلك قبل أن تحدد الأمانة رأيها من تلك التوصيات. والتمس بعض التوضيحات أيضا بشأن احترام الإجراء المنصوص عليه تجنّبا لاحتمال رفع المشروعية عن النقاشات في المستقبل بسبب الإخفاق في الامتثال للإجراءات الشكلية. أما عن التوصيات ذاتها، فاعتبر وفد كولومبيا أن عددا كبيرا منها يغطي العديد من مجالات عمل الويبو وهيئاتها، واقترح اتباع منهج متفرع في هذا الشأن. وأكدّ على ضرورة الانتباه إلى مختلف الانعكاسات التي قد تنتج عن تلك التوصيات، ولا سيما تلك التي قد تترتب على التوصية رقم ٨. وأشار إلى إمكانية تفسير تلك التوصية على أنها تشجّع على السير نحو تعديل اتفاقية إنشاء الويبو، على اعتبار أن المادة ٩(٧) من الاتفاقية تنص صراحة على أن لجنة التنسيق توافق على تعيين مساعدي المدير العام الذين يختارهم المدير العام. وقال إنه في حال كانت الدول الأعضاء ترغب في الموافقة على التوصية، فلا بدّ من أخذ تلك الاعتبارات القانونية في الحسبان، فهو يعتبر أن المسألة ستقتضي تعديل الجزء المخصص في الاتفاقية لعمل لجنة التنسيق ونطاق اختصاصاتها فيما يتعلق بتعيين الموظفين في الفئة D وما فوقها. وحرص الوفد على أن يقيَّد في محاضر الاجتماع قلقها إزاء تلك المسألة وأكّد على ضرورة تقييم انعكاسات كل توصية قبل اتخاذ أي قرار أو اعتماد أي موقف فيما يتعلق بالتقرير.

٨٠- وفي نهاية تلك المداخلات، أخذت الأمانة الكلمة للرد على الأسئلة التي طرحتها مختلف الوفود بشأن البند ٥. ويرد فيها يلي ملخص لردود الأمانة.

٨١- وبالنسبة إلى القلق الذي أبدته عدة وفود إزاء خفض الموارد المخصصة للبرنامج ٦ (البلدان الأفريقية والعربية وبلدان آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبي والبلدان الأقل نمواً) في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أحالت الأمانة الوفود إلى الفقرة ٧٠ من الوثيقة WO/PBC/8/3 التي توضّح بأن الموارد المقترح تخصيصها في فترة السنتين المقبلة للتعاون مع البلدان النامية لا تنحصر في اعتمادات البرنامج ٦ بل توجد أيضا في عدد من البرامج الأخرى. وقالت إن أنشطة التعاون لأغراض التنمية التي كانت تنفذها في السابق المكاتب الإقليمية أصبحت الآن تحت مسؤولية العديد من القطاعات الأخرى داخل المنظمة نظرا إلى تطور الملكية الفكرية في العديد من البلدان. وأكّدت أن المكاتب الإقليمية ستواصل عملها كمركز للأنشطة في المناطق النامية وللمساعدة فيما يتعلق بالتشريعات وتحديث البنى التحتية بصورة خاصة. وأشارت إلى أن هناك، بالإضافة إلى ما سبق، مجالات اهتمام جديدة عند البلدان النامية لها علاقة بالقيمة الاقتصادية للملكية الفكرية وتسخيرها لتكوين الثروات. وأوضحت أن ذلك الموضوع هو من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الأمانة إلى إعادة تنظيم عملها بإنشاء برنامج جديد هو البرنامج ٣ (الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية لأغراض التنمية). وقالت إن عددا من المناصب قد تم نقلها إلى ذلك البرنامج الجديد. واستطردت قائلة إن المطلوب من البرنامج ٣ إنجاز أنشطة في إطار جدول أعمال التنمية الذي يناقَش حاليا في الويبو،

بالإضافة إلى مواصلة الأنشطة التي كانت تنفَّذ في فترات السنتين السابقة، مثل التعاون مع الشركات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الصغيرة والمتوسطة والملكية الفكرية، وإدارة أصول الملكية الفكرية، والقيمة الاقتصادية للملكية الفكرية. وأكّدت الأمانة أن ذلك التغيير في التنظيم الداخلي هو السبب الرئيسي لذلك الانخفاض الظاهر في ميزانية البرنامج ٦.

٨٢- وبالنسبة إلى البرنامج ٢ (التنسيق الخارجي)، أشارت الأمانة إلى أنه يشمل مكاتب الويبو للتنسيق بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بالعمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة وعلاقات المنظمة مع المنظمات غير الحكومية ومع منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة (الأوبوف). وتعزى الزيادة في الموارد أساسا إلى عدد المناصب التي أعيد توزيعها والزيادة في مستويات إسهامات الويبو في تكاليف الأمم المتحدة المشتركة للجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة ومجلس المديرين التنفيذيين.

٨٣- وردّا على القلق إزاء انخفاض اعتمادات البرنامج ٧ (بعض البلدان في أوروبا وآسيا)، أشارت الأمانة إلى أن الانخفاض في موارد المخصصة لأمور غير شؤون الموظفين ليس انخفاضا كبيرا بالقدر الذي يبدو ظاهريا نظرا إلى أن هذا البرنامج سيشمل بلدانا أقلّ عددا بالمقارنة مع الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لأن ١٠ من بلدان المنطقة قد انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في مايو/أيار ٢٠٠٤.

٨٤- وعن التساؤلات المتعلقة بخفض مستويات الموارد المخصصة في الميزانية المعدلة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للمكاتب الإقليمية والبلدان الأقلّ نموّا، أوضحت الأمانة أن توقعات الميزانية للبرنامج الرئيسي ٨ (التعاون مع البلدان النامية) لم تخفَّض سوى بنسبة ٧,٤ في المائة في حين أن الميزانية المعدّلة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ تشمل تخفيضا إجماليا بنسبة ١٨,١ في المائة.

٨٥- وفيما يتعلق بتساؤل وفد فرنسا عن تسويات المرتبات النظامية، قدّمت الأمانة بيانات عن الموضوع للفترة من ٢٠٠٢ إلى غاية ٢٠٠٤ تؤكّد الأساس المعتمد عليه في حساب أموال مماثلة في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبلغت الانعكاسات المالية للتسويات النظامية ٠,٤ مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٤ و٠.٧ مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٢ و٢,٢ مليون فرنك سويسري في سنة ٢٠٠٣ (عندما أجريت تسويات كبرى في مستويات المرتبات).

٨٦- وبالنسبة إلى سعر الفائدة للبناء الجديد، ردّت الأمانة قائلة إن الاقتراحات المحدّدة بشأن شروط أسعار الصرف، كما هو مبيّن في الوثيقة WO/PBC/8/INF/1، ستحصل عليها الويبو عن طريق المناقصة. وستستعين الويبو في ذلك الشأن بخبراء متخصصين. وقد أعيد حساب القيمة الصافية الحالية للخيار القائم على الحصول على قرض من بنك تجاري على أساس سعر صرف ثابت طيلة العشر السنوات الأولى ثم سعر صرف متزايد في العقد الثاني وبعده. وأوضحت الأمانة بأن تلك الحسابات للقيمة الصافية الحالية المعدّلة تدلّ على أنه حتى في حالة أسعار الفائدة الأعلى فإن خيار القرض المصرفي يظل بالنسبة إلى الويبو أحسن بقدر كبير من خيار الاستئجار. وعن موضوع قاعة المؤتمرات، أكّدت الأمانة أن المشروع المعدّل لا يشملها وأضافت قائلة إذا قررت الدول الأعضاء في المستقبل بناء قاعة مؤتمرات جديدة فإن ذلك سيكون ممكنا لأن المنظمة تملك القطعة الأرضية وما يرتبط بها من خطط معمارية.

٨٧- وفيما يتعلق بالمسائل التي طرحها وفد اليابان، أكّدت الأمانة أن احتياجات المنظمة لأماكن العمل خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩ قد تم تقييمها مع مراعاة مكاسب الفعالية المرتقب تحقيقها من خلال تطبيق أنظمة الأتمتة وتطويرها، بما في ذلك أتمتة قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات.

وردّا على سؤال الوفد حول تكاليف صيانة البناء الجديد، قالت الأمانة إن تلك التكاليف ستكون مبلغا متواضعا ولن تكون مصدر إنفاق ضخم جديد بالنسبة إلى المنظمة، لكنها لم تستطع أن تعطي مبلغا محدّدا في ذلك الشأن.

٨٨- وأشارت الأمانة إلى تعليقات وفد سويسرا وقالت إن مستوى ارتفاع طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ونموّ إيرادات النظام ليسا متوازيان بالضرورة. وأكّدت للجنة أن من المقرر استعمال النموذج الذي استحدث مؤخرا لتوقّع مستويات الطلب والإيرادات في نظام المعاهدة من أجل رصد تلك البيانات في الأشهر المقبلة.

٨٩- وردّا على السؤال الذي طرحه وفد فرنسا في إطار البند ٤ حول مزايا كبار المسؤولين عند نهاية الخدمة، أكّدت الأمانة بأن تلك المدفوعات تخضع الآن للأحكام الخاصة بالموضوع والمنصوص عليها في نظام موظفي الويبو ولائحة موظفيها، وأحالت الوفد إلى القاعدة ١-٦ من اللائحة.

٩٠- وبخصوص مجموعة من الأسئلة التي طرحها وفد الأرجنتين، أشارت الأمانة إلى أن أغواض الإنفاق المعروضة في اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في الجدول العام وفي الجداول الخاصة بكل برنامج، هي ذاتها لم تتغير منذ حوالي ثلاثة عقود. وأوضحت أن تلك الأغراض كانت ولا تزال تشمل نفقات على المباني والاتصالات. وقالت إن التغيير الوحيد الذي أدخل في فترة السنتين المعنية هو عرضها، ولأول مرة، بشفافية أكبر فيما يتعلق بنفقات الموظفين التي أصبحت تبيّن الآن تكاليف الموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين وأصحاب عقود الخدمات الخاصة. ولاحظت أن الوضع لم يكن كذلك في الماضي. وردّا على السؤال حول عدد الأشخاص العاملين في الويبو دون مناصب، لم تستطع الأمانة أن تعطي رقما دقيقا بسبب تقلّبات عدد الخبراء الاستشاريين والموظفين المؤقتين العاملين في المنظمة. وأضافت الأمانة قائلة إن المنظمة لا تشغّل الخبراء الاستشاريين كل شهور السنة إذ تستعين ببعضهم لأغراض محدّدة ومهمات معيّنة، وكذلك الشأن بالنسبة إلى أصحاب عقود الخدمات الخاصة. وبيّنت الأمانة أن العدد الجمالي للموظفين المؤقتين هو تقدير متوسط نظرا إلى تقلّب عدد أولئك الموظفين من شهر إلى آخر. وقالت إن ذلك هو عرض للتكاليف المقدرة على أساس متوسط عدد الأشخاص طيلة فترة السنتين وإنه من المستحيل إعطاء عدد دقيق الآن. وأشارت أيضا إلى ضرورة الانتباه إلى أن هناك عددا من الموظفين الذين يعملون لنصف الوقت وبالتالي فإن العدد الإجمالي لا يطابق بالضرورية عدد الموظفين الذين يعملون في المنظمة كلّ الوقت.

٩١- وفي الختام، رحّبت الأمانة بالتعليقات التي أدلت بها الوفود بشأن أهمية المنهج القائم على النتائج في وضع الميزانية ومؤشرات الأداء المناسبة والحاجة إلى التشجيع على تطويرها باستمرار.

٩٢- وأحاطت الأمانة علما بملاحظات وفد الهند على التناقض المفترض في بعض الأرقام ووافقت على توضيح ذلك للوفد في الوقت المناسب.

٩٣- وأخذ الكلمة ثانية ممثل وحدة التفتيش المشتركة وتناول بعض المسائل التي أثارها عدد من الوفود، وبصورة خاصة القضايا النظامية والإجرائية والتعليقات الواردة في الفقرتين ٤ و٥ من الوثيقة WO/PBC/8/INF/2. وأوضح بأن النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة يخوّلها صلاحية إعداد تقارير في أي وقت وفي أي مكان وفي أي مقام كان، إذ أن دراساتها لا تخضع لأية حدود. واستطرد قائلا إن وحدة التفتيش قررت أن تجري استعراضا عن الويبو وأطلعتها بذلك في رسالة مؤرخة في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤. وأضاف قائلا إن وحدة التفتيش عرضت في رسالتها جدولا زمنيا وبيّنت عزمها على استكمال الاستعراض التمهيدي قبل انعقاد الدورة غير الرسمية للجنة البرنامج والميزانية

في فبراير/شباط ٢٠٠٥. ثم أشار ممثل وحدة التفتيش إلى رسالة الويبو المؤرخة في ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ التي تعرب فيها عن ترحيبها بتلك الفرصة وعن تطلعها إلى التعاون مع وحدة التفتيش. وقال إن العملية إذا كانت معلنة من البداية. وأشار إلى أن المادة ١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش يقضي بأن يقوم المدير أو المديرون التنفيذيون المعنيون، فور استلام التقارير، بتوزيعها مع تعليقات أو دون تعليقات على الدول الأعضاء في المنظمة المعنية، وأن المادة تنصّ أيضا على ضرورة إحالة التقرير وتعليقات المدير التنفيذي عليه إلى الهيئة المختصة في المنظمة في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر بعد استلام التقرير، كي تنظر فيه خلال اجتماعها التالي. وقال إن إجراءات المتبعة، من منظور وحدة التفتيش، قد تمت وفقا لأحكام نظامها الأساسي وميثاقها. وردّا على المسألة التي أثارها وفدا شيلي والأرجنتين، ووفود أخرى، بشأن التوصية رقم ٨، قال إن وحدة التفتيش قد أعلنت أنها لا تقترح تعديل أية اتفاقيات قائمة. وأوضح قائلا إن ما تقترحه هو إتاحة المرونة للمدير العام كي يملأ مناصب الدرجة D-1 التي تم إقرارها حسب الأصول (وليس مصاب مساعدي المدير العام ولا نائبي المدير العام) دون ضرورة المرور أولا عن طريق لجنة التنسيق، على اعتبار أن ذلك لا يتوافق والممارسات السائدة في سائر المنظمات الدولية. وقال إن وحدة التفتيش تعتبر أنه ينبغي توفير تلك المرونة للمدير العام للويبو وأن ذلك يقتضي، كما بيّنت ذلك الأمانة، إجراء مراجعة أو تعديل في نظام موظفي الويبو ولائحة موظفيها. وفيما يتعلق بسؤال وفد المملكة المتحدة حول بيان رئيس جمعية موظفي الويبو، قال الممثل إن وحدة التفتيش تعتقد بأن تنفيذ توصيات تقريرها لن يتأخر بسبب وضع استراتيجية لتنمية الموارد البشرية، التي دعت إليها وحدة التفتيش. وأوضح أن العديد من مصادر القلق التي أدباها رئيس جمعية موظفي الويبو، مثل قضايا الارتقاء الوظيفي، سوف يُدرس كجزء من استراتيجية تنمية الموارد البشرية. وعلّق ممثل وحدة التفتيش على المسائل التي طرحها وفد نيجيريا بشأن الدراسة الإجمالية والشاملة فقال إن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قد خضع مؤخرا للاستعراض في المقرّ الرئيسي للمنظمة وصرح بأن نتائج تلك الدراسة ليست بحوزته. وأضاف قائلا إن إلقاء نظرة ممحّصة للمنظمة من شأنه أن يساهم في ترشيد أعمال المنظمة وقد يفضي إلى مزيد من الفعالية إذ من المأمول أن يظهر الحالات التي قد تتكرر أو تزدوج فيها الجهود فيتسنى بالتالي تصحيحها. وقال إن ذلك في معظمه يعتمد على عمل الخبراء الخارجيين الذين سيستعان بهم في العمل. وردّ على التساؤل حول الانعكاسات المالية التي قد تترتب على تلك الدراسة فقال إن وحدة التفتيش المشتركة تعتقد بأن تكلفتها قد لا تتجاوز في المتوسط ١٪ من ميزانية المنظمة السنوية، وشدّد في الوقت ذاته على أن ذلك يعتمد على الجهة التي ستكلف بإجراء التقييم وعلى الولاية المسندة إليها. أما فيما يتعلق بالجدول الزمني لذلك الاستعراض، فقد أعرب ممثل وحدة التفتيش عن أمله في أن تبتدأ الدراسة بسرعة وأن تنتهي مع نهاية السنة. وأما بالنسبة إلى اللقاءات مع موظفي الويبو، فقد صرح ممثل وحدة التفتيش أن المفتشين قد أجروا محادثات مع بعض موظفي الويبو في قطاعات مختلفة من عمل الويبو أثناء إعداد التقرير. وبالنسبة إلى مستويات الاحتياطيات والعجز، فقال إن وحدة التفتيش تعرب عن قلقها في هذا الصدد. وأشار إلى أنه قد أدرك بأن الدول الأعضاء ذاتها طالبت الويبو في الماضي بخفض مستوى الاحتياطيات والاستعانة بتلك الأموال لتغطية جزء من الميزانية. وقال إن وحدة التفتيش ترحّب بالانخفاض المرتقب في عجز ميزانية المنظمة من ٢٣ مليون فرنك سويسري إلى ١٤,٦ مليون فرنك سويسري وترى أنه ينبغي عدم تغطية العجز المرتقب بمبلغ ١٤,٦ مليون فرنك سويسري من الاحتياطيات حتى موعد متأخر في السنة نظرا إلى أن النفقات الشهرية تبلغ حوالي ٢٠ مليون فرنك سويسري. وقال إن وحدة التفتيش تقرّ مع ذلك بأن الدول الأعضاء قد صرّحت بتغطية ذلك العجز من الاحتياطيات متى أصبح ذلك ضروريا.

٩٤- وأثار وفد البرازيل بعض النقاط الإجرائية وحاول أن يجمع النقاط التي تم طرحها سعيا إلى التوفيق بين الآراء من أجل صياغة قرار موضوعي. وقال إنه يشاطر الرغبة العامة لدى أعضاء

اللجنة في اعتماد مضمون تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ورأى أن من المفيد أن تتخذ اللجنة قـوارات بشأن عملها في المستقبل نظرا إلى عدم الرغبة في تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بالاستناد إلـــى اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ كما تم تقديمه. ودعا إلى مناقشة الوثيقـــة بإســهاب بهدف إدخال تغييرات عليها. ولاحظ أن اللجنة لا تعقد اجتماعات كافية كي تطلب فيها الأمانة توجيهات الدول الأعضاء بغية تحديد الأولويات في أنظمة المنظمة وتخصيص مواردها. ولذلك الغـــرض، رأى الوفد الحاجة إلى وضع منهج عمل أكثر اتساقا بتنظيم اجتماعات أكثر وإشراك الدول الأعضاء بقـــدر أكبر وتقديم مزيد من المعلومات من قبل الأمانة. وأشار وفد البرازيل إلى أن وثيقة الميزانية قيد النظر تحتوي على العديد من البيانات الموضوعية التي لا يوافق عليها كما لا توافق عليها وفود أخرى، وأن من الضروري بالتالي البتّ في مدى رغبة اللجنة في مناقشة القضايا الموضوعية الواردة فـــي وثيقـــة البرنامج والميزانية للمنظمة كما تم تقديمها. ومن أجل تحقيق ذلك، شدّد الوفد على ضـــرورة توافـــق الآراء حول تحديد القضايا الموضوعية أو تحديد إن كانت اللجنة تفضل وثيقة للبرنامج والميزانيـــة لا تقدّم سوى معلومات عن الجوانب المالية مثل الموارد والاعتمادات، دون نصوص تستبق المناقشـــات الدائرة في محافل أخرى. ثم سأل وفد البرازيل الرئيس كيف يمكن للجنة أن تتخذ قرارات تفضي إلـــى نتيجة في محلّها.

٩٥- وردّ الرئيس قائلا إنه عازم على أن يوصي اللجنة بأن توصي جمعيـــات الـــدول الأعضـــاء باعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقال إن ذلك هو ما درجت عليـــه اللجنـــة، وأقرّ بأن أعضاء اللجنة يريدون أن تنعقد اجتماعات أكثر من أجل إجراء تحليل أكثر تفصيلا لاقـــتراح البرنامج والميزانية وقضايا أخرى، فذكّر اللجنة بأن تنظيم اجتماعات أكثر ستكون له انعكاسات ماليـــة. واستطرد قائلا إن المنظمة والدول الأعضاء فيها تسعى إلى تحقيق الوفورات وعلى اللجنة أن تصـــل إلى نوع من توافق للآراء حتى يتسنى لها عقد اجتماعات أكثر. وسأل اللجنة إن كانت تريد الموافقـــة على الاقتراح الرامي إلى عقد اجتماعات أكثر وقال إن على اللجنة، في هذه الـــدورة وعوضـــا عـــن إصدار "ملخص الرئيس"، أن توصي الجمعية العامة باعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥. ودعا إلى إجراء مشاورات فيما بين المنسقين الإقليميين آمـــلا في التوصل إلى نوع من التوافق في الآراء حول القضايا التي أثارها وفد البرازيل، وحينئذ سوف تعـدّ الأمانة مشروع التقرير. وأشار إلى أن هناك فرصة أخرى، بعد استعراض مشروع التقريـــر، للتقـــدم بتعليقات وأن تلك التعليقات الإضافية سوف تدرج في التقرير النهائي.

٩٦- وقال وفد المكسيك إنه يتحدث لأول مرة في هذه الدورة وإنه يتابع باهتمام مناقشة تقرير وحـدة التفتيش المشتركة. وأقرّ بأن النقاش أدى إلى خلط لديه فالتمس من المكتب الدولي توضيحـــات بشـــأن القيود القانونية التي قد تترتب على التقرير بالنسبة إلى النقاط التالية. فأشار أولا إلى الفقرتيـــن ٣ و٩ من الوثيقة WO/PBC/8/INF/2، ولاحظ أن النص يفيد على ما يبدو بأن وحدة التفتيش المشـــتركة لـــم تتبع لا المناهج ولا الإجراءات المعنية في إحالة تقريرها إلى المنظمة. ورأى الوفد ثانيا أن التوصيـلت رقم ١ و٨ و٩ و١٠ تقع تحت اختصاصات لجنة التنسيق وليس لجنة البرنامج والميزانية، وأن التوصية رقم ٣ تدخل في اختصاصات اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، وتندرج التوصية رقم ٧ في إطـار اختصاصات الأوبوف. وأشار الوفد ثالثا إلى أن ولاية لجنة البرنامج والميزانية تخولها صلاحية النظر في المسائل الإدارية والمالية ولكنها تملك أيضا صلاحية استعراض أية مسألة تحال إليـــها مـــن قبـــل الجمعية العامة أو المدير العام، وذلك وفقا للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة فـــي ٢٤ يوليـــه/تمـــوز ١٩٩٨ (انظر الوثيقة WO/GA/23/4)، ولاحظ في هذا الصدد أن التقرير لم يوجَّه إليـــه وفقـــا لذلـــك الإجراء. وطرح الوفد ثلاثة أسئلة محددة يخصّ الأول منها تحديد الطابع القانوني الذي يكتسبه تقريـــر وحدة التفتيش في حال عدم احترام الأساليب والإجراءات المناسبة، ويتعلق السؤال الثاني بمدى ســـماح

ولاية اللجنة ببحث في التوصيات والصلاحيات الخاصة بهيئات ولجان ومنظمات أخرى وباتخاذ قرارات بشأنها، ويتعلق الثالث بتحديد الطابع القانوني للقرارات التي تتخذ في المحفل الحالي بشأن موضوعات تقع تحت اختصاصات اللجنة ومدى تأثيرها في تطوّر تلك الموضوعات في المستقبل. وسعيا إلى توضيح كلمته، استطرد الوفد قائلا إنه يأمل ألا يفسَّر بيانه كمحاولة للانتقاص من قيمة تقرير وحدة التفتيش، فهو يرى أن الوثيقة جاءت لتغذي النقاش حول موضوعات تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في المنظمة. وأشار إلى أن التقرير قد يبدو غير مجد إذا تم اتخاذ القرارات، رغبة في مزيد من الشفافية، على أساس وثيقة دون اتباع الإجراءات التي تضبط النظام والثبات في علاقات المنظمة مع الدول الأعضاء فيها.

٩٧- وفيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، أيّد وفد كندا كلمة وفد البرازيل فيما يتعلق بالخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها بخصوص التقرير. ورأى أن الدول الأعضاء كانت لها فرصة سانحة لاستعراض التقرير خلال اجتماع اللجنة غير الرسمي في فبراير/شباط ٢٠٠٥ وبعده، ولكن لم تقدَّم أية توصيات جديدة. وقال إذا كانت لبعض الوفود تساؤلات إجرائية حول كيفية صياغة التقرير وحول صفته القانونية، فإن ردّا من الأمانة ومن وحدة التفتيش المشتركة ذاتها سوف يساعد على إيضاح تلك المسائل. وقال إن من المهم ألا يؤدي ذلك باللجنة إلى الابتعاد عن فحوى التوصيات. وأضاف قائلا إن وحدة التفتيش قد تقدمت بتوصيات واضحة ومتينة يمكن للويبو والدول الأعضاء فيها أن تتبعها إذا اختارت اللجنة ذلك. وقال الوفد إن من الممكن مواصلة بحث المسائل القانونية والإجرائية ولكنه رأى أن على الأمانة أن توصي الجمعية العامة ولجنة التنسيق والمدير العام، الخ... بالأخذ بالتوصيات الواردة في التقرير. وقال إنه يساند الشروع في العمل من أجل اعتماد توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب أيضا عن تأييده، من حيث المبدأ، للفكرة القائلة بأن على الدول الأعضاء في الويبو أن تحاول السير نحو توافق للآراء من أجل إنشاء لجنة تدقيق شفافة وفعالة ومدعومة من الدول الأعضاء، على أن تستفيد تلك اللجنة من خبرات الأمانة أو وحدة التفتيش المشتركة أو خبراء خارجيين من أجل مساعدة الويبو على إدارة أنشطة البرنامج والميزانية بصورة أحسن. واقترح أن يسند إلى تلك اللجنة الجديدة دور استشاري، دون صنع القرار، في عملها من أجل مساعدة الويبو على الإشراف على تنفيذ بعض أنشطة مراجعة الحسابات والمراقبة والاستعراض وأن تشرع في عملية تشاورية من أجل بلورة هذه الفكرة. وأشار إلى أهمية إجراء مشاورات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء المهتمة حتى يتسنى لجميع الوفود التي لها مواقف ثابتة حول ما يمكنها فعله في تلك اللجنة الجديدة، أن تشارك في تلك المشاورات وتساهم في بلورة تلك الأفكار. وأراد وفد كندا أن يعبّر تقرير اللجنة عن الموافقة على اتخاذ إجراء بشأن اقتراح البرنامج والميزانية أمام اللجنة ذاتها وعلى إنشاء لجنة تدقيق وعلى الأخذ بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

٩٨- ووصف وفد بوتان كيف استفادت حكومة بلده من برنامج الويبو للمساعدة التقنية. وطلب من الأمانة أن تأخذ في الحسبان، عند تنفيذ هذا البرنامج، اهتمامات البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، في سياق الجدال الدائر حاليا في الويبو حول موضوع جدول أعمال التنمية.

٩٩- وأعرب الرئيس عن رغبته في أن يوصي جمعيات الدول الأعضاء بالأخذ بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، في حال توصلت اللجنة إلى توافق للآراء. وقال إنه في حال لم تتوصل اللجنة إلى توافق للآراء فلا يمكن لها أن توصي الجمعيات بالأخذ بتوصيات وحدة التفتيش بل يمكنها أن تقول في تقريرها بأن بعض الوفود قد التمست إحالة التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة إلى الهيئات المختصة في المنظمة. وطلب الرئيس من اللجنة إن كانت توافق بأن توصي جمعيات الدول الأعضاء، في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، بالأخذ بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة.

١٠٠- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأعرب عن أمله في أن توجه اللجنة اهتمام الوفود نحو حسن سير المناقشات حول البرنامج والميزانية. وقال إن اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية فيما يتعلق بإنشاء لجنة تدقيق تقتضي تحليلا معمّق بغية الإحاطة بكل جوانبه وتحديد طبيعة وظائف تلك اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها، وذلك بالتشاور مع مختلف العواصم. وأشاد الوفد بالهدف النبيل من وراء توصيات وحدة التفتيش المشتركة والرامية إلى تعزيز الفعالية في التنظيم الإداري والمالي للمنظمة. وأبرز في الوقت ذاته أن هناك بعض الأمور القانونية في حاجة إلى توضيح. وشدّد على ما هو مطلوب من لجنة البرنامج والميزانية بشأن تلك التوصيات مركزا على الجوانب التي تبدو ضرورية بالنسبة إلى مجموعة البلدان الأفريقية. وأقرّ الوفد بأن التوصيات مطلوبة ومفيدة ولكن مجموعة البلدان الأفريقية تريد أن تعرف انعكاساتها المالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتوصية رقم ١، قبل البت في إقرارها أو التوصية بتنفيذها. واستطرد قائلا إن المجموعة ترغب في الحصول على مزيد من المعلومات والتوضيحات فيما يتعلق بالتوصية رقم ٤ التي تطلب من الجمعية العامة أن تحصر التحويلات التي تتم فيما بين البرنامج في نسبة ٥٪ من أدنى مبلغ في اعتمادات البرنامجين المعنيين لفترة السنتين. والتمس الوفد توضيحات أخرى بشأن إجراءات اختيار الخبراء الخارجيين الذين ستوكل إليهم مهمة تقييم الموارد البشرية والمالية تقييما شاملا ومفصّلا. وفي الختام، ذكّر وفد المغرب بأن طريقة تنظيم البرامج وأهدافها وميزانياتها المقترحة تحتاج إلى تحليل وفحص في وقت لاحق حتى تؤخذ في الحسبان نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية المتعلقة بجدول الأعمال بشأن التنمية.

١٠١- وأحال مستشار الويبو القانوني الوفودَ إلى الفقرات ٤ إلى ٧ من الوثيقة WO/PBC/INF/2 التي أدلت فيها الويبو بوجهات نظرها بشأن الإجراءات التي اتبعتها وحدة التفتيش المشتركة. وأضاف قائلا إن نائب رئيس وحدة التفتيش قد أعرب أيضا عن وجهة نظر الوحدة بشأن الإجراء. وأكّد أن لجنة البرنامج والميزانية، إذا أرادت أن تعتمد توصيات وحدة التفتيش المشتركة، فلها أن تفعل ذلك شريطة أن تعتمدها بصفتها هيئة فرعية، فتقتصر على إحالة تلك التوصيات إلى هيئات الجمعيات المختصة (مثل جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات أو الجمعية العامة أو لجنة التنسيق) التي تتولى فيما بعد اتخاذ قراراتها بشأن تلك التوصيات. وردّا على سؤال وفد كولومبيا حول التوصية رقم ٨، قال المستشار القانوني إن المنظمة لها لائحة ونظاما بشأن الموظفين وإن لجنة التنسيق لها صلاحية تعديل اللائحة والنظام وتنفيذهما. وردّا على سؤال وفد المكسيك حول الوضع القانوني لتقرير وحدة التفتيش المشتركة واختصاصات لجنة البرنامج والميزانية ووضع القرارات التي تتخذها، أكّد المستشار القانوني أن تلك التوصيات ينبغي أن تحال إلى الهيئات المختصة للبت فيها.

١٠٢- وأراد نائب المدير العام، السيد فيليب بتي، أن تسجَّل في المحاضر أن المكتب الدولي مستعد لإحالة الاقتراحات إلى الهيئات الرئاسية المعنية بغية إنشاء لجنة تدقيق للويبو بالتشاور مع الدول الأعضاء، وإعداد تقرير عن تنفيذ التوصيات التي وجهتها وحدة التفتيش المشتركة إلى المدير العام، وتقديم اقتراحات إلى الهيئات المختصة في الدورة المقبلة لجمعيات الدول الأعضاء حول التوصيات المتبقية من تقرير وحدة التفتيش. وفيما يتعلق بجدول أعمال الويبو بشأن التنمية، ذكّر السيد بتي بأن الأمانة، في حال ترتبت على القرارات المتعلقة بتلك المسألة أو بمسائل أخرى في إطار البرنامج انعكاسات مالية، سوف تقترح على الجمعيات في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، التعديلات اللازم إدخالها على الميزانية المقترحة.

١٠٣- وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وقال إنه سيتطرق في بيانه إلى تقرير وحدة التفتيش فقط. وقال إن التقرير إيجابي في حدّ ذاته إذ سيكون له الوقع الحسن على الإدارة وسيشجع على الانتفاع الفعال بالموارد. وقال إن التقرير قد

ساعد على تحديد عدد من القضايا بصورة أوضح وإن له أثر إيجابي على وجه عام. ودعا أمانة الويبو إلى النظر فيه بروح من العمل البنّاء. وأعرب عن ارتياحه إذ قبلت الأمانة التقرير وأبدت عزمها على تنفيذ التوصيات الواردة فيه. وتساءل وفد نيجيريا رغم ذلك حول بعض جوانب التقرير وخصّ بالذكر الاقتراح الرامي إلى إجراء استعراض شامل ومفصّل للمنظمة. وقال إن ذلك الاستعراض يبدو خيارا متشدّدا وراديكاليا ويدعو إلى طرح عدة تساؤلات. فتساءل في البداية عن كيفية إسهام ذلك الاستعراض في زيادة فعالية الويبو العامة، وعن كيفية إنجازه والجدول الزمني المقرر لاستكماله، ثم عن تكلفته، ورابعا عن مدى نجاح تجارب من هذا القبيل في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى أو المنظمات الأخرى وعن النتائج المحققة. وتساءل أيضا إن كانت وحدة التفتيش المشتركة، وهي توصي بإجراء استعراض شامل ومفصل، قد أخذت بعين الاعتبار الطابع الفريد والخاص لشؤون موظفي الويبو فخلصت بذلك إلى وجود حالات من تكرار العمل أو ازدواجيته. وتساءل أيضا إن كانت الخلاصة التي توصلت إليها وحدة التفتيش، بأن ذلك الاستعراض الشامل والمفصل سيؤدي إلى تحقيق وفورات، مستمدة من المحادثات واللقاءات التي أجرتها مع موظفي الويبو أو مع أشخاص من خارج المنظمة. وكان أخر تساؤلاته كيف يمكن لوحدة التفتيش المشتركة أن توصي بتمويل دراسة كبرى من موارد الويبو الحالية وتنادي في الوقت ذاته بتخفيضات في الميزانية. واستشهد في هذا المقام بالفقرة ٧ من تقرير وحدة التفتيش إذ جاء فيها "... أن الغرف في الأموال الاحتياطية ينبغي أن يقتصر على حالات الطوارئ فقط". وطلب الوفد شرحا لما يقصد بحالات الطوارئ. وأشار الوفد أيضا إلى الاقتراح الذي تقدمت به المجموعة باء والرامي إلى إنشاء لجنة تدقيق من أجل تقييم اقتراحات الميزانية وبصورة خاصة تنفيذ التوصيات المقدمة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وينبغي في رأيه ألا يؤثر التقرير في مناقشة وثيقة الميزانية التي قدّمتها الأمانة كما ينبغي ألا يحول دون توصية ميزانية الويبو إلى الجمعية العامة. وتساءل الوفد عن فائدة النظر في ذلك الخيار الراديكالي في إطار اللجنة. وفي الختام، أشار الوفد إلى ادعاءات "الغشّ" المزعوم التي ذكرت في الاجتماع بالنسبة إلى الويبو. وشدّد على أن من غير المقبول التصريح بتلك الادعاءات التي لا أساس لها والتأكيد عليها كحالات غش، وقال إن على اللجنة، مثل الدبلوماسيين والمندوبين الحكوميين، أن تتعامل مع الوقائع فقط. وأشار إلى أن التحقيقات جارية بشأن حيثيات تلك الادعاءات وعلى اللجنة بالتالي ألا تقيم حكمها على أساس التصريحات الحماسية في الصحف التي قد تعتبر، عن خطأ أو صواب، أنها ترمي إلى تحقيق نتيجة محسومة مسبقا. والتمس الوفد من الأمانة تقديم معلومات موثوقة عن المسألة بما في ذلك كل التفاصيل اللازمة، حتى تستطيع الوفود اتخاذ قرارات مستنيرة فترفع تقارير دقيقة إلى حكوماتها.

١٠٤- واقترح وفد البرازيل بأن تقدم الأمانة بعض الاقتراحات يمكن الأخذ بها فيما يتعلق بالنقاط الإجرائية التي أثارتها اللجنة. وأشار في هذا الصدد إلى اقتراح إنشاء لجنة تدقيق واقتراحات ترمي إلى التوصية باعتماد توصيات وحدة التفتيش المشتركة واقتراحات بشأن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الذي لم تنته المداولات بشأنه بعد. وبالإضافة إلى ذلك، رأى الوفد أن اللجنة قد ترغب في مراجعة بنود في الميزانية للأخذ بالقرارات التي قد تُتّخذ في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال الوفد إنه يعتقد بأن كل تلك الجهود تسير في الاتجاه السليم بيد أنها لن تشمل جميع النقاط التي أثارتها الدول الأعضاء في هذا الاجتماع. فلاحظ من جهة أولى أن هناك توافقا للآراء حول قضايا أكثر من تلك القضايا الثلاث، وأشار من جهة ثانية إلى أهمية إجراء مناقشات أعمق حول الميزانية ذاتها. وشدّد على الحاجة إلى إنشاء آلية تمكن الدول الأعضاء من الاشتراك بصورة أقرب في المناقشات المتعلقة بالميزانية. وقال إنه لا يستطيع في الوقت الراهن أن يوصي اقتراح البرنامج والميزانية في شكله الحالي إلى الجمعية العامة. واعتبر أنه من الضروري الإصرار على تلك المسألة. وقال إن اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يفصّل بعض المسائل الموضوعية بطريقة لا يمكن أن يتفق معها. واقترح الوفد عوضا عن ذلك أن تعرض الميزانية

من منظور مالي بحت دون التوسّع في توجّهات البرامج وأن تحال أجزاء من الميزانية إلى لجان الويبو المعنية للإدلاء بآرائها. وصرح الوفد أنه لا يمكن أن يوصي بالميزانية كما هي ما لم يتم ذلك. وأوضح أنه لا ينتقد العمل المقدّم بل يريد أن يجعل الدول الأعضاء أكثر ارتياحا. فذكر على سبيل المثال البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا فيما يتعلق بتمويل التقييم الشامل والمفصل الذي اقترحته وحدة التفتيش المشتركة. وأضاف وفد البرازيل قائلا إن ذلك التمويل يقتضي إلقاء نظرة جديدة على الميزانية للتأكد من إمكانية إعادة تخصيص الأموال اللازمة لذلك التقييم. وأصرّ الوفد على أنه لن يعتمد الميزانية ككل دون إعادة نظر دقيقة وما لم تأخذ الأمانة بعين الاعتبار آراء أعضاء اللجنة. واعتبر أن الإخفاق في تحقيق ذلك سيفرض، في رأيه، قيودا تقوّض حركة الدول الأعضاء.

١٠٥- وشاطر وفد الهند رأي وفد كندا فيما يتعلق بالحاجة إلى إشراك الوفود المهتمة في كل المشاورات التي تجريها الويبو مع المنسقين الإقليميين. وقال إن النقطة الثانية هي مسألة موضوعية وأشار إلى الملاحظات التي قدِّمت على أهلية هذه اللجنة لاتخاذ قرارات بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة. ولاحظ الوفد أيضا أن العديد من توصيات وحدة التفتيش لا يقع تحت اختصاصات هذه اللجنة. ومع ذلك، فقد صرح الوفد بأنه بعد فحص دقيق لا يجد شيئا فعلته الويبو ولا يدخل ضمن اهتمامات هذه اللجنة. واستطرد قائلا إن اللجنة تعنى بقضايا البرامج وبالشؤون المالية، فلا يرى كيف يمكن طرح أية مسألة، بما في ذلك التوصية رقم ٨، تتحدث عن صلاحية المدير العام لتعيين موظفين في الفئة D من غير أن يلتمس مشورة اللجنة، لأن ذلك له انعكاسات مالية ومن الأنسب على الأقل أن تحال المسألة إلى اللجنة حتى وإن لم يطلب منها بحثها بعمق. فهو يرى أن كل القضايا تقع في اختصاصات هذه اللجنة وتندرج في إطار صلاحياتها لإصدار التوصيات. وأضاف قائلا إن القرارات النهائية لا يمكن أن تتخذها سوى جمعية الويبو، ولكن ذلك لا ينتقص من صلاحيات هذه اللجنة. وساق الوفد في هذا الصدد مثال اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن تلك اللجنة الاستشارية تعتبر من قبل العديد على أنها أقوى هيئة في الأمم المتحدة رغم أنها لجنة استشارية تحيل توصياتها أولا إلى اللجنة الخامسة ثم إلى الجمعية العامة في جلسة عامة. وأوضح أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لا تتخذ قرارات نهائية في الأمم المتحدة وإنما تتقدم بتوصيات تكون أساسية في القرارات النهائية. وواصل الوفد مقارنته فقال إن لجنة البرنامج والميزانية في الويبو، مثل لجنة الأمم المتحدة المذكورة، تؤدي دورا حاسما بدونه لن تستطيع المنظمة مواصلة عملها. ورأى الوفد أن اللجنة قد ترغب في إنشاء هيئة مثل لجنة الأمم المتحدة. واستطرد قائلا إن نطاق عمل الويبو هو أضيق نوعا ما من نطاق عمل الأمم المتحدة ككل، ومع ذلك فمن الممكن أن تتولى هيئة من ذلك القبيل عدة مهمات ووظائف بما فيها وظيفة لجنة التدقيق إذا كان ذلك فعلا يخدم مصلحة الوفود إذ سيسمح بتفادي بحث قضايا مترابطة في هيئات متفرقة. وقال إن القضايا المتعلقة بالبرنامج والميزانية تقتضي بحثا كثيرا وفهما معمقا وتحليلا دقيقا. واعتبر الوفد أن ذلك مستحيل في الإطار الحالي. وقال الوفد إنه لا يود في المستقبل أن يؤيّد بصورة روتينية الاقتراحات التي تقدّمها الأمانة وإنما يريد أن تتاح له الفرصة كي ينظر بإمعان في البرامج والحسابات المالية. وأشار إلى أهمية التأكد إن كانت بعض الأفكار المعروضة في الوثيقة تترجم إلى برامج ملموسة وواقعية. وأكّد على ضرورة الانتظار حتى ينتهي فحص التوصيات من قبل هيئة خبراء مصغَّرة قبل عرضها على هيئة موسّعة للموافقة عليها. وقال الوفد إنه لا يرى ما قد يمنع هذه اللجنة من النظر في أية قضية أيّا كانت لأن كل قضية من القضايا لا بدّ أن يكون لها جانب برمجي أو جانب مالي أو الجانبان معا في أغلب الأحيان. وقال إن الدول الأعضاء تحتاج إلى تلك المعلومات الإضافية لأنها لن تستطيع، في غياب توافق الآراء، أن تنتقل إلى المرحلة المقبلة وستظل المنظمة دون برنامج وميزانية غير معتمدين. ورأى أن تقديم اعتراضات تقنية لا يخدم المصلحة العامة لأنها اعتبارات يمكن تجاوزها بسهولة، ففي ذلك مضيعة للوقت ليس إلا.

١٠٦- وشكر وفد بربادوس وحدة التفتيش المشتركة على الجهود التي بذلتها في إعداد التقرير. ورأى في ذلك خطوة إيجابية ومفيدة ساعدت الوفود على التركيز على بعض القضايا الأساسية في العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة في ضمان الفعالية والكفاءة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وعن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها إزاء تلك التوصيات، أبدى الوفد تفضيله لبحث المسألة في إطار الجمعية العامة. وأضاف قائلا إنه لا يرى أي شيء يمنع اللجنة عن إصدار توصية بشأن تقرير وحدة التفتيش ولكنه يعتقد بضرورة التزام الحياد في ذلك إذ سترسل إلى الجمعية العامة وجمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات، الخ ...، وسيُطلب من تلك الهيئات اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة.

١٠٧- ولاحظ وفد السنغال أن الأمانة أبدت استعدادها لإمكانية التقدّم إلى الجمعية العامة باقتراح من أجل إنشاء لجنة تدقيق. وأكّد الوفد على أن وفد المغرب قد طرح، في بيانه الذي ألقاه باسم مجموعة البلدان الأفريقية، عددا من الأسئلة لكنها لم تبحث بعد. وقال وفد السنغال إنه لا يوافق على طرح الاقتراح على الجمعية العامة في غياب توافق مسبق للآراء. واقترح في محل ذلك أن تتولى مجموعة البلدان المعنية تقديم ذلك الاقتراح.

١٠٨- وقال وفد سري لانكا إن كل المنظمات تحتاج إلى برنامج وميزانية معتمدين من أجل مواصلة عملها ومن المهم بالتالي أن توصي هذه اللجنة الجمعية العامة للويبو بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وشاطر الوفد مع ذلك القلق الذي أعربت عنه الوفود الأخرى بشأن انخفاض الاعتمادات المخصصة لأنشطة التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن تلك الاعتمادات ينبغي أن تجسّد نتائج المناقشات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية.

١٠٩- وبعد اختتام هذه المناقشات، اقترح الرئيس عقد مشاورات غير رسمية بغية التوصل إلى قرار بشأن البند ٥. وعقب مشاورات غير رسمية، وزّعت الأمانة على جميع الوفود مشروع نصّ قرار بشأن البند ٥ من جدول الأعمال. وتحتوي الفقرات التالية على المحاضر الحرفية للمداخلات التي تمت فيها بخصوص مشروع نص القرار.

١١٠- الرئيس: "أرى أن الوقت قد حان للتقدّم من مرحلة المشاورات إلى صيغة رسمية. ونظرا إلى ضيق الوقت، ليست لدينا سوى ١٠ دقائق لتناول هذا النص الجديد. وقد تم توزيع نسخة منقّحة من النص على جميع الأعضاء، فسأتناولها فقرة تول الأخرى انطلاقا من الفقرة الأولى. وسأعطي الكلمة لمنسقي المجموعات أولا وكل من يرغب في أخذ الكلمة من بين أعضاء اللجنة. وأودّ الآن أن أعطي الكلمة للأمانة كيّ تقدّم للموضوع. لكم الكلمة."

١١١- الأمانة: "تعمل هذه اللجنة بتفان منذ ثلاثة أيام من أجل تحضير ما يعتبر رسالة اللجنة ومسؤولية اللجنة ألا وهو توصية نصّ إلى الجمعية العامة. وأتيح لكل وفد الوقت الوافر والفرصة السانحة للتعبير عن وجهة نظره. والنص الذي وزّع الآن هو النصّ المنقّح الذي بشأنه ترغبون، سيدي الرئيس، الحصول على مواقف منسقي المجموعات، وحبّذا لو تطّرقت المجموعات الآن وفي هذا الاجتماع الرسمي إلى النصّ بأكمله. ولا مجال الآن لتناول النصّ فقرة فقرة ولا لبحث تفاصيله وإنما أعتقد أننا نرغب، في الاجتماع الرسمي، الحصول على ردود منسقي المجموعات بشأن النصّ ككل، وهو النص الذي تم توزيعه".

١١٢- الرئيس: "شكرا على هذه المقدمة. وأودّ أن أحصر النقاش في البتّ إن كانت هذه اللجنة توافق على اعتماد هذا النص المقترح أو لا، عوضا عن الخوض في جوهره. فأرجو إذاً أن تقتصروا على

الإدلاء بوجهات نظركم وبيان إن كنتم توافقون على النصّ المقترح أو لا. وأعطي الكلمة الآن لوفد إيطاليا المحترم. لكم الكلمة."

١١٣- وفد إيطاليا: "شكرا سيدي الرئيس. سأتكلم بإيجاز. أعتقد أن المجموعة باء يمكن أن تجيز هذا النصّ. وشكرا."

١١٤- الرئيس: "شكرا للمجموعة باء. وأعطي الكلمة الآن لوفد الجمهورية التشيكية المحترم. لكم الكلمة."

١١٥- وفد الجمهورية التشيكية: "شكرا سيدي الرئيس. إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق توافق على النصّ".

١١٦- الرئيس: "شكرا لوفد الجمهورية التشيكية على مداخلتكم باس مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ودول البلطيق. وأعطي الكلمة الآن لوفد المغرب المحترم. لكم الكلمة."

١١٧- وفد المغرب: "سيدي الرئيس، إن مجموعة البلدان الأفريقية توافق على هذا النص. وشكرا."

١١٨- الرئيس: "شكرا لوفد المغرب على تعليقاته باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأدعو الآن وفد الاتحاد الروسي المحترم. لكم الكلمة."

١١٩- وفد الاتحاد الروسي: "شكرا جزيلا. أود أن أقول، نيابةً عن وفدي، إننا مستعدون لتأييد هذا النص، بالنظر إلى المشاورات غير الرسمية التي أجريناها مع أعضاء مجموعتنا ومع المنسقين، وأعتقد أننا بإمكاننا الإعراب عن موافقتنا على هذا النصّ. وشكرا."

١٢٠- الرئيس: "شكرا لوفد الاتحاد الروسي المحترم. وأدعو الآن وفد البرازيل. لكم الكلمة."

١٢١- وفد البرازيل: "شكرا جزيلا سيدي الرئيس. إن وفدي لن يؤيّد هذا النصّ. إنه نصّ لا يعبّر عن آخر مرحلة وصلنا إليها في المشاورات غير الرسمية. وكنا قد استلمنا اقتراحا من وفود أخرى تسير في اتجاه مختلف، وهذا النصّ لا يعبر عن توافق الآراء الذي كما، في رأيي، نعمل من أجل تحقيقه خلال المشاورات غير الرسمية. أعتقد أن ذلك، مرة أخرى، خطوة إلى الوراء بالمقارنة مع مواقف بعض البلدان التي تم الإعراب عنها بقوة في المشاورات غير الرسمية. وشكرا".

١٢٢- الرئيس: أعطي الكلمة الآن إلى وفد الهند المحترم.

١٢٣- وفد الهند: شكرا سيدي الرئيس. إن وفدنا أيضا لن يستطيع الموافقة على هذا الاقتراح وسوف يظل معترضا عليه لأنه لا يتضمن المشاغل الكبرى التي أعرب عنها وفدنا طيلة اليومين السالفين. وشكرا".

١٢٤- الرئيس: "شكرا لوفد الهند. والمتحدث التالي هو وفد الأرجنتين المحترم. لكم الكلمة."

١٢٥- وفد الأرجنتين: "كما هو الشأن بالنسبة إلى الوفدين اللذين تحدثا من قبلي، لا يمكن لوفد الأرجنتين أن يقبل هذا الاقتراح. ونحن نأسف، كما شدّد على ذلك وفد البرازيل، إذ عرضت علينا وثيقة لا تشمل الاتفاق المبدئي الذي كدنا نصل إليه خلال المشاورات غير الرسمية التي أوقفت قبل

استهلال هذا الاجتماع الرسمي. وإننا لنأسف إذ لم يتم ذكر ذلك في النص المعروض علينا، على الرغم من الاتفاق المبدئي الذي كان بين الدول الأعضاء. وشكرا."

١٢٦- الرئيس: "شكرا لوفد الأرجنتين. وأدعو الآن وفد سويسرا المحترم. لكم الكلمة."

١٢٧- وفد سويسرا: "شكرا سيدي الرئيس. إننا نؤيّد كليا البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء ونؤيّد اعتماد هذا النصّ الذي يجسّد في رأينا نتيجة مناقشاتنا ويعبّر عن توافق الآراء الذي انتهت إليه المشاورات غير الرسمية. وشكرا."

١٢٨- الرئيس: "شكرا لوفد سويسرا. وأدعو الآن وفد الولايات المتحدة المحترم. لكم الكلمة."

١٢٩- وفد الولايات المتحدة الأمريكية: "شكرا سيدي الرئيس. إن وفدنا أيضا يؤّيد البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا المحترم باسم المجموعة باء، ونؤيّد اعتماد النصّ. وشكرا."

١٣٠- الرئيس: "أدعو الآن وفد اليابان المحترم. لكم الكلمة."

١٣١- وفد اليابان: "شكرا سيدي الرئيس.إن وفدنا يؤيّد البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء. وليست لدينا أية صعوبة في الموافقة على هذا النصّ. وشكرا."

١٣٢- الرئيس: "المتحدث التالي هو ووفد المملكة المتحدة المحترم. لكم الكلمة."

١٣٣- وفد المملكة المتحدة: "شكرا سيدي الرئيس. إننا أيضا نؤيّد البيان الذي أدلى به منسق المجموعة باء، ويمكننا، سعيا إلى حل توفيقي، أن نجيز هذا النصّ. وشكرا."

١٣٤- الرئيس: "شكرا. والمتحدث التالي هو وفد فرنسا المحترم. لكم الكلمة."

١٣٥- وفد فرنسا: "إننا نؤيّد موقف المجموعة باء ونوافق على هذا النصّ."

١٣٦- الرئيس: "شكرا لوفد فرنسا. والمتحدث التالي هو وفد زامبيا المحترم. لكم الكلمة".

١٣٧- وفد زامبيا: "شكرا سيدي الرئيس. إننا نؤيّد الموقف الذي أعلنه منسق مجموعة البلدان الأفريقية، ونؤيّد هذا النص أيضا. وشكرا."

١٣٨- الرئيس: "المتحدث التالي هو وفد هولندا المحترم. لكم الكلمة."

١٣٩- وفد هولندا: "شكرا سيدي الرئيس. إننا نؤيّد بيان المجموعة باء، ونؤيّد بالتالي النص بصيغته الحالية."

١٤٠- الرئيس: "شكرا لوفد هولندا. أعطي الكلمة الآن لوفد هنغاريا المحترم. لكم الكلمة."

١٤١- وفد هنغاريا: "شكرا. إن وفدنا يؤيّد البيان الذي أدلى به وفد الجمهورية التشيكية، ونؤيّد كليا اعتماد النصّ. وشكرا."

١٤٢- الرئيس: "شكرا لوفد هنغاريا. والمتحدث التالي هو وفد المكسيك المحترم. لكم الكلمة."

١٤٣- وفد المكسيك: "إن وفد المكسيك يؤيّد اعتماد هذا النصّ."

١٤٤- الرئيس: "شكرا لوفد المكسيك. والمتحدث التالي هو وفد الجزائر المحترم. لكم الكلمة."

١٤٥- وفد الجزائر: "إنٍ وفد الجزائر يشاطر الموقف الذي تم التعبير عنه في إطار مجموعة البلدان الأفريقية. وإننا نوافق إذاً على هذا النص. وشكرا."

١٤٦- الرئيس: "شكرا لوفد الجزائر. والمتحدث التالي هو وفد ألمانيا المحترم. لكم الكلمة."

١٤٧- وفد ألمانيا: "شكرا سيدي الرئيس. إن وفد ألمانيا يؤيّد هذا النص ويدعو كل من لا تزال لديهم مشكلات مع هذا النص أن ينضموا إلى توافق الآراء الذي بدأ يبرز الآن، لا سيما وأننا قد أخذنا بالعديد من النقاط التي تشغلهم. وشكرا."

١٤٨- الرئيس: "المتحدث التالي هو وفد نيجيريا المحترم. لكم الكلمة."

١٤٩- وفد نيجيريا: "شكرا سيدي الرئيس. نظرا إلى أن عددا من التوصيات البنّاءة التي تقدّمت بها مجموعة البلدان الأفريقية قد أدرجت في هذا النصّ، فإن وفد نيجيريا ينضم إلى سائر أعضاء مجموعة البلدان الأفريقية للتعبير عن تأييده لهذا النصّ."

١٥٠- الرئيس: "هل هناك أي وفد آخر لا يؤيّد هذا النص؟ إذا لم يكن هناك ... أرى أن هناك وفدا. أعطي الكلمة لوفد كولومبيا المحترم."

١٥١- وفد كولومبيا: "عقب ثلاثة أيام من المناقشات الدؤوبة حول الإجراءات وبخصوص الاقتراح المعروض على نظرنا، وبعد المشاورات اللازمة، يعتبر وفد كولومبيا أنه يستطيع قبول هذا النص من أجل السير إلى الأمام."

١٥٢- الرئيس: "وفد شيلي المحترم، لكم الكلمة."

١٥٣- وفد شيلي: "يؤيّد وفد بلدي هذا النصّ، وإننا لنلاحظ مع ذلك أن هناك خطوة إلى الوراء فيما يتعلق بالاقتراح الأخير الذي أدلت به المملكة المتحدة."

١٥٤- الرئيس: "شكرا لوفد شيلي. ونظرا إلى ضيق الوقت، أودّ أن أطلب من الأمانة إن كان هناك أي وفد آخر لا يؤيّد النصّ. وإن لم يكن، فهناك إذاً ثلاثة وفود لم تنضمّ إلى توافق الآراء. هل لي أن أعتبر بأن اللجنة قرّرت اعتماد هذا النصّ؟ وفد الهند المحترم، لكم الكلمة."

١٥٥- وفد الهند: "شكرا سيدي الرئيس. إن وفد الهند لا يرى بوضوح تام الأساس الذي نستند إليه في اتجاهنا نحو اعتماد القرار. إننا في جلسة غير رسمية ونريد أن نفهم الأساس: هل أجرينا، أو هل أرجى الرئيس تصويتا في هذه اللجنة؟ أو في الجلسة الرسمية؟ وماذا فعل الرئيس بالتحديد كي يستطيع أن يتخذ قرارا بشأن نتيجة الجلسة. هذا هو تساؤلي لأننا على اطلاع بمختلف الآليات المتعلقة باعتماد القرارات. ففي أي إطار إذاً يندرج ذلك بالتحديد؟ وسنطلب الكلمة بلا شكّ بعد الاستماع إلى شرح الرئيس، فلا بدّ أن تكون هناك منهجية محدّدة يتبعها الرئيس. وهي بكل بساطة غير واضحة بالنسبة إلينا".

١٥٦- الرئيس: "شكرا لوفد الهند. ليس هذا أول اجتماع للجنة البرنامج والميزانية، ثم إنني أعرف بأن لدينا العديد من التجارب السابقة. وكي نعرض الطريقة التقليدية والمتعارف عليها في اتخاذ القرارات في لجنة هذه المنظمة، فإنني أدعو الخبراء الحقيقيين للتعريف بتلك الممارسة. وشكرا."

١٥٧- المستشار القانوني: "شكرا سيدي الرئيس. أودّ أن أجيب على السؤال الذي طرحه وفد الهند الموقّر. ما سيحدث فيما بعد سيكون على غرار ما جرت عليه العادة أي أن الأمانة سوف تعدّ تقريرا يُذكر فيه أن أعضاء لجنة البرنامج والميزانية قد اعتمدت تلك الفقرات الخمس وأن التقرير سوف يذكر أن وفود البرازيل والأرجنتين والهند لم تستطع الانضمام إلى توافق الآراء. وهذا هو بالتحديد ما تم في الماضي وهذا هو ما سيذكره التقرير. وأنا أنظر الآن في القائمة وألاحظ بأن كل الأعضاء الذين أخذوا الكلمة حتى الآن هم أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية. وشكرا."

١٥٨- الرئيس: "وفد الهند المحترم، لكم الكلمة."

١٥٩- وفد الهند: "شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، إن اعتماد القرارات مسألة رسمية. ولها انعكاسات كبرى. وينبغي أن تعتمد القرارات وفقا لإجراء محدّد. وتوافق الآراء هو بلا شك واحد من تلك الإجراءات ومن الممكن التوصل في بعض الحالات إلى توافق للآراء وأن يكون وفد واحد أو أكثر يعترض على القرار دون أن يقف حاجزا أمام اعتماد ذلك القرار. ونتذكّر عدة حالات من ذلك القبيل، مثلما حدث في لجنة التنسيق في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ إذ لم ينضمّ الوفد إلى توافق الآراء بيد أنه أوضح صراحة أنه لا يقف حاجزا أمام توافق الآراء. وقد خلصتم إلى النتيجة بأن الوفود التي تعترض على ذلك لا تقف حاجزا أمام توافق الآراء، لأن ذلك أمر مهم. وذلك أمر حاسم في القرارات المتخذة بتوافق الآراء حيث يفضل الوفد الذي له رأي مختلف أن يخرج عن ذلك ولكن دون الوقوف حاجزا أمام اعتماد توافق الآراء. فهل خلص الرئيس إلى أن تلك الوفود التي لا تؤيّد الاقتراح هي خارجة عن توافق الآراء دون أن تقف حاجزا أمام اعتماد توافق الآراء؟ هذه نقطة مهمة جدا. وهذه ليست مسألة قانونية. فتوافق الآراء ليس مسألة قانونية، وإنما هو مسألة سياسية. وأنا أصرّ على أن الأمر يعود للأعضاء لأن هذه مسألة سياسية وللأعضاء أن يبتّوا في المنهجية المتبعة لاعتماد القرارات وليس من المعقول، من الناحية القانونية، الرجوع إلى المستشار القانوني في هذا الشأن. إنها مسألة سياسية. ولا وجود لأية مسألة قانونية هاهنا. وشكرا."

١٦٠- الرئيس: "شكرا لوفد الهند. كما ذكرت في بداية هذه الجلسة غير الرسمية، أريد أن تقتصر مداخلات الوفود على الإدلاء بقرارها بتأييد النص أو عدم تأييده. وكما قلت مرارا وتكرارا، إن الوقت ضيّق وعلى هذه اللجنة أن تتخذ قرارا بشأن اقتراح البرنامج والميزانية. ووفقا للممارسة التي درجت عليها هذه اللجنة، أعتبر أن هذا النص معتمدا مع الأخذ بالاعتبار التحفظات التي أعربت عنها بعض الوفود. وأحيط علما بأن الأرجنتين والبرازيل والهند لا تستطيع الانضمام إلى توافق الآراء. أعيد: إنها الأرجنتين والبرازيل والهند. هل لي أن أعتبر بأن النص قد اعتمد؟ هل يطلب وفدكم نقطة نظام؟ وفد الهند، لكم الكلمة."

١٦١- وفد الهند: "شكرا سيدي الرئيس. سيدي الرئيس، لم نقرّر بعد هل نبتعد عن توافق الآراء دون أن نقف حاجزا أمام توافق الآراء ... أو هل نحول دون تحقيق توافق الآراء. كنا فقط نسعى إلى الحصول على شرح من الرئيس. فقط طلبنا توضيحات من الرئيس بشأن الخلاصات التي يستنتجها من المواقف التي أعربت عنها مختلف الوفود. ما هي النتائج التي خلص إليها وكيف خلص إلى النتيجة بأن الوفود التي اعترضت على هذه الوثيقة تعبّر عن تحفظات يجب قيدها في المحاضر ولا تعبّر عن اعتراضها. وإذا كان ذلك أكثر من التحفظ، وإذا كان اعتراضا، فكيف يمكن الاستنتاج بأن هذه الوثيقة هي توافق للآراء وأنه لا تشمل ثلاثة وفود، وأن تلك الوفود، رغم كل ذلك، لا تقف حاجزا أمام توافق الآراء؟ مازلنا نحاول أن نفهم المنهج المتّبع. ولسنا الآن في موقف يمكننا بالإفصاح عن موقفنا النهائي. كل ما نحاول فعله الآن وما نكافح من أجله هو ما يفهمه الرئيس من الإجراء المتّبع. فهل توصل

الرئيس إلى أن الوفود التي تحدثت ضدّه كانت فقط تسجّل تحفّظاتها دون أن تحول دون تحقيق توافق للآراء؟"

١٦٢- الرئيس: "شكرا لوفد الهند. أودّ أن أشير إلى أننا في اجتماعات اللجنة السابقة درجنا على التوصل إلى توافق غير تام للآراء، وليس إلى توافق شامل للآراء. ولذلك، فأنا أختم هذا الاجتماع باعتماد النص، مع بعض تحفظات وفود معيّنة. وأنا أفهم جيدا أن وفد الهند لن ينضم إلى توافق الآراء، وسوف يدرج موقفكم في التقرير."

١٦٣- وفد الهند: "سيدي الرئيس، لم نبتّ بعد في الانضمام أو عدم الانضمام إلى توافق الآراء. بل إننا نحاول فقط أن نفهم الإجراء المتّبع. وحسب فهمنا للأمور لا يمكن أن تكون مثلا المرأة حامل بعض الشيء أو جزئيا وكذلك لا يمكن أن يكون الشخص معترضا جزيئا وأن نعتبره مع ذلك معترضا، والاعتراض – وليس التحفظ – مثل ذلك مثل توافق الآراء. علينا أن نحقق توافقا للآراء بمعنى ألا يوجد أي وفد له موقف مختلف ويعترض صراحة على اعتماد ذلك القرار. ونحن حتى الآن لم نتخذ بعد أيّ قرار في هذا الاتجاه أو ذاك. وإذا فعلنا ذلك، وإذا اتخذ أحد الوفود موقفا معترضا، أي أنه لا يوافق على قرار توافق الآراء، فإن أي شخص كيف ما كان – دون أن يكون عبقريا – لا بدّ أن يستخلص ضرورة اتباع إجراء آخر. يجب في تلك الحالة اللجوء إلى التصويت، وهذا هو ما نكافح من أجله. ونحن، وفد الهند، لم نتوصل بعد إلى نتيجة بشأن الاعتراض أو عدم الاعتراض على اعتماد القرار. لم نصل إلى تلك النقطة بعد. وكل ما نحاول فعله هو فهم الإجراء الذي تتبعونه. فإذا كان الإجراء قائما على توافق الآراء، فإن توافق الآراء يمكن أن يتحقق بإحدى الطريقتين التاليتين: أن يوافق الجميع، أو أن يكون هناك من يعترض دون الوقوف حاجزا أمام توافق الآراء. فهل توصلتم بصفتكم رئيس الجلسة إلى النتيجة بأن الوفود التي أعربت عن اعتراضها إنما معترضة لكن لا تقف حاجزا أمام توافق الآراء؟ ذاك هو بيت القصيد. إننا لازلنا بعيدين عن التوصل إلى قرار.

١٦٤- الرئيس: "أعطي الكلمة الآن لوفد البرازيل. لكم الكلمة."

١٦٥- وفد البرازيل: "أفضل أن أستمع إلى ردّكم على سؤال وفد الهند قبل أن أدلي بتعليقات. وشكرا."

١٦٦- الرئيس: "أعطي الكلمة لوفد الأرجنتين المحترم. لكم الكلمة."

١٦٧- وفد الأرجنتين: "مع أننا مهتمون بمعرفة ردكم، فإننا نشاطر الرأي القائل بأن من غير الممكن اعتماد قرار بتوافق الآراء عندما لا توافق ثلاثة وفود على القرار قيد الاعتماد، لأن القرار لا يقوم في هذه الحالة على توافق في الآراء. ونودّ أيضاً أن نلفت النظر إلى وضع تلك الوفود وأنها ستقصي نفسها وتتحفظ وتعارض، ما لم يصدر قرار عن الوفود نفسها، لا عن المستشار القانوني للويبو، أو يصدر عن أعضاء مكتب الاجتماع. والقرار قرار وطني ينفرد في اتخاذه كل بلد حاضر في هذه القاعة."

١٦٨- الرئيس: "شكرا لوفد الأرجنتين. لقد حان الوقت الآن كي أقرّر إن كان هذا النص قد اعتمد أو لا. لقد تم اعتماد هذا النصّ. وفد الهند، لكم الكلمة."

١٦٩- وفد الهند: "شكرا سيدي الرئيس. لا شكّ أن النصّ معتمد من قبل الرئيس. ولكن السؤال هو: هل النصّ معتمد من قبل اللجنة؟ إن الرئيس عضو مهم في اللجنة، لكن اعتماد القرار يرجع إلى الجنة وليس إلى الرئيس. وللرئيس حرية عمل الكثير من الأمور منها البتّ في الأمور الإجرائية. ولكننا لم نصل بعد إلى مرحلة تقتضي ذلك. وينبغي أولا أن تقول لنا هل الإجراء الذي اعتمدته قائم على توافق

الآراء أو قائم على إجراء آخر ربما لسنا على علم به. فيمكن للرئيس، بصفته الشخصية، أن يفعل ما يريد، ولا مشكلة في ذلك. ولكن ما هو الإجراء الذي يستند إليه الرئيس كي يكون له حقّ وقرار يلزم اللجنة."

١٧٠- الرئيس: "شكرا لوفد الهند. لا أريد أن أفتح باب أي نقاش إضافي حول الإجراءات. فقد تم اعتماد النصّ من قبل اللجنة وليس من قبل الرئيس، وذلك بتوافق غير تام للآراء. وكل الملاحظات التي قدمتموها سترد في التقرير."

١٧١- وفد الهند: "سيدي الرئيس، لا يجوز فرض القانون بالتصريح، وإنما يُفرض القانون بالإجراء. فالتصريح لا يصنع القانون. والرئيس، كشخص أو كفرد، له أن يفعل ما يريد، ولكن كي تكون قراراته ملزمة بالنسبة إلى اللجنة، عليه أن يستند إلى قواعد وأنظمة تثبت بأنه يحق له أن يفعل ما فعل. وإلا كان فعله باطلا من حيث القانون ولا صحة له."

١٧٢- الرئيس: "ستُدرج كلّ الملاحظات التي قدمتموها في التقرير. وفد المملكة المتحدة، لكم الكلمة."

١٧٣- وفد المملكة المتحدة: "سأتحدث بإيجاز شديد. أودّ أن أعرب عن بعض التقدير، باسم حكومة بلدي، للتقدم الذي أحرزناه في مناقشة مسألة إنشاء لجنة للتدقيق في الويبو. إن المملكة المتحدة تعلّق أهمية كبرى على إنشاء تلك الهيئة. ونعتقد بأن الوقت قد حان لإنشاء لجنة تدقيق في الويبو وأن ذلك سيتيح أداة مهمة لحسن الإدارة، بالنسبة إلينا جميعا، أي الدول الأعضاء والهيئة الرئاسية للويبو. وشكرا جزيلا."

١٧٤- اعتمدت لجنة البرنامج والميزانية النص الوارد أدناه. ولم تستطع وفود الأرجنتين والبرازيل والهند أن تؤيّد اعتماد هذا النصّ.

"١ - توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيةَ العامة بالموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٢ - وترحّب لجنة البرنامج والميزانية بعمل وحدة التفتيش المشتركة وتوصي الأمانةَ بما يلي:

(أ) أن تعدّ تقريرا للجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجّهة إلى المدير العام (التوصيات ١ و٣ و٦ و٩ و١٠ و١٢)، بالتشاور مع الدول الأعضاء،

(ب) وأن تحيل باقي توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي ينبغي توجيهها إلى هيئات الويبو المختصة (التوصيات ٢ و٤ و٥ و٧ و٨ و١١)، في دورة جمعيات الدول الأعضاء في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ أيضا، إلى تلك الهيئات للاتخاذ الإجراءات بشأنها.

٣ - وتوصي لجنة البرنامج والميزانية بأن تعمل الدول الأعضاء، في دورة الجمعيات في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، على إدخال التغييرات المناسبة على اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بغية مراعاة أية انعكاسات مالية قد تنتج عن المناقشات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأية قضايا أخرى.

٤ - وتقرّر لجنة البرنامج والميزانية أيضا إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية وتابع للجنة البرنامج والميزانية بغية الاجتماع في إطار غير رسمي للنظر في الاقتراحات المتعلقة بإنشاء لجنة تدقيق للويبو ولإعداد تقارير عنها وإحالتها إلى الجمعية العامة بغية النظر فيها خلال دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.

٥ - وستدرج لجنة البرنامج والميزانية في جدول أعمال دورتها العادية المقبلة بندا عن آلية جديدة لإشراك الدول الأعضاء في مناقشة وثيقة البرنامج والميزانية ومتابعتها، اعتبارا من البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩."

١٧٥- وأشار وفد نيجيريا إلى الفقرة ٤ من نص القرار الوارد أعلاه وصرح بأن اليوم فقط عرضت المجموعة باء اقتراح إنشاء لجنة تدقيق للويبو وقال إن وفد بلده يحتاج إذاً إلى بعض الوقت للنظر أكثر في الاقتراح وإجراء تقييم مفصل لكلّ تشعّباته. وقال إن تأييده لنص مشروع القرار (أعلاه) إنما هو تأييد توفيقي - من أجل السير قدما في عمل اللجنة - ومشروط بألا يؤدي الاقتراح الرامي إلى إنشاء لجنة تدقيق إلى التأثير في اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أو أن يحول دون اعتماده. وأضاف قائلا إنه ينضم إلى مجموعة البلدان الأفريقية للمطالبة بإنشاء فريق عامل غير رسمي ومفتوح العضوية للنظر في اقتراح المجموعة باء ورفع تقريره إلى الدورة المقبلة لجمعيات الويبو من أجل اتخاذ قرار بشأنه.

ميثاق التدقيق الداخلي (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٧٦- استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/8/4 ("ميثاق التدقيق الداخلي"). وقالت الأمانة بأن الميثاق المقترح للتدقيق الداخلي جاء نتيجة لعملية مراجعة مشروع نصّ كان قد أحيل إلى أعضاء اللجنة في الدورة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة في فبراير/شباط ٢٠٠٥. وذكّرت الأمانة بأنها دعت آنذاك الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات واقتراحات مكتوبة لإدراجها في مشروع النصّ. وأضافت قائلة إن العديد من الوفود أرسلت تعليقاتها واقتراحاتها إلى الويبو عقب ذلك الاجتماع فتم إدراجها في الوثيقة المقترحة قدر الإمكان. ونظرا إلى أن الأمانة سبق وأن تطرقت إلى العناصر الرئيسية لوظائف المراقبة المتنوعة وأوجه الاختلاف فيما بينها خلال اجتماع فبراير/شباط، فإنها اقتصرت هنا على تقديم عرض موجز للخطوط العريضة لميثاق التدقيق الداخلي المقترح، وهي تعريف التدقيق الداخلي، والسلطات والصلاحيات، والمهمات وأساليب العمل، وإعداد التقارير، والموارد، بالإضافة إلى مسألة

اقترحتها بعض الدول الأعضاء وهي شروط التعيين والفصل. وأكّد أن الميثاق أعدّ بالاستناد إلى مواثيق التدقيق الداخلي السارية، مع بعض التحسينات، في سائر وكالات منظومة الأمم المتحدة وأنه سيتيح، عقب إقراره، إطارا متينا لأداء وظيفة التدقيق في الويبو. وأوضحت الأمانة أن الميثاق المقترح للتدقيق الداخلي يضم أيضا وظائف التحقيق والتفتيش، كما هو الشأن في ميثاق وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وبيّنت أن الويبو ليست لها حاليا وظيفتا التحقيق والتفتيش وسيتم إنشاؤهما رسميا في المنظمة بعد إقرار الميثاق المقترح، وستوضعان تحت مسؤولية شعبة المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة. وفي الختام، ذكّرت الأمانة بأن فقرة القرار الواردة في الوثيقة المقترحة تطلب من اللجنة أن توصي بالموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي في دورة سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥ للجمعية العامة كمرفق لنظام الويبو المالية ولائحتها المالية.

١٧٧- وشكر وفد ألمانيا الأمانة على إعداد ميثاق الويبو للتدقيق الداخلي واعتبره خطوة مهمة إلى الأمام. وأشار إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي المعنون "تقرير عن مراجعة حسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣" حيث يُذكر أن شعبة الويبو لمراجعة الحسابات الداخلية والمراقبة هي التي تتولى معظم وظائف المراقبة الداخلية - مراجعة الحسابات والتحقيق والتفتيش والتقييم - وأن مراجع الحسابات الخارجي يعتمد على عمل مراجع الحسابات الداخلي في عدد من المجالات. ورأى الوفد، على تلك الخلفية، أن الاقتراح الرامي إلى وضع ميثاق التدقيق الداخلي هو فرصة فريدة لمعالجة مواطن النقص الحالية في المراجعة الداخلية للحاسبات والأخذ بأفضل الممارسات في هذا المجال. وأعرب الوفد عن تقديره إذ تشاورت الأمانة مع الدول الأعضاء منذ مراحل الصياغة الأولى وأعرب عن ارتياحه لما رأى بعض الاقتراحات مدرجة في النص. بيد أنه ما زال يلاحظ بعض مواطن النقص في الميثاق المقترح فساق ثلاثة أمثلة على ذلك. فذكر أولا ضرورة تحديد مدة ولاية المدقق الداخلي حتى يكون مستقلا عن الإدارة وأن تكون له الكلمة في اختيار موظفي وحدة التدقيق. وأشار ثانيا إلى الحاجة إلى توفير إمكانية إسناد وظيفة المراقبة لدائرة دولية أخرى تعنى بالمراقبة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتحدث ثالثا وأخيرا عن إمكانية الإشارة في الميثاق إلى لجنة للتدقيق. وفي الختام، صرح الوفد أنه في حال عدم التصدي إلى تلك النقاط الثلاث على النحو المناسب فإنه سيجد صعوبة في التوصية باعتماد الميثاق.

١٧٨ وتحدث وفد سويسرا، بصفته نائب رئيس المجموعة باء وبناء على طلب أعضاء المجموعة باء. وأوضح قائلا إن البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا ليس البيان الرسمي للمجموعة باء.

١٧٩- ورأى وفد اليابان أن الجهات التي تتعامل مع الويبو تحتاج إلى الاطمئنان من أن برامج الويبو تخضع لحسن التدبير والإدارة السليمة. وفي هذا الصدد، أعلن أنه يؤيّد، من حيث المبدأ، ميثاق التدقيق الداخلي آملا في أن تعمل الويبو على إنشاء آلية فعالة للتدقيق الداخلي في أقرب وقت ممكن. وتطلع إلى أن تقدم الويبو للدول الأعضاء بيانات عن الجوانب المالية والموارد البشرية، في وقت مبكر حتى يتسنى لأعضاء اللجنة المهتمين أن يبتّوا في إمكانية توقّعها. وقال إنه لا يرى بوضوح، انطلاقا من اقتراح البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نوع التغييرات التي سوف يتم إدخالها بموجب الميثاق لإدراج الموارد البشرية والمالية اللازمة. وشدّد على ضرورة ضمان الإنصاف والاستقلالية في التدقيق الداخلي، وهما جانبان يجب التأكيد عليهما أكثر في الميثاق المقترح. وساق الوفد مثالا على الحالات التي ينبغي تفاديها كأن تُعهد إلى المدقق الداخلي مهمة فحص قضية كان هو مسؤولا عنها في السابق. وفي هذا الصدد، اعتبر الوفد أن الفقرات من ٦ إلى ٤ من النص المقترح ليست بالوضوح الكافي. وقال إنه يعتبر أن التدقيق الداخلي يجب أن يكون مصحوبا بمراجعة خارجية للحسابات وأن على المدقق الداخلي أن يتعاون مع مراجعي الحسابات الخارجيين في كلّ حالة على حدة. وأشار وفد

اليابان إلى الاقتراح الذي أدلى به وفد ألمانيا من قبل بشأن إسناد مهمات المراجعة الداخلية لوكالات أخرى، فقال إنه من الصعب الموافقة على اقتراح من ذلك القبيل لأنه اقتراح قد يتعارض ومفهوم التدقيق "الداخلي".

١٨٠- وأثنى وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الويبو عملها في إعداد ميثاق التدقيق الداخلي ورحّب بالعمل المنجز. وقال إنه رغم ذلك يشاطر القلق الذي أبداه وفدا ألمانيا واليابان وأشار إلى أنه سوف يقدم تعليقات محدّدة في وقت لاحق. وفي الختام، صرح بأنه لا يؤيّد في الوقت الراهن أي اقتراح يرمي إلى التوصية بالنص في صيغته الحالية إلى الجمعية العامة.

١٨١- وبيّن الرئيس أن الفريق العام المفتوح، الذي سيُنشأ وفقا للفقرة الرابعة من النص الذي اعتمدته اللجنة تحت البند السابق من جدول الأعمال، يمكن أن يناقش المسألة ويتقدم بتوصية إلى الجمعية العامة.

١٨٢- وأوضحت الأمانة أيضا أن الفقرة ٤ من نص القرار، الذي اعتمد من قبل، تنص على إنشاء فريق عامل يعنى بالنظر في الاقتراحات المتعلقة بإنشاء لجنة تدقيق للويبو وإعداد تقارير عن ذلك. وأضافت قائلة إن ذلك الفريق العامل، الذي سيجتمع قبل الدورة المقبلة للجمعية العامة، يمكن أن يأخذ في الاعتبار أيضا ملاحظات الوفود بشأن الميثاق المقترح للتدقيق الداخلي ويعمل على فحصها أيضا.

١٨٣- وأعرب وفد سويسرا عن تأييده الشامل لاقتراح الرئيس الرامي إلى مناقشة المسألة في إطار الفريق العامل.

١٨٤- وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده لإحالة المسألة إلى الفريق العامل وقال إن على اللجنة في الوقت الراهن ألا تقدم توصيتها إلى الجمعية العامة.

١٨٥- وأعرب وفد المملكة المتحدة على موافقته على تأجيل النقاش إلى وقت لاحق.

١٨٦- وأوضح وفد ألمانيا أنه تحدث أصالة عن بلده فقط وليس باسم المجموعة باء. وأعرب عن تأييده لاقتراح الرئيس الرامي إلى تأجيل المناقشات بشأن الميثاق.

١٨٧- وأيّد وفد الاتحاد الروسي أيضا القرار الرامي إلى تحليل ميثاق التدقيق الداخلي في دورة لاحقة.

١٨٨- وأجمعت لجنة البرنامج والميزانية على تأجيل مناقشة ميثاق التدقيق الداخلي المعروض في الوثيقة WO/PBC/8/4، وإحالة المسألة إلى الفريق العامل المذكور في الفقرة ٤ من القرار المعتمد في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

١٨٩- ونظرا إلى أن الاجتماع تواصل حتى ساعة متأخرة جدا، اقترحت الأمانة، في نهاية الدورة، وشريطة ألا يكون هنالك أي اعتراض على ذلك، أن ترسل إلى جميع الوفود المشاركة محاضر الاجتماع في غضون الأسبوعين القادمين وستتاح لجميع الوفود إمكانية تقديم تعليقات أو ملاحظات وسيتم فيما بعد إدراجها في التقرير النهائي. ولم تكن هناك أية اعتراضات على هذا الاقتراح.

١٩٠- وقبل اختتام الاجتماع، أعرب الرئيس عن تقديره لجميع الوفود التي أسهمت كثيرا في عمـــل الاجتماع. وتقدم بالشكر الخاص إلى المترجمين الفوريين على صبرهم وتفهّمهم. وشكر أيضا الأمانـــة على تفانيها والعمل الذي أنجزته في تحضير الوثائق ومساعدة الرئيس.

١٩١- وأعرب وفد نيجيريا عن شكره وتقديره للرئيس وأثنى عليه العمل الرائع الذي أنجزه.

١٩٢- وضمّ وفد سويسرا صوته إلى وفد نيجيريا. وتحدث باسم المجموعة باء شاكرا الرئيس علـــى عمله.

١٩٣- وقال الرئيس إن الساعة متأخرة وليس هناك أية اعتراضات، فرفع الجلسة.

[تلي ذلك المرفقات]

ANNEXE I/ANNEX I

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Simon QOBO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Idriss JAZAIRY, ambassadeur, Mission permanente, Genève

Boualem SEDKI, Ministre plénipotentiaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Li-Feng SCHROCK, Senior Ministerial Counsellor, Federal Ministry of Justice, Berlin

Ernst MARTENS, Head of Section, Foreign Office, Berlin

Dirk H. KRANEN, Financial Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Marta GABRIELONI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Guilherme PATRIOTA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

CANADA

Cameron MACKAY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILE

Maximiliano SANTA CRUZ, First Secretary, Permanet Mission, Geneva

CHINE/CHINA

LI Yuguang, Deputy Commissioner, State Intellectual Property Office, Beijing

WU Changlin, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office, Beijing

ZHAO Yangling (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Ricardo VELEZ BENEDETTI, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉGYPTE/EGYPT

Hosna Abd Elwabab ABBAS (Mrs.), Head, Financial Department, Egyptian Patent Office, Cairo

ESPAGNE/SPAIN

Javier COLLAR, Ministro, Misión Permanente, Ginebra

Victoria DAFAUCE MENÉNDEZ (Sra.), Jefe, Servicio de Relaciones Internationales OMPI-OMC, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Paul E. SALMON, Attorney Advisor, Office of International Relations, United States Patent and Trademark Office, Department of Commerce, Alexandria, Virginia

Lisa CARLE (Mrs.), Counsellor, Economic Affairs, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Marina KRYUKOVA (Ms.), Acting Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Natalia AGEENKO (Ms.), Director, Financial Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Sergey KHALIZOV, First Secretary, Department of International Organizations, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Ilya GRIBKOV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Benjamine VIDAUD-ROUSSEAU (Mme), conseiller juridique, Direction générale, Institut national de la propriété industrielle, Paris

Gilles BARRIER, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

HONGRIE/HUNGARY

Veronika CSERBA (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDE/INDIA

Debabrata SAHA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Sem FABRIZI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Marcus Giorgio CONTE, Senior Officer, Office of Trademarks and Patents, Rome

JAPON/JAPAN

Satoshi MORIYASU, Director, International Cooperation Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Patent Office, Tokyo

Yuichiro NAKAYA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Patent Office, Tokyo

Hiroyuki HORIE,Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Shintaro TAKAHARA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Jean KIMANI (Miss), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

KIRGHIZISTAN/KYRGYZSTAN

Roman OMOROV, Director, State Agency of Intellectual Property, Bishkek

MAROC/MOROCCO

Mohamed SIDI ELKHIR, conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Juan Manuel SANCHEZ CONTRERAS, Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Usman SARKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Maigari BUBA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Barbara RIETBROEK (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Raly TEJADA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

AHN Jae-Hyun, Director, International Cooperation Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon

PARK Jooik, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Karel ČADA, President, Industrial Property Office, Prague

Luděk CHURÁČEK, Director, Economic Department, Industrial Property Office, Prague

Magda KUNCLOVÁ (Ms.), Jurist, Ministry of Foreign Affairs, Prague

Ludmila ŠTĚRBOVÁ (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Pierre OLIVIERE, Policy Advisor, Patent Office, Newport

Pamela TARIF (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

André BASSE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SERBIE-ET-MONTÉNÉGRO/SERBIA AND MONTENEGRO

Ivana MILOVANOVIC (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Janez KUKEC MEZEK, Slovenian Intellectual Property Office, Ljubljana

SUISSE/SWITZERLAND

Juerg HERREN, chef, Service droit général, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle, Berne

Roman KOLAKOVIC, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

UKRAINE

Volodymyr ZHAROV, First Deputy Chairman, State Department of Intellectual Property, Ministry of Education and Science of Ukraine, Kyiv

Alexandr STASYUK, International Law and Cooperation Division, State Department of Intellectual Property, Ministry of Education and Science of Ukraine, Kyiv

Serhii YAMPOLSKYI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Mathias DAKA, Deputy Ambassador, Permanent Mission, Geneva

Edward CHISANGA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

ANGOLA

Mendes Mário BONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Jyoti LARKE (Mrs.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Mahbub ZAMAN, Minister, Permanent Mission, Geneva

BARBADOS

Nicole CLARKE, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BÉNIN/BENIN

Naïm AKIBOU, premier conseiller, Mission permanente, Genève

BELARUS

Aleksandr KULINKOVICH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BHUTAN

Sonam WANGCHUK, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BURUNDI

Nestor NKUNDWANABAKE, premier conseiller, Mission permanente, Genève

CÔTE D'IVOIRE

Desire Bosson ASSAMOI, conseiller, Mission permanente, Genève

CROATIE/CROATIA

Ljiljana KUTEROVAC (Mrs.), Assistant Director General, State Intellectual Property Office, Zagreb

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Hekmatollah GHORBANI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ISRAEL

Noa FURMAN (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE/LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Nasser ALZAROUG, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

JAMAÏQUE/JAMAICA

Symone BETTON (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Hussam QUDAH, Attaché, Permanent Mission, Geneva

LETTONIE/LATVIA

Zigrids AUMEISTERS, Director, Patent Office of the Republic of Latvia, Riga

LITUANIE/LITHUANIA

Rimvydas NAUJOKAS, Director, State Patent Bureau, Vilnius

Irina KROTOVA (Mrs.), Head, Finance and Accounting Division, State Patent Bureau, Vilnius

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), representant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MONGOLIE/MONGOLIA

Jadamba TUVSHINSANAA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Sergiusz SIDOROWICZ, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

PORTUGAL

José Sérgio DE CALHEIROS DA GAMA, conseiller juridique, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Stefan NOVAC, Director General, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

Liliana VIERU (Mrs.), Head, International Cooperation Division, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

Eugen REVENCO, representant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Gladys Josefina AQUINO (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

JANG II Hun, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE SLOVAQUE/SLOVAK REPUBLIC

Jana CHRENKOVÁ, Stagiaire, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Marieta-Delia MÃRCULESCU (Mrs.), Head, Financial Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Mihaela URSULEAN (Mrs.), Head, Financial Service, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Livia PUSCARAGIU (Ms.) Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Kevin LIM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

TURQUIE/TURKEY

Yasar ÖZBEK, conseiller, Délégation de Turquie auprès de l'OMC, Genève

VIET NAM/VIETNAM

PHAN Hong Nga, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/ INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

CORPS COMMUN D'INSPECTION (CCI) DES NATIONS UNIES/JOINT INSPECTION UNIT (JIU) OF THE UNITED NATIONS SYSTEM

Juan Luis LARRABURE, Executive Secretary, Joint Inspection Unit of the United Nations System, Geneva

Mary Deborah WYNES (Ms.), Vice-Chairman, Joint Inspection Unit of the United Nations System, Geneva

Victor VISLYKH, Inspector, Joint Inspection Unit of the United Nations System, Geneva

Maria GOMEZ (Ms.), Senior Research Officer, Joint Inspection Unit of the United Nations System, Geneva

Gaynel CURRY (Ms.), Research Officer, Joint Inspection Unit of the United Nations System, Geneva

Vicki MITCHELL (Ms.), Research Assistant, Joint Inspection Unit of the United Nations System, Geneva

III. BUREAU/OFFICERS

Président/Chairman:	AHN Jae-Hyun (Republic of Korea)
Vice-présidents/Vice-Chairmen:	Li-Feng SCHROCK (Germany) Ivana MILOVANOVIC (Ms.) (Serbia and Montenegro)
Secrétaire/Secretary:	Carlotta GRAFFIGNA (OMPI/WIPO)

IV. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Philippe PETIT, vice-directeur général/Deputy Director General

Yoshiyuki TAKAGI, directeur exécutif, Bureau de la planification stratégique et du développement des politiques/Executive Director, Office of Strategic Planning and Policy Development

Carlotta GRAFFIGNA, contrôleur et directeur, Bureau du contrôleur/Controller and Director, Office of the Controller

Edward KWAKWA, conseiller juridique/Legal Counsel

Philippe FAVATIER, directeur, Division des finances/Director, Finance Division

Herman NTCHATCHO, directeur, Département de la gestion des ressources humaines/Director, Human Resources Management Department

Marco PAUTASSO, vérificateur interne principal des comptes et directeur par intérim, Division de l'audit et de la supervision internes/Senior Internal Auditor and Acting Director, Internal Audit and Oversight Division

Joe BRADLEY, conseiller, Bureau du contrôleur/Counsellor, Office of the Controller

[Annex II follows/L’annexe II suit]

[يلي ذلك المرفق الثاني]

ANNEX II

المرفق الثاني

مذكرة غير رسمية للمكتب الدولي بشأن إدارة مشروع البناء الجديد في ضوء التقريرين اللذين تسلمهما المكتب الدولي من مراجع الحسابات الخارجي في ١٥ و٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٥ على التوالي

أولاً – مقدمة

١ – قدمت الأمانة في الدورة غير الرسمية التي عقدتها لجنة البرنامج والميزانية في فبراير/شباط ٢٠٠٥، مختلف الخيارات التقنية والمالية المتعلقة بالبناء الجديد (الوثيقة WO/PBC/IM/05/3). ثم أعدت نسخة معدّلة من تلك الوثيقة تضمنت ملاحظات الدول الأعضاء لاجتماع اللجنة في أبريل/نيسان ٢٠٠٥ (الوثيقة WO/PBC/8/INF/1). وكما ورد شرحه في هاتين الوثيقتين، تقترح الأمانة بدء مشروع البناء المعدّل من جديد سنة ٢٠٠٦، كما ورد وصفه في الوثيقة WO/PBC/8/INF/1.

٢ – وفي ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، تسلمت الأمانة من مراجع الحسابات الخارجي الصيغة النهائية *لتقرير المراجعة المرحلية لحسابات مشروع تشييد المبنى الإداري الجديد وقاعة المؤتمرات*. وفي ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، تسلمت الأمانة أيضاً من مراجع الحسابات الخارجي الصيغة النهائية *لتقرير مراجعة تكاليف البناء المتعلقة بتجديد المبنى السابق للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتحديثه وتوسيعه*.

٣ – وفي ضوء التقريرين والتوصيات الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي في هذا السياق، تُعلِمُ الأمانة الدول الأعضاء بأنها تعتزم الاستعانة بخدمات فريق خارجي لإدارة المشروع وفقاً للترتيبات الوارد وصفها أدناه، وذلك في سياق بدء مشروع البناء الجديد مرة أخرى ومتابعةً لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي ورغبة منها في استكمال المشروع مع مراعاة ما تم تحديده من مهل وتكاليف وشروط تتعلق بالجودة بصرامة.

ثانياً – إدارة خارجية معزّزة

٤ – من الممكن فهم الإدارة الخارجية بطريقتين مبدئياً. وفي الحالة الأولى، من الممكن أن تكون الويبو مسؤولة عن توجيه المشروع ويتولى فريق الإدارة الخارجي إسداء المشورة والمساعدة للويبو في مراقبة تنفيذ المشروع. وفي الحالة الثانية، من الممكن أن تسند الويبو مهمة توجيه المشروع إلى فريق إداري خارجي.

٥ – ووفقاً للحالة الأولى، فإن مسؤولية اتخاذ القرارات بشأن توجيه المشروع تبقى في عهدة مدير شعبة مباني الويبو الذي يمثل الويبو في معاملاتها مع فريق الإدارة المعمارية والتقنية للمشروع والمقاول العام. وفي هذه الحالة، يتولى مديرِ المشروع في الويبو تحديد المقتضيات المتعلقة بالتكاليف والمهل والامتثال للمواصفات. ويتولى أيضاً مسؤولية الحسابات المتعلقة بالمشروع وتوثيقه وأية تعديلات فيه. أما فريق الإدارة الخارجي، فيتولى الجوانب التقنية والاقتصادية والقانونية للمشروع (العقد وقانون البناء) من غير أن يكون مسؤولاً عن الإدارة والتوجيه. ويشترك في هذه الحالة فريق الإدارة الخارجي في إدارة المشروع ويمارس الرقابة عليه من خلال تقارير ترفع مباشرة إلى لجنة الويبو المعنية باستعراض العقود وأعمال التشييد.

٦ – وفي الحالة المحتملة الثانية، يتولى فريق الإدارة الخارجي مسؤولية توجيه المشروع وتسند الويبو إليه، بموجب عقد، مسؤولية اتخاذ القرارات والمراقبة. ويكون الفريق ملزماً بتمثيل الويبو على أساس ولاية دقيقة التفاصيل. ويتولى مسؤولية توثيق المشروع وحساباته وأية تغييرات فيه. ومع ذلك، تحتفظ الويبو بسلطة اتخاذ القرارات للموافقة على الخيارات التي يطرحها الفريق وتحديد المقتضيات في ما يخص التكاليف والمهل والامتثال للمواصفات التقنية.

٧ – ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن ليس من الأكيد أن يحمل الحلُّ الأول ما يكفي من الضمانات. فقد يستغل المقاول العام بعض الصعوبات العملية المحتملة على حساب الويبو. وهو لا يوصي بالتالي بالأخذ بهذا الحل.

٨ – ويرى مراجع الحسابات الخارجي في الحل الثاني ميزة تسليح الإدارة الخارجية بالسلطة والمصداقية بما يمكّنها من فرض سلطتها على المهندسين التقنيين والمقاول العام. وتظل مع ذلك مسؤولة أمام الويبو التي تحتفظ بسلطة اتخاذ القرارات.

٩ – وبالنظر إلى ما سبق، فإن الأمانة تعتزم اعتماد توصية مراجع الحسابات الخارجي (الحل الثاني) والاستعانة بخدمات شركة خارجية للإدارة وفقاً للترتيبات الوارد وصفها أدناه.

ثالثاً – عملية اختيار شركة الإدارة الخارجية

١٠– من المقترح أن تتولى الويبو اختيار فريق الإدارة الخارجي (شركة خاصة) بالاستناد إلى مناقصة.

١١– وتوضع مواصفات المناقصة بالاستناد إلى توصيات مراجع الحسابات الخارجي. وتتولى الإدارة الخارجية مسؤولية توجيه تنفيذ المشروع نيابة عن الويبو. وتكون من خلال مؤهلاتها وخبرتها المهنية مسؤولة أمام الويبو عن مراقبة التكاليف (وفقاً للميزانية) والامتثال للمهل ومراعاة مقتضيات الجودة في المشروع. وتتولى تمثيل مصالح الويبو إزاء جميع المشاركين في المشروع. وتتخذ القرارات مع الحصول على موافقة مسبقة من الويبو. وتتولى التنسيق مع جميع المشاركين في المشروع وتضع جدول المواعيد الزمنية للاجتماعات وتمسك حسابات المشروع. وترفع تقارير منتظمة إلى مدير المشروع في الويبو وترفع أيضاً تقارير مرحلية إلى اللجنة المعنية باستعراض العقود وأعمال التشييد.

١٢- وعلى الشركات الخاصة التي ترغب في المشاركة بالمناقصة أن تتقدم بعرض مفصّل للتكاليف المترتبة على جميع الخدمات على أساس سعر ثابت (لا يتأثر بالتغيرات في تكاليف المشروع). ومن الممكن أن تدعى، بدلاً من ذلك، إلى اقتراح أسعار للساعة الواحدة بشرط ألا تتجاوز مبلغاً محدداً. ولا يجوز تجاوز ذلك المبلغ الأقصى إلا في ما يتعلق بالخدمات الإضافية (التي لا تكون مشمولة في المواصفات الأصلية) على أن تطلبها الويبو وتوافق عليها حسب الأصول بالاستناد إلى مجموعة مفصّلة من الأسباب المبرِّرة للزيادة.

١٣- ويرى مراجع الحسابات الخارجي أن تكلفة الإدارة الخارجية، بالاستناد إلى المعلومات الواردة أعلاه، ربما تتراوح بين واحد ونصف بالمائة واثنين بالمائة من تكلفة البناء. ومن الممكن تغطية تلك التكلفة من البرنامج ٣١ (البناء الجديد) كما ورد وصفه في مشروع البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٤- ومن المقترح أن تتولى اختيار شركة الإدارة الخارجية هيئة تحكيم مستقلة تكون مؤلفة من ممثلين عن الدول الأعضاء وربما تستعين بمشورة المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية (FIPOI).

١٥- وفي ما يتعلق بتنظيم المناقصة، فمن المقترح إصدار الدعوة الخاصة بالمناقصة لاختيار شركة الإدارة الخارجية قبل إصدار دعوة المناقصة المتعلقة بالمقاول العام، لكي تستطيع شركة الإدارة الخارجية أن تساعد في تقييم العروض الواردة من المقاولين العامين (انظر الفصل الخامس أدناه).

رابعاً - التنسيق بين الإدارة الداخلية والإدارة الخارجية للمشروع

١٦- تتولى الإدارة الخارجية التي يقع عليها الاختيار العمل بالتعاون الوثيق مع الإدارة الداخلية للمشروع وفقاً للرسم الهيكلي المرفق طيه والذي اقترحه مراجع الحسابات الخارجي على الأمانة.

١٧- ومن المقترح أن يتولى المكتب الدولي إعداد وصف مفصّل لأعمال الإدارة الداخلية للمشروع قبل الشروع فيه. ويتولى أيضاً تحديد مسؤوليات كل من الإدارة الداخلية والإدارة الخارجية.

١٨- وكما يتضح من الرسم الهيكلي المرفق طيه، فإن لجنة استعراض العقود وأعمال التشييد تكون مسؤولة عن المراقبة الداخلية للمشروع. وتعمل اللجنة تحت سلطة المدير العام وتُسند إليها ولاية محددة. ويترأس اللجنة أحد نواب المدير العام، وتضم عدداً من المديرين التنفيذيين والمراقب ومديراً مستشاراً تابعاً لمكتب المدير العام والمستشار القانوني ومدير شعبة المباني. ومن الممكن الاستعانة بخدمات موظفين آخرين في الويبو عند الحاجة، ولا سيما من دائرة المشتريات والعقود.

١٩- وبإمكان ممثل عن المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية أن يشارك في اجتماعات اللجنة ويفيد بدرايته ومشورته وخبرته، بموافقة مجلس المؤسسة. ومن المقترح أن تجتمع اللجنة على فترات منتظمة للاطلاع على تقارير مدير المشروع في الويبو والإدارة الخارجية. وتتخذ اللجنة موقفاً من كل قرار جوهري بشأن جملة أمور، منها مواصفات المشروع والتكاليف والمهل.

٢٠- وكما يتضح من الرسم الهيكلي المرفق طيه أيضاً، فإن الإدارة الداخلية للمشروع تُسند إلى مدير شعبة مباني الويبو (مدير المشروع في الويبو). ويتولى تمثيل المنظمة بمساعدة فريق صغير من

الموظفين ويضمن سلامة تنفيذ العمل والامتثال للمواصفات التقنية. ويعقد اجتماعات منتظمة مع الإدارة الخارجية ويشارك في الاجتماعات التي تعقدها الإدارة الخارجية مع المهندس المعماري. ويرفع تقارير إلى لجنة استعراض العقود وأعمال التشييد ويحيل إليها أية مسائل جوهرية تستدعي قراراً منها.

٢١- أما سائر وحدات العمل التابعة للمكتب الدولي والمشارِكة في تنفيذ المشروع فهي أساساً دائرة المشتريات والعقود والمراقب والمستشار القانوني وشعبة الشؤون المالية. ومن المقترح أن تتولى دائرة المشتريات والعقود مسؤولية إعداد دعوات المناقصة وأية تعديلات قد تدخل عليها. وتشارك الدائرة في تقييم العروض وفقاً للإجراءات المطبقة وترفع العقود إلى لجنة استعراض العقود وأعمال التشييد لتوافق عليها وفقاً للقواعد المطبقة في الويبو. أما المراقب، فيتولى الموافقة على الالتزامات والنفقات المرتبطة بمشروع البناء وفقاً لنظام الويبو المالي ويضمن طرح جميع القرارات المعنية على اللجنة بالإضافة إلى أية إقرارات يراها مناسبة. (علماً بأن المراقب عضو دائم في لجنة استعراض العقود وأعمال التشييد.) ويستعان بخدمات المستشار القانوني في ما يتعلق بالصياغة والتفسير القانونيين للعقود وأية تعديلات بالإضافة إلى أية مسائل قانونية قد تنشأ أثناء تنفيذ المشروع.

خامساً - عملية اختيار المقاول العام

٢٢- ما أن يقع الاختيار على شركة الإدارة الخارجية، حتى تبدأ الأمانة عملية المناقصة لانتقاء المقاول العام. ومن المقترح توزيع دعوة لتقديم العروض على نطاق واسع، بما في ذلك الاستعانة بالبعثات الدائمة للدول الأعضاء في جنيف. ومن المعتزم تنظيم جولة أولى لاختيار الشركات المشارِكة بالاستناد إلى مشورة المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية في جنيف وشركة الإدارة الخارجية. ثم تُدعى الشركات الفائزة في الجولة الأولى إلى تقديم عروضها.

٢٣- ومن المقترح أن يكون مشروع العقد المزمع إبرامه مع المقاول العام الفائز محل فحص مسبق يجريه فريق عامل مؤلف من فريق مدير المشروع في الويبو والمراقب ودائرة المشتريات والعقود والمستشار القانوني. وينبغي أن يحظى مشروع العقد بموافقة مسبقة من لجنة استعراض العقود وأعمال التشييد.

٢٤- وينبغي أن تكون التكلفة المذكورة في العروض عبارة عن سعر ثابت يمكن التفاوض عليه حسب الضرورة مع مَنْ يتقدم بأدنى العروض، وفقاً للممارسات المتبعة في المؤسسة العقارية الآنف ذكرها.

٢٥- وتتولى الإدارة الداخلية والخارجية، بعد أن يتم انتقاء الأخيرة بالمناقصة، إجراء تقييم تقني لعروض المقاولين العامين.

٢٦- وتتولى اختيار العروض الواردة من المقاولين العامين هيئة تحكيم مستقلة تتألف من ممثلين عن الدول الأعضاء وتشمل أيضاً خبراء من خارج الويبو (ولا سيما من المؤسسة العقارية).

سادساً – استعراض الإجراءات الإدارية وتحسينها

٢٧- مراعاةً لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي في التقريرين المشار إليهما أعلاه، شرعت الويبو أيضاً في استعراض إجراءاتها الإدارية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) مبادئ توجيهية بشأن التنسيق الداخلي لكبار المشروعات التي تنجزها الويبو، ولا سيما في مجال البناء وتكنولوجيا المعلومات؛

(ب) وفحص الإجراءات والممارسات الداخلية المتعلقة بالمشتريات وتقييمها واستكمالها عند الضرورة، بهدف ضمها في دليل للويبو بشأن المشتريات. وسيشمل ذلك ما يلي من باب الأولوية:

"١" معايير لإصدار دعوات محدودة أو دولية للاشتراك في المناقصات؛

"٢" شروط النشر ومهل توجيه الدعوات؛

"٣" قواعد الجولة الأولى ومعايير التقييم الداخلي والخارجي وتحديد المواصفات؛

"٤" مدى إمكانية تعديل عقد مبرم مع مورّد للسلع أو الخدمات لتضمينه سلعاً أو خدمات إضافية من غير مخالفة قواعد الشراء؛

"٥" أفضل الممارسات لدى سائر المنظمات التابعة للأمم المتحدة؛

(ج) وتحديث شروط الويبو التعاقدية العامة عند الضرورة؛

(د) ومراجعة نص المادة ١-٦ من نظام الموظفين ولائحته لرفع النص المعدّل إلى لجنة التنسيق المنعقدة في دورتها المقبلة في موعد أقصاه سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، ومراجعة نظام موظفي الويبو ولائحة الموظفين عند الضرورة؛

(هـ) ورسم هرمي يبيّن البنية الراهنة للوظائف في مختلف وحدات عمل المنظمة وتسلسلها الهرمي؛

(و) ودليل عملي بشأن القواعد التي تحكم الأسفار الرسمية وأتعاب الخبراء العاديين والاستشاريين وردّ المصروفات وقبول الهدايا التي يتسلمها موظفو الويبو؛

(ز) وتقييم للسياسات الراهنة بشأن التسجيل والمحفوظات.

٢٨- ومن المرتقب أن يضمن تنفيذ عملية المراجعة مراعاة جميع المتطلبات المبيّنة في تقريري مراجع الحسابات الخارجي بشأن التنسيق والتوثيق والموثوقية وجودة المعلومات والعقود.

سابعاً – إطلاع الدول الأعضاء

٢٩- من المعتزم أن يستمر إطلاع الدول الأعضاء بانتظام على التقدم الـــذي يحـــرزه المشـــروع، بالإضافة إلى لجنة البرنامج والميزانية أثناء دوراتها. وستتولى الأمانة إطلاع منســـقي المجموعـــات وفريق عامل مؤقت، إن رغبت الدول الأعضاء في إنشائه، على التقدم الذي يحرزه المشروع.

ثامناً – الخاتمة

٣٠- تعتبر الأمانة أن إدارة خارجية من النوع الوارد وصفه في الفقرات السابقة، تعمـــل باتصـــال وثيق مع إدارة المشروع الداخلية وبالتعاون الوثيق أيضاً بين مختلف وحدات العمل في الأمانـــة وفقـــاً لتنظيم محدد للأعمال وبالامتثال الصارم للقواعد المالية كما تضمنه لجنة استعراض العقـــود وأعمـــال التشييد وبإجراءات إدارية معزّزة ولا سيما في ما يتعلق بالمشتريات، من شأنه أن يضمن إدارة شـــفافة وفعالة لتنفيذ المشروع المعدّل للبناء الجديد.

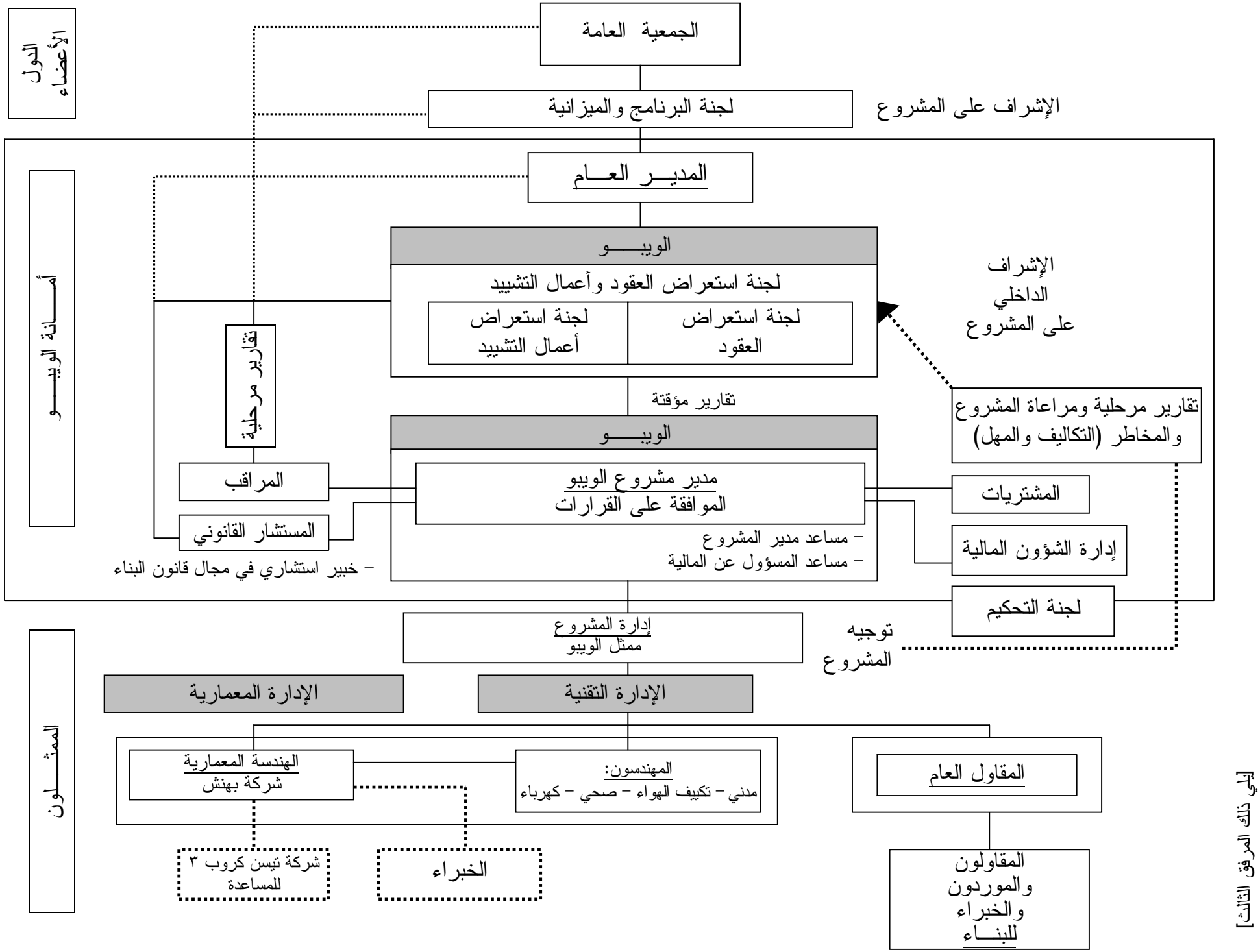

[يلي ذلك المرفق الثالث]

المرفق الثالث

تعليق جمعية موظفي الويبو على تقرير وحدة التفتيش المشتركة لاستعراض الإدارة والتنظيم في الويبو: الميزانية والرقابة وغيرهما، كما قُدِّم إلى الدورة الثامنة للجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية

يود ممثلو موظفي الويبو أن يتقدموا بالشكر إلى أعضاء لجنة البرنامج والميزانية لإتاحة الفرصة لهم كي يدلوا ببعض التعليقات على تقرير وحدة التفتيش المشتركة.

وقبل التعليق على أية توصيات، يود ممثلو موظفي الويبو التقدم بالتماس بشأن الدراسات التي أجراها مفتشا الوحدة.

فقد لاحظ ممثلو الموظفين أن كل الدراسات التي طرحتها وحدة التفتيش تبحث جميع جوانب الأنشطة الممارسة في المنظمة مراعية في ذلك وجهة نظر الإدارة فقط. ومع أن ممثلي الموظفين يقرون بضرورة النظر في طريقة عمل المنظمة لتحسين أدائها، فإنهم يأسفون لتخلف وحدة التفتيش عن تحليل ظروف التوظيف في كل فئات العاملين في المنظمة، بمن فيهم الموظفون المؤقتون، وعكوفها عن تقديم توصيات في هذا الشأن.

وقد اعتدنا على أن نسمع من الإدارة في جميع المنظمات أن الموظفين يعتبرون أهم ثروة تملكها المنظمة. لذا، نرجوكم أن تراعوا في جميع دراساتكم بشأن تشغيل المنظمة حقوق الموظفين واحتياجاتهم.

الممارسات المتعلقة بالموظفين

الموظفون بعقود قصيرة والخبراء الاستشاريون

١ – يود ممثلو الموظفين أن يلفتوا نظر وحدة التفتيش إلى أن الاستعانة بخدمات الموظفين بعقود قصيرة قد تمت في معظم الحالات لأداء أنشطة جوهرية وأن عدد هؤلاء الموظفين يختلف باختلاف احتياجات المنظمة التي يحددها عدد الطلبات الدولية الواردة لتسجيل البراءات والعلامات والتجارية وحق المؤلف. ولا بد من إجراء مزيد من البحث لمقارنة تلك الممارسات بممارسات الأمم المتحدة وتطبيق المبادئ التوجيهية ذاتها كما أوصت بذلك وحدة التفتيش المشتركة.

٢ – وتضم الأمم المتحدة العديد من فئات الموظفين الموزعين لأداء أنشطة مختلفة، مثل المؤتمرات والمشروعات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل وعمليات حفظ السلام وأنشطة استشارية أخرى. أما في الويبو، فيندرج الموظفون بعقود قصيرة في فئتين: (١) الموظفون الذين يؤدون أنشطة جوهرية ولا بد من تثبيت عقودهم على الأجل الطويل؛ (٢) والخبراء الاستشاريون الذين يستعان بخدماتهم للأنشطة المرتبطة بالمشروعات.

٣ – ولا يعترض ممثلو الموظفين على تطبيق مبادئ توجيهية، شريطة أن تكون مستلهمة من احتياجات المنظمة الفعلية ولا تقتصر على تحقيق الوفورات مع إهمال جميع الموظفين العاملين على

الأنشطة الجوهرية والذين ما فتئوا يبذلون كل ما في وسعهم في خدمة المنظمة لسنوات عديدة ولا بد من إقرار مركزهم على الأجل الطويل.

نقل الوظائف وإعادة تصنيفها

٤ - يساور ممثلي الموظفين قلق شديد من عمليات نقل الموظفين وطريقة تأكيد أن بإمكان كل موظف أن يكون له تطلع لتطور مسيرته المهنية. وعليه، فإن أية مبادرة ترمي إلى تنظيم الممارسات المتعلقة بالموارد البشرية في الويبو يجب ألا يقتصر هدفها على اقتصاد التكاليف. ولا بد من استكشاف كل الإمكانيات للحفاظ على الحوافز وتشجيع الموظفين على أداء خير أداء دائماً. وعليه، يرى ممثلو الموظفين أن من الضروري ضمان أكبر قدر ممكن من المرونة في إدارة عمليات انتشار الموظفين في المنظمة مع مراعاة التزايد أو التراجع في الأنشطة.

٥ - ومن شأن نظام يقوم على إخلاء الوظائف بسبب انخفاض في النشاط من غير إمكانية نقل الوظيفة إلى قطاع يزيد فيه النشاط أن يتطلب إجراءات مطوَّلة ويثقل النظام إرباكاً ويعيق الإنتاجية في الاستجابة إلى احتياجات المنظمة المتغيرة بسرعة فائقة. ولعل هذا النظام الجديد يتعارض أيضاً مع الممارسات القائمة على مدى سنين عديدة بشأن تعدد المهارات والتي تقوم على تشجيع الموظفين على اكتساب مهارات جديدة لضمان إمكانية تنقلهم في المنظمة بما يعود بالفائدة عليها وتفادي العمل في الوظيفة ذاتها مدى الحياة الأمر، الذي من شأنه أن يحبط الهمم.

٦ - ويساور ممثلي الموظفين قلق أيضاً من تعليقات وحدة التفتيش بشأن انتقال الموظفين من وظائف في فئة الخدمات العامة إلى وظائف في الفئة المهنية. فقد درجت العادة في كل المنظمات على تلاقي بعض وظائف الخدمات العامة والوظائف المهنية، فيرتفع مستوى مسؤولية بعض الموظفين العاملين في فئة الخدمات العامة بدرجات عالية فيُعترف لهم بأنهم يملكون مسؤوليات من نوع الفئة المهنية من خلال عملية إعادة تصنيف عادية للوظيفة. ويتعين تحويل ذلك إلى ترقية بدخول الفئة المهنية. وفي الوقت ذاته، فإن ممثلي الموظفين يدركون أن ذلك قد يخلق بعض الصعوبات لأمور تتعلق بالتوزيع الجغرافي ولا بد من توخي الحذر. ومن الممكن الاحتفاظ بعدد معين من الوظائف لحالات من ذلك القبيل، كما هو الحال في منظومة الأمم المتحدة.

التعيين المباشر

٧ - يشاطر ممثلو الموظفين تحليل وحدة التفتيش بشأن تطبيق التعيين المباشر في فئة الموظفين المهنيين، أي تفادي المسابقات. وعليه، لا بد من قصر التعيين المباشر على الاحتياجات العاجلة لمدة محدودة فقط لا غير. وينبغي أن يتم تعيين هذا النوع من الموظفين، كالعادة، من خلال مسابقات مفتوحة، يعلن عنها حسب الأصول ما أن يتضح فراغ المنصب. ومن شأن ذلك أن يضمن للمنظمة توظيف أفضل المرشحين لكل منصب من غير حرمان العاملين في المنظمة من انتهاز الفرص التي تسمح لهم بالتقدم في مسيرتهم المهنية.

٨ - ويرى ممثلو الموظفين أن المواد ٤-٨(ب) و٤-٩(أ) و٤-٣(هـ) من لائحة الويبو، إذا ما أصيب تفسيرها وتطبيقها، تبقى قاعدة سليمة لضمان العدالة والشفافية في توظيف أشخاص يتحلون بأعلى درجات الفعالية والكفاءة والنزاهة. ويقترح ممثلو الموظفين تطبيق تلك المواد كما جاء أعلاه وكما يرد وصفها بمزيد من التفصيل في مذكرة أعددناها لبحثها مع الإدارة.

الترقيات على أساس شخصي

٩ – ترتبط السياسة المتعلقة بالترقيات على أساس شخصي بنظام تطور المسيرة المهنية. وكما أشارت إلى ذلك وحدة التفتيش المشتركة، لعل بعض الموظفين قد استفادوا من ترقية شخصية بعد عشر سنوات أو أكثر من العمل بالرتبة نفسها. وما كان من الممكن ظهور حالات استثنائية حصل فيها موظفون على ترقية شخصية دون إثبات أي أداء فوق العادة لو كان هناك نظام لتطور المسيرة المهنية بمبادئ توجيهية واضحة ونظام مُحسّن لتقييم الأداء يشجع الموظفين على اكتساب مهارات إضافية وقبول الانتقال من وظيفة إلى أخرى.

١٠– ويطالب ممثلو الموظفين بوضع نظام جديد لتطور المسيرة المهنية قبل إجراء أي تغيير في النظام الراهن ويلتمسون المشاركة في عملية وضع النظام الجديد.

[نهاية المرفق الثالث والوثيقة]